

الرِّيَاضُ النَّدِيَّةِ

مِنْ دُرَرِ إفادَاتِ عُلَماءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيةِ

عَلَى

«مَتْنِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ»

للإمامِ المجتهدِ أبي جَعْفَرٍ الطَّحاويِّ؛ المتوفى (سنة ٣٢١هـ)

-رحمه الله-تعالى-

بِتَعْلِيقَاتِ

الشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، والشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع (١٣٨٥هـ)

والشيخ عبد الله بن حُميد (١٤٠٢هـ)، والشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ)

محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، وآخرين - رحمهم اللهُ أجمعين-

جمع، وإعدادُ، وتعليق

عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد

الحلبيّ الأثري

مكتبة الفرقان

الرِّيَاضُ النَّدِيَّةُ

مِنْ دُرَرِ إِفَادَاتِ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ

على

« مَتْنِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ »

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة الفرقان - دبي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الرِّيَاضُ النَّدِيَّةُ

مِنْ دُرَرِ إِفَادَاتِ عُلَماءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة

على

«مَتْنِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ»

للإمامِ المجتهدِ أبي جَعْفَرِ الطَّحاوِيِّ ؛ المتوفى (سنة ٣٢١هـ)

- رحمه الله - تعالى -

بتَعْليقاتِ

الشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، والشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع (١٣٨٥هـ)
والشيخ عبد اللّه بن حُمَيد (١٤٠٢هـ)، والشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٤٢٠هـ)
والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، وآخرين - رحمهم اللّهُ أجمعين -

جمعُ، وإعدادُ، وتعليق

عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد

الحلبيّ الأثريّ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَـــةُ

إنَّ الحمدَ للَّهِ ؛ نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ باللَّـــهِ مِـــن شُـــرورِ أنفسِـــنَا، وسَـــيئاتِ أعمالِنَـــا ، مَن يهدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَن يُضلِلْ فلا هَاديَ له .

وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ -وحده لاشريكَ له- .

وأشهدُ أَنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ .

﴿يَـا أَيُّهَـا الَّذِيـنَ آمَنُـوا اتَّقُـوا اللَّـهَ حَـقَّ تُقَـاتِهِ وَلا تَمُـوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُـمْ مُسْلِمُونَ﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

وبَعْدُ:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللَّهِ ، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ ﷺ ، وشَرَّ

الأمورِ مُحدثاتُهَا ، وكُلَّ مُحدثةٍ بدعةٌ ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكُلَّ ضلالةٍ في النَّارِ .

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ مَتْنَ «العقيدةِ الطَّحاويّة» -في أُصولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ- مِن أهمِّ الكتبِ المَنْهجيَّةِ التي لا يزالُ أهلُ العلمِ السَّلفيُّونَ مهتمِّين بها ، قائمين بأمرِها[1] :

قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزيَّة فِي «الكافية الشافيةِ فِي الانْتِصارِ للفرْقَة النَّاجية» (رقم :١٤٤٣_بتحقيقي) -ذاكراً أسماءَ العلماء السلفيِّين الذين أرْسَوْا أُصُولَ العقيدة السلفيَّة- :

وانْظُرْ إِلَى قولِ الطَّحاويِّ الرِّضَى   وأَجِرْه من تحريف ذِي بُهتانِ

ولقد نَظَرْتُ : فرأيتُ لِعَددٍ مِن مشايخنا وعُلمائنا -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ- تعليقاتٍ مُهمَّةً عليها ، وحواشِيَ دقيقةً تُقَرِّبُ إليها ؛ فرأيتُ جَمْعَها في صعيدٍ واحدٍ ، مع العنايةِ بالضبطِ والشكلِ -مِن جهةٍ- ، والإيضاح والتّبيانِ[2] -مِن جهةٍ أُخرى- .

والحواشي المجموعةُ -في هذا الكتاب- تعودُ لأصحابِ الفضيلةِ

---

(١) وَلأَهْلِ العلمِ -قديماً وحديثاً- حَفَاوَةٌ بالغةٌ في النقل عن هذا «المتنِ» -كما بيَّنتُ لك في كثيرٍ من حواشيَّ -هُنا- .

(٢) فَكُلُّ تعليقٍ غيرُ مصدَّر باسمِ واحدٍ مِن مشايخنا -هؤلاءِ- فهو للعبد الفقير إلى مولاه القدير .

المشايخِ :

١- أحمد محمد شاكر ؛ المتوفى سنة (١٣٧٧ هـ) .

٢- محمد بن عبد العزيز بن مانع ؛ المتوفى سنة (١٣٨٥ هـ) .

٣- عبد اللَّه بن حُميد ؛ المتوفى سنة (١٤٠٢ هـ) .

٤- عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز ؛ المتوفى سنة (١٤٢٠ هـ) .

٥- محمد ناصر الدين الألباني ؛ المتوفى سنة (١٤٢٠ هـ) .

. . . إضافةً إلى تعليقاتٍ مُنتقاةٍ لمشايخَ آخرين ؛ اعْتَنَوْا بهذا «المتن» المُفيد ؛ وعلى وجه البَيَانِ والتوكيد .

وقد رأيتُ أنَّ نُسخةَ الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّهُ- كانت أضبطَ النُّسخ وأكملها -مِن حيث العنايةُ والتمام- ؛ فقد كَتَبَ لها مُقدّمةً ، وعَمِلَ للمصنِّف -الطحاويِّ- ترجمةً ، ثم ذَكَرَ أسماءَ بعض شروح هذا «المتن» -السابقة- .

مِن أجلِ ذَا : جَعَلْتُ هذه المقدّمات -منه-رحمه اللَّهُ- مدخلاً لهذه «الرياضِ النديّة . .» -هنا-[1] .

مَعَ أنَّ عندي -والحمدُ للَّهِ- المزيدَ مِن الفوائدِ والإضافات العلميّة بشأنِ هذا «المتن» ، وشروحِهِ ، وما يتّصل به .

---

(١) وقد ذَكرتُ ترجمةَ الشيخ ابنِ مانعٍ -رحمه اللَّه- في مقدِّمتي على رسالتِه : «بُطلان قول المُلْحِدين : أنَّ الاستدلالَ بكلامِ اللَّه ورسوله : لاَ يُفيدُ العِلمَ واليقين» ؛ فلْتُنْظَرْ .

ولقد ادَّخَرْتُ ذلك -كلَّه- إذا أعان اللَّهُ الكريمُ بفضلِهِ- إلى كتابي الآخر: «النُّكَت السلفيّة على (شرح العقيدة الطحاوية)» -للإمام ابن أبي العِزّ الحَنَفيِّ -رحمه اللَّهُ- .

سائلاً اللَّهَ -تعالى- التمام، والإكرامَ بحُسنِ الخِتام .

وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ وباركَ على نبيِّنَا مُحمَّدٍ، وعلى آلِهِ، وصحبِهِ أجمعين .

وآخرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين .

وكتب

عليُّ بن حسنِ بن عليِّ بن عبدِ الحميد
الحلبيُّ الأثريُّ

الزرقاء - الأردن

ظهر يوم الخميس - لأربعٍ بقين من شهر اللَّهِ الحرام

(سنة ١٤٢٥ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَـــةُ

الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع

الحمدُ للَّهِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللَّهِ ، وآلِهِ ، وصحبِهِ ، ومَنِ اتَّبعَ هُداه .

وبعدُ :

فهذه حواشٍ مُفيدةٌ ، نكتُبُها على العقيدةِ السَّلفيَّةِ الجليلةِ ؛ التي ألَّفَهَا الإمامُ العلاَّمةُ أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ الطَّحَاويُّ -رحمه اللَّهُ-تعالى- ؛ تفيدُ الطالبينَ ، وتُنيرُ السَّبيلَ للمُستَرْشدينَ .

وقد رأينا أنْ نذكرَ -قبلَ ذلك- كلماتٍ مُفيدةً -كالمُقدِّمةِ لهذه «الحاشيةِ»- ؛ مأخوذةً من كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمه اللَّهُ- ؛ قال :

«ومِن شأنِ المُصنِّفينَ في العقائدِ المُختصرةِ -على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ- أنْ يذكروا ما يتميَّزُ به أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ عن الكفارِ والمُبتدعين :

فيذكرون : إثباتَ الصِّفاتِ ، وأنَّ القرآنَ كلامُ اللَّهِ ؛ غيرُ مخلوقٍ ، وأنَّهُ -تعالى- يُرى في الآخرةِ ؛ خلافًا للجهميَّةِ مِن المُعتزلةِ -وغيرهم- .

ويذكرون : أنَّ اللَّهَ خالقُ أفعالِ العبادِ ، وأنَّهُ مُريدٌ لجميعِ الكائناتِ ، وأنَّهُ

ما شاءَ اللَّهُ كانَ ، وما لم يشأْ لم يكُنْ ؛ خلافًا للقَدَرِيَّةِ مِن المُعتزلةِ -وغيرهم- .

ويذكرون : مسائلَ الأسماءِ والأحكامِ[1] ، والوعدِ والوعيدِ ، وأنَّ المُؤمنَ لا يكفرُ بمجردِ الذَّنبِ ، ولا يخلدُ في النَّارِ ؛ خلافًا للخوارجِ والمُعتزلةِ .

ويُحقِّقون القولَ : في الإيمانِ ، ويُثبِتون الوعيدَ لأهلِ الكبائرِ -مُجمَلاً- ؛ خلافًا للمرجئةِ .

ويذكرون : إمامةَ الخُلفاءِ الأربعةِ ، وفضائلَهم ؛ خلافًا للشيعةِ مِن الرافضةِ -وغيرهم-»[2] انتهى .

وقولُهُ -رحمه اللَّهُ- : (ويذكرون : مسائل الأسماء والأحكام) ؛ مرادُهُ -كما بيَّنَهُ في موضعٍ آخر- : أنَّ النَّاسَ تنازعوا في الأسماءِ والأحكامِ ؛ أي : أسماء الدين ، مثل : مسلم ، ومؤمن ، وكافر ، وفاسق ، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة .

فالمعتزلةُ وافقوا الخوارجَ على حكمِهم في الآخرةِ دون الدنيا ؛ فلم يستحلُّوا من دمائِهم وأموالِهم ما استحلَّتْهُ الخوارجُ .

وفي الأسماءِ ؛ أحدثوا المنزلةَ بين المنزلتينِ ؛ وهذه خاصَّةُ المعتزلةِ التي انفردوا بها .

وسائرُ أقوالِهم قد شاركَهُم فيها غيرُهُم .

---

(١) سيأتي شرحُهُ بعد سُطورٍ .

(٢) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص٣١) .

مُؤلِّفُ هذه العقيدةِ السَّلفيَّةِ -المفيدة-

هو الإمامُ العلاَّمةُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ سلامةَ الطَّحاويُّ الأزديُّ ؛ إمامٌ جليلُ القدرِ ، مشهورٌ في الآفاق ، وذِكْرُهُ مملوءٌ في بطونِ الأوراق .

وُلِدَ سنةَ (٢٩٠ هـ) ، وقيل : سنةَ (٢٣٠ هـ) .

تفقَّهَ -أوَّلاً- على خالِهِ المُزَنيِّ -صاحبِ الإمامِ الشَّافعيِّ- على مذهبِ الإمامِ الشَّافعيِّ .

ثم تحوَّلَ حنفيًّا[١] ؛ فتفقَّهَ على مذهبِ الإمامِ أبي حنيفةَ .

وهو -رحمه اللَّهُ- كسائرِ الأئمَّةِ الكبارِ الَّذين لم يسلكوا مسلكَ المُقلِّدينَ -الَّذينَ لا بصيرةَ لهم في مداركِ الأحكامِ- ، ولكنَّ الأصولَ الشرعيَّةَ التي مشَى عليها وافقَتْ أصولَ الإمامِ أبي حنيفةَ التي بَنَى عليها مذهبَهُ .

ولهذا لمَّا ذَكَرَ ابنُ القيِّمِ جماعةً مِن أهلِ العلمِ في «النونية» ، قال[٢] :

ما في الذين حكيتُ عنهم آنفًا ... مِن حنبليٍّ واحدٍ بضمانِ

بل كلُّهم واللَّهِ شيعةُ أحمدٍ ... فأصولُهُم وأصولُهُ سِيَّانِ

---

(١) انظر «النظائر» (ص ٩٨ - ٩٩) للشيخ بكر أبو زيد -عافاه اللَّهُ ، وسدَّده- .

(٢) (برقم : ١٤٦٩ و ١٤٧٠) .

أَلَّفَ -رحمه اللَّهُ- مُؤلفاتٍ كثيرةً شهيرةً ؛ كـ«معانِي الآثارِ» ، و«مشكل الآثار» ، وغير ذلك .

ماتَ سنةَ (٣٢١ هـ) .

وهو منسوبٌ إلى قريةِ (طَحَا) ؛ بأسفلِ أرضِ مصرَ -رحمه اللَّهُ-تعالى-[1] .

---

(١) مترجم في «سير أعلام النبلاء» (٢٧/١٥) .

وفي حاشيتِه مصادرُ ترجمتِه التاليةُ :

«الفهرست» (٢٩٢) للنديم ، «طبقات الشيرازي» (١٤٢) ، «الأنساب» (٢١٨/٨) للسمعاني ، «تاريخ ابن عساكر» (٨٩/٢أ-٩٠أ) ، «المتنظم» (٢٥٠/٦) لابن الجوزي ، «وفيات الأعيان» (٧١/١-٧٢) لابنِ خَلِّكان ، «تذكرة الحفاظ» (٨٠٨/٣-٨١١) ، «العبر» (١٨٦/٢) _كلاهما للذهبي- ، «الوافي بالوفيات» (٩/٨-١٠) للصفدي ، «مرآة الجنان» (٢٨١/٢) لليافعي ، «البداية والنهاية» (١٧٤/١١) لابن كثير ، «الجواهر المضية» (١٠٢/١-١٠٥) للقرشي ، «غاية النهاية» (١١٦/١) لابن الجزري ، «لسان الميزان» (٢٧٤/١-٢٨٢) للحافظ ابن حجر ، «النجوم الزاهرة» (٢٣٩/٣) لابن تَغْرِي بَرْدِي ، «طبقات الحفاظ» (٣٣٧) ، «حسن المحاضرة» (١٩٨) ، كلاهما للسيوطي ، «شذرات الذهب» (٢٨٨/٢) لابن العِماد

شُرُوحُ هذه «العقيدة»

ذَكَرَ صاحبُ «كشفِ الظُّنونِ»[1] -لهذه العقيدةِ- عدَّةَ شروحٍ[2] ، منها :

«شرح» العلاَّمةِ صدرِ الدِّينِ عليِّ بنِ عليِّ بنِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ [أبي] العزِّ الأذرعيِّ الدمشقيِّ الحنفيِّ ، المتوفى سنةَ (٧٩٢ هـ) .

وهو أحدُ تلامذةِ الحافظِ ابنِ كثيرٍ .

وهذا «الشرحُ» هو الذي أصدرَ جلالةُ الملكِ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الرحمنِ الفيصلِ -رحمه اللَّهُ- أمرَهُ بطبعِهِ ، وقد انتفعَ المسلمون بهذا «الشرحِ» المُباركِ المُفيدِ ، الذي دلَّ على غزارةِ عِلْمِ مُؤلِّفِهِ ، وسعةِ اطِّلاعِهِ ، وحسنِ مُعتقدِهِ -رحمه اللَّهُ- .

وقد رأينا أنْ نُعلِّقَ على «المتنِ» ببعضِ الكلماتِ التي تفيدُ المُستفيدَ ، وتعينُهُ على فَهْمِ المُرادِ مِن هذا «المتنِ» المُفيدِ ، وتُحَقِّق له بعض المواضعِ التي تحتاجُ إلى تحريرٍ وتحقيق ، وباللَّهِ التوفيق .

كتبه

مُحمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ مانعٍ

---

(١) (١١٤٣/٢) .

(٢) وقد أوفيتُ على استيفائها في مقدِّمتي على «النُّكت السلفيَّة» -يسر اللَّهُ تمامَها- .



بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ

قَالَ العَلاَّمَةُ حُجَّةُ الإِسْلاَمِ أَبُو جَعْفَرٍ الوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ بِمِصْرَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ عَلَى مَذْهَبِ[1] فُقَهَاءِ

---

(١) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :

اعلم أنَّ ما ذكره المصنفُ -رحمه اللَّه- في هذه العقيدةِ ليس مُختصًّا بهؤلاء الأئمةِ المذكورين -فقط- ؛ فإنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ -من الأوّلين والآخِرين- عقيدتُهُم واحدةٌ ؛ لأنَّهم مُعتصمون بالكتاب والسنة ، ومَن خالفهم في معتقدهم صار مُبتدعًا ضالاً ، ولا يُعذَر باجتهاده ؛ لأن العُذْرَ مقبولٌ في الاجتهادِ في فُروعِ الأحكامِ ، لا في أصول الدين ؛ فالعقائدُ الدينيةُ ليس فيها تعدُّدُ مذاهب ؛ بل الصوابُ مذهبُ أهل السُّنَّةِ والجماعة ، وما عداه باطلٌ ؛ فتنبَّه .

قلتُ :

وهذا التقرير الأخيرُ حقٌّ ؛ ولكنْ في شيءٍ ممَّا قبلَهُ بعضُ نَظَرٍ ؛ فقد قال شيخُنَا الإمامُ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّهُ- في مُقدَّمتِهِ على «رفع الأستار» (ص ٣٢) -للصنعاني- :

«وقد تقرَّرَ في الأصول : أنَّ الخطأَ مغفورٌ -ولو في المسائلِ العلميَّةِ- ؛ كما حقَّقه شيخُ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في كثيرٍ من كتبِهِ ، وفتاويه ؛ انظر : «مجموع الفتاوى» (١٩/٢٠٣-٢٢٧) ، و(٢٠/١٩-٣٦)» .

ومنه : قولُهُ -رحمه اللَّهُ- في (٢٠/٣٣) : «والخطأُ المغفورُ في الاجتهادِ هو في نوعي المسائلِ الخبريَّةِ والعلميَّةِ ؛ كما بُسِطَ في غير موضعٍ ..» .

الْمِلَّةِ: أَبِي[1] حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي[2] يُوسُفَ يَعْقُوبَ

---

(١) وقال -رحمه الله- :

هو : الإمامُ النعمان بن ثابت الكوفي ، وُلِدَ سنة ٨٠ ، وأدرك جماعةً من الصحابةِ ، قال الخطيبُ : إنه رأى أنس بن مالك ، وكان -رحمه اللَّه- عالمًا عاملاً ، زاهدًا عابدًا ، ورعًا تقيًا ، كثيرَ الخشوع ، دائمَ التضرُّع إلى اللَّه -تعالى- .

مات سنة ١٥٠هـ ، وهي السنةُ التي وُلد فيها الإمام الشافعي -رحمه اللَّه- .

قلتُ :

لم يثبُتْ عن أبي حنيفةَ -رحمه اللَّهُ- أنَّه رأَى غيرَ أنسِ بنِ مالكٍ -رضيَ اللَّهُ عنه- ؛ ولا روايةَ له عنه .

انظر «التنكيل . .» (١/١٨٠-١٨٥) للعلامة المُحدِّث عبد الرحمن بن يحيى المُعلِّمي اليماني ، و«نقض (قواعد في علوم الحديث) للتَّهانَوِي» (ص ٢٥٣ - فما بعد) - لشيخِنا في الإجازةِ العلاَّمةِ المُحدِّثِ بديع الدين الراشدي -المتوفى سنة (١٤١٦ هـ)-رحمه اللَّه- .

(٢) وقال -رحمه اللَّه- :

أبو يُوسُف ، هو : الإمامُ المتقِن المجتهد المطلَق أبو يُوسُف يعقوبُ بن إبراهيم الأنصاري البَجَلي ؛ وُلد سنة ١١٣ ، أخذ العلمَ عن الإمام أبي حنيفةَ وغيرِه ، وأخذ عنه العلمَ جماعةٌ ، منهم : الإمامُ أحمدُ -رحمه اللَّه- .

وولاه الرشيدُ القضاءَ ، وظلَّ عليه إلى أن مات سنة ١٨٣ .

ولما مات أبو يُوسُف أقرَّ هارونُ الرشيدُ ابنَهُ يوسُفَ على القضاء إلى أن مات يوسفُ .

ولما خرجت جنازةُ أبي يوسف جعل النَّاسُ يقولون : مات الفقهُ ؛ مات الفقهُ ؛ فأنشأ بعضهم يقول : =

ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّـيْبَانِيِّ[1]

= يا ناعيَ الفقه إلى أهلِهِ إنْ مات يعقوبُ وما تدري

لم يمُتِ الفقهُ ولكنّه حُوِّلَ مِن صدرٍ إلى صَدْرِ

(١) وقال -رحمه اللّه- :

هو : محمد بن الحسن بن فَرْقَد الشيباني ، كان الرشيدُ ولاه القضاءَ ، وخرج مع الرشيدِ في سفرِهِ إلى خُراسانَ فمات بالرَّيِّ ، ودُفن بها .

كان أبوه مِن جُندِ أهلِ الشام ، فَقَدِم واسطًا ، فولد بها محمدًا سنة ١٣٢ ، ونشأ بالكوفة .

وأخذ العلمَ عن أبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، وأبي يوسف ، وغيرهم .

وكان له مجلسٌ في مسجد الكوفةِ وهو ابنُ عشرين سنة ، قال إبراهيمُ الحربي : قلتُ للإمام أحمد : من أين لك هذه المسائلُ الدقيقةُ؟ قال : من كتبِ محمد بن الحسن .

مات -رحمه اللّه- بالرَّيِّ ، سنة ١٨٩ ، قال السمعانيُّ : مات محمد بن الحسن والكِسَائي في يومٍ واحد -بالرَّيِّ- ، وقيل : إن الرشيد كان يقولُ : دفنت الفقهَ والعربيةَ -بالرَّيِّ- .

ومحمد بن الحسن -المذكورُ- ابنُ خالةِ الفرَّاء -الإمام المشهور بالنحوِ واللغةِ- .

رحم اللّهُ الجميعَ .

قلتُ :

وقد نقلَ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (١٢/٥٠٧) ديباجةَ المُؤلِّف -هذه- أثناءَ كلامِهِ حولَ مسألةِ (كلامِ اللّهِ) -تعالى- .

وانظر ما سيأتي (ص ٩٧) .

وكذا الإمامُ الذهبيُّ في «العُلُوِّ للعليِّ العظيم» (٢/١٢٣٦-١٢٣٧ - تحقيق البَرّاك) .

ثم نَقَلَ مواضعَ متفرّقةً منها .

-رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-أَجْمَعِينَ-؛ وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ[1] بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ -مُعْتَقِدِينَ-بِتَوْفِيقِ اللَّهِ-:

□ **قال الشيخ عبد العزيز بن باز-رحمه اللَّه- :**

اعلم أنَّ التوحيدَ الذي بعث اللَّهُ به الرسلَ، وأنزل به الكتبَ ينقسمُ إلى أقسامٍ ثلاثةٍ -حَسْبَ استقراءِ[2] النصوصِ من الكتابِ والسُّنَّة، وحَسْبَ واقعِ المُكَلَّفين- :

القسم الأول: توحيدُ الربوبية؛ وهو توحيدُ اللَّهِ بأفعالِهِ -سبحانه-، وهو الإيمانُ بأنَّه الخالقُ الرَّازقُ المُدبِّرُ لأمورِ خلقِهِ، المُتصرِّفُ في شئونِهم في الدنيا والآخرة -لا شريكَ له في ذلك-؛ كما قال -تعالى-: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال -سبحانه-: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْر...﴾ [يونس: ٣] الآية.

---

(١) يَدينُ -بفتحِ الياءِ-: أي: يتديَّن، ويعتقدُ.

ويُخطئُ البعضُ (!) خطأً فاحِشًا؛ فيقولون: يُدين -بضمِّ الياءِ-: من الإدانةِ، وهي الاتِّهامِ...

وهذا -هكذا- كفرٌ لفظيٌّ؛ فاحذره.

(٢) وليس هو تقسيمًا اصطلاحيًّا -كما يدَّعيه -أو يتوهَّمُهُ- بعضُهُم!

وانظر كتابَيَّ «التحذير..» (ص ١٤ - الطبعة الثالثة)، و«صيحة نذير..» (ص ٨٠ - وما بعدها) حولَ شيءٍ يتعلَّقُ بهذا التَّقسيم.

وهذا النَّوعُ قد أقرَّ به المشركون عُبَّادُ الأوثان -وإنْ جحدَ أكثرُهم البعثَ والنُّشورَ- ، ولم يُدخِلْهم في الإسلام لشركِهم باللَّهِ في العبادةِ ، وعبادتِهم الأصنامَ والأوثانَ معه -سبحانه- ، وعدمِ إيمانهم بالرسولِ محمدٍ -صلَّى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلَّم- .

القسم الثاني : توحيدُ العبادةِ ، ويُسمَّى توحيدَ الألوهيةِ ؛ وهي العبادةُ .

وهذا القسمُ هو الذي أنكرَهُ المُشركون -فيما ذكرَ اللَّهُ عنهم-سبحانه- بقوله : ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ . أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص : ٤-٥] ، وأمثالُها كثير .

وهذا القسمُ يتضمّن إخلاصَ العبادةِ للَّهِ -وحدَهُ- ، والإيمانَ بأنَّهُ المستحقّ لها ، وأن عبادةَ ما سواه باطلةٌ ، وهذا هو معنى (لا إله إلاَّ اللَّه) ؛ فإنَّ معناها : لا معبود بحقٍّ[1] إلاَّ اللَّه ؛ كما قال الله -عز وجل- : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ[1] وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِل . . .﴾ الآية [الحج : ٦٢] .

القسمُ الثالثُ : توحيدُ الأسماءِ والصفاتِ ؛ وهو : الإيمانُ بكلِّ ما ورد في

---

(١) وهذا قيدٌ مهمٌّ جدًا ؛ ذلكم أنَّ المعبوداتِ الباطلةَ كثيرةٌ ؛ واللَّهُ -تعالى-وحدَهُ- هو المعبودُ الحقّ -بحقّ- .

وقد خَرَجَ علينا (!) بعضُ الزَّمْنَى في هذا الزمَنِ!! يُنكِرُ هذا التعريف -بكلامٍ خفيف- ، ويَسْتنكرُه ، ولا يُقِرُّه : بهَذَيانٍ لا خِطامَ له ولا زِمام -يدلُّ على جهلٍ ، وبلادةٍ-مَعًا-!

فلا يُقالُ -لهذا وأمثالِهِ- إلاَّ ما أوردَهُ الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (ص ١٥٧٤) :

يا (هذا) : «ما أنتَ مِن غَسَّانِهِ وغَيْسَانِهِ!! أي : مِن رجالِهِ»!

كتابِ اللَّه العزيز -وفي السُّنَّةِ الصَّحيحةِ- عن رسول اللَّه -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- مِن أسماء الله وصفاته ، وإثباتها للَّهِ -سبحانه- على الوجهِ الذي يليقُ به ؛ من غيرِ تحريفٍ[1] ، ولا تعطيلٍ ، ومن غير تكييفٍ ، ولا تمثيلٍ ، كما قال الله -سبحانه- : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص] ، وقال -سبحانه- : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وقال -عز وجل- : ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، وقال -سبحانه- في سورة النحل : ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل : ٦٠] .

والآياتُ في هذا المعنى كثيرةٌ .

و(المَثَلُ الأعلى)[2] : هو الوصفُ الأعلى الذي لا نَقْصَ فيهِ .

وهذا هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ من أصحاب الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وأتباعِهم بإحسان ؛ يُمِرُّونَ آياتِ الصفاتِ وأحاديثَها -كما جاءت- ، ويُثْبِتُون معانيَها للَّهِ -سبحانه- إثباتًا بريئًا من التمثيل ، ويُنَزِّهون اللَّهَ

---

(١) لم يقُلْ : (تأويل) ؛ لأنَّ للتأويلِ معنًى حسنًا غيرَ مذموم .

انظر -في توجيه هذا ، وبيانِهِ- كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «المناظرة في العقيدةِ الواسطيّة» (٣/١٦٥ - «مجموع الفتاوى») .

وإنْ كانَ يَقَعُ في استعمالِ بعض علماءِ أهلِ السُّنَّةِ شيءٌ بعضُ ذِكرِهِ على معنى (التحريف) -المذمومِ كلِّه- ؛ فتأمَّلْ .

(٢) انظر «المفردات» (ص ٧٥٩) للراغب الأصبهاني .

-سبحانه- عن مُشابهةِ خلقِهِ تنزيهًا بريئًا من التعطيل[1] .

وبما قالوا تجتمعُ الأدلّةُ من الكتابِ والسُّنَّةِ ، وتقومُ الحُجَّةُ على مَن خالفهم ، وهم المذكورونَ في قوله -سبحانه- : ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ

---

(١) كما قال الإمامُ نُعَيم بن حمَّاد -شيخ الإمامِ البخاري- :

«مَنْ شبَّهَ اللَّهَ بخلقِهِ ؛ فقد كفَرَ ، ومَن أنكرَ ما وَصَفَ به نفسَهُ ؛ فقد كفَرَ .

وليسَ [في] ما وَصَفَ اللَّهُ به نفسَهُ ولا رسولُهُ تَشْبيهٌ» .

نقلَهُ الإمامُ الذهبيُّ في «سير أعلامِ النبلاء» (١٠/٦١٠-٦١١) ، ثم قال -مُعلِّقًا- :

«قلتُ : هذا الكلامُ حقٌّ ، نَعوذُ باللَّهِ مِن التَّشْبيهِ ، ومِن إنكارِ أحاديثِ الصِّفاتِ ؛ فما يُنكِرُ الثابتَ منها مَن فَقُهَ ، وإنَّما بَعْدَ الإيمانِ بها هنا مقامانِ مذمومان :

- تأويلُها وصرفُهَا عن موضوعِ الخطابِ ؛ فما أوَّلَهَا السَّلفُ ، ولا حرَّفُوا ألفاظَهَا عن مَواضِعها ، بل آمنوا بها ، وأمَرُّوها كما جاءت .

- المقامُ الثاني : المُبالغةُ في إثباتِهَا ، وتَصوُّرُها مِن جِنسِ صفاتِ البَشَرِ ، وتشكُّلها في الذِّهنِ ؛ فهذا جَهْلٌ وضلالٌ .

وإنما الصِّفَةُ تابعةٌ للموصوفِ ؛ فإذا كان الموصوفُ -عزَّ وجلَّ- لم نَرَهُ ، ولا أخبرَنا أحدٌ أنَّه عايَنَهُ -مع قولِهِ لنا في تَنزيلِهِ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١]- ؛ فكيفَ بَقِيَ لأذهانِنَا مَجالٌ في إثباتِ كَيفِيَّةِ البارئِ؟! تعالى اللَّهُ عن ذلك .

فكذلك صفاتُهُ المُقدَّسةُ ؛ نُقِرُّ بها ، ونعتقِدُ أنَّها حقٌّ ، ولا نُمثِّلُها -أصلاً- ، ولا نَتَشكَّلُها» .

﴿الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

جَعَلَنَا اللَّهُ منهم -بمنِّهِ وكرمِهِ-واللَّهُ المستعان- .

١- إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ -لاَ شَرِيكَ لَهُ-.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدِّين الألباني -رحمه اللَّه-** :

إنَّ نفيَ الشَّريكِ عن اللَّه -تعالى- لا يتمّ إلا بنفيِ ثلاثةِ أنواعٍ من الشركِ :

الأول : الشركُ في الربوبيةِ ؛ وذلك بأن يُعْتَقَدَ أنَّ مع اللَّهِ خالقًا آخر -سبحانه وتعالى- كما هو اعتقادُ المجوسِ ؛ القائلين بأنَّ للشرِّ خالقًا غيرَ اللَّهِ -سبحانه- .

وهذا النَّوعُ في هذه الأُمَّةِ قليلٌ -والحمدُ للَّهِ- ، وإن كان قريبًا منه قولُ المعتزلةِ : إنَّ الشَّرَّ إنَّما هو من خَلْقِ الإنسان!

وإلى ذلك الإشارةُ بقوله ﷺ : «القَدَرِيةُ مجوسُ هذه الأُمَّةِ . . .» الحديث ، وهو مُخرَّجٌ في مصادرَ عدَّةٍ -عندي- أشرتُ إليها في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» رقم [٤٣١٨] .

الثاني : الشركُ في الأُلوهيةِ أو العبوديةِ ؛ وهو أن يُعْبدَ مع اللَّهِ غيرُهُ من الأنبياء والصالحين ؛ كالاستغاثةِ بهم ، ونِدائِهِم عند الشدائدِ -ونحو ذلك- .

وهذا -مع الأسف- في هذه الأُمَّةِ كثيرٌ ، ويحمل وِزرَهُ الأكبرَ أولئك المشايخُ الذين يُؤيِّدُون هذا النوعَ من الشركِ باسم (التوسُّل) ؛ «يُسَمُّونها بغير

اسمها»[1]!

الثالث: الشركُ في الصفاتِ؛ وذلك بأن يَصِفَ بعضَ خلقِه -تعالى- ببعض الصفاتِ الخاصَّةِ به -عز وجل-؛ كعلمِ الغيبِ -مثلاً-.

وهذا النوعُ منتشرٌ في كثيرٍ من الصوفيةِ، ومَن تأثَّر بهم، مثلُ قول بعضِهم في مدحِهِ النبيَّ ﷺ:

فإنَّ مِن جُودِكَ الدُّنيا وضرَّتَها ومِن عُلومِكَ عِلْمَ اللوحِ والقلمِ!

ومِن هنا جاء ضلالُ بعضِ الدجَّالين الذين يزعُمون أنَّهم يَرَوْنَ الرسولَ ﷺ اليومَ يقظةً[2]، ويسألونه عمَّا خَفِيَ عليهم مِن بواطنِ نفُوسِ مَن يُخالطونهم، ويُريدون تأميرَهم في بعضِ شُؤونِهم؟!

ورسولُ اللَّهِ ﷺ ما كان ليعلمَ مثلَ ذلكِ في حال حياتِهِ ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]؛ فكيف يَعلم ذلك بعد وفاتِهِ، وانتقالِهِ إلى الرفيق الأعلى؟!

هذه الأنواعُ الثلاثةُ من الشرك: مَن نفاها عن اللَّهِ في توحيدِهِ إيَّاه

---

(١) اقتباسٌ مِن حديثٍ نبويٍّ صحيحٍ؛ رواه أحمدُ (٢٣٧/٤)، والنسائيُّ (١١٢/٨)، والطيالسيُّ (٥٨٦) عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال:

«إنَّ أُناسًا مِن أُمَّتِي يشربونَ الخَمْرَ؛ يُسَمُّونَها بغيرِ اسْمِهَا».

(٢) فوا أسفا على بعضِ أهلِ العلمِ؛ الذين وقعوا في ذلك؛ كالحافظ السُّيوطيِّ (!) -غفر اللَّهُ له-؛ فإنَّ له رسالةً مُستقلَّةً -مطبوعةً- في نُصرةِ هذا القول!!

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ...

-فوحَّدَهُ في ذاتِهِ ، وفي عبادتِهِ ، وفي صفاتِهِ- : فهو المُوحِّدُ الذي تشملُهُ كلُّ الفضائلِ الخاصَّةِ بالموحّدين .

ومَن أخلَّ بشيء منه ؛ فهو الذي يتوجّه إليهِ مثلُ قولِهِ -تعالى- : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر : ٦٥] .

فَاحْفَظْ هذا ؛ فإنّه أهمُّ شيءٍ في العقيدةِ[1] ؛ فلا جَرَمَ أنَّ المُصنفَ -رحمه اللَّه- بدأ به .

ومَن شاء التفصيلَ فعليهِ بشرحِ هذا الكتابِ[2] ، وكُتُبِ شيوخِ الإسلامِ : ابن تيميةِ ، وابن القيِّمِ ، وابن عبدِ الوهابِ ؛ وغيرهم مِمَّن حَذَا حَذْوَهُم ، واتبَّعَ سبيلَهم .

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾ [الحشر : ١٠] .

٢- وَلاَ شَيْءَ مِثْلُهُ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدِّين الألباني -رحمه اللَّه- :**

هذا أصلٌ مِن أصولِ التوحيدِ ، وهو أنَّ اللَّهَ -تعالى- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ؛ لا في ذاتِهِ ، ولا في صفاتِهِ ، ولا في أفعالِهِ ؛ ولكنَّ المبتدعةَ

---

(١) ولا زالتْ طُغْمَةٌ مِن المُتصدِّرين (!) -المتصيِّدين!- : تتَّهمُ شيخَنا -رحمه اللَّهُ- بالإرجاء -هداهم اللَّهُ إلى الحقِّ- .

(٢) وهو شرحُ الإمامِ ابنِ أبي العِزِّ الحنفيِّ عليه ؛ وهو أعظمُ شروح هذا الكتاب ، وأنفعُها . ولي عليه -بتوفيق اللَّه- حاشيةٌ علميَّةٌ ؛ سمَّيْتُها : «النُّكَت السلفيّة . .» -كما تقدّم- .

والمتأوّلَة[1] قد اتّخذوهُ أصلاً لإنكارِ كثيرٍ من صفاتِ اللّهِ -تبارك وتعالى- ؛ فكُلَّمَا ضاقت قلوبُهم عن الإيمانِ بصفةٍ من صفاتِهِ -عز وجل- : سلَّطُوا عليها مَعاولَ التَّأويلِ والهدمِ ، فأنكروها ، واستدلّوا على ذلك بقوله -تعالى- : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . . .﴾ ؛ مُتجاهِلينَ تمامَ الآية : ﴿ . . . وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ؛ فهي قد جَمَعَتْ بين التنزيهِ ، والإثباتِ .

فَمَن أراد السَّلامةَ في عقيدتِهِ : فعليه أَنْ يُنَزِّهَ اللَّهَ -تعالى- عن مشابهتِهِ للحوادثِ -دون تأويلٍ أو تعطيلٍ- ، وأن يُثبتَ له -عز وجل-من الصفاتِ- كلَّ ما أثبته لنفسِهِ في كتابِهِ ، أو حديثِ نبيِّهِ دون تمثيلٍ .

وهذا هو مذهبُ السَّلَفِ -وعليه المُصنِّفُ-رحمه اللَّه- تَبَعًا لأبي حنيفة ، وسائرِ الأئمةِ -كما تراه مُفصّلاً في «الشرح» [(ص ٩٨-١٠٥)]- ، ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

٣- وَلاَ شَيْءَ يُعْجِزُهُ.

٤- وَلاَ إِلَهَ غَيْرُهُ.

٥- قَدِيمٌ بِلاَ ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلاَ انْتِهَاءٍ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

يُوصَفُ -سبحانه- بالقِدَمِ ؛ بمعنى أنه يُخبَر عنه بذلك ، كما ذكره ابنُ القيِّم في «البدائع» [(١/١٧٩ - مكتبة المؤيّد)] .

---

(١) راجع التعليق المُتقدّم -قريبًا- (ص ٢١) .

وبابُ الإخبارِ[١] أوسعُ من بابِ الصفاتِ التوقيفيةِ[٢] .

وأهلُ العلم يذكرون لفظة (القديم) في الأسماء الحسنى ، ولكنّهم يُخبرون عنه -سبحانه- بذلك ؛ قال في «النُّونيَّةِ» [(رقم : ٣٠٦٨)] :

وهو القديمُ فلم يَزَلْ بصفاتِهِ   مُتفرِّدًا بل دائمَ الإحسانِ

□ **وقال الشيخ عبد الله بن حُميد -رحمه الله- :**

لو عبَّرَ المُصنِّفُ -رحمه اللَّه- بأنّه الأول -كما نصَّ عليه القرآنُ في قولهِ تعالى : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ . .﴾ [الحديد : ٣] الآية ، ونصَّ عليه ﷺ بقولهِ : «اللهم أنت الأولُ ؛ فليس قبلك شيء . . .»[٣] إلخ- لكان أَوْلَى .

□ **وقال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- :**

هذا اللفظُ لم يَرِدْ في أسماءِ اللَّهِ الحسنى -كما نبَّه عليه الشارحُ[٤]-رحمه اللَّه-وغيْرُهُ- ، وإنما ذكره كثيرٌ من عُلماءِ الكلامِ[٥] لِيُثْبِتُوا به وجودَهُ قبل

---

(١) أي : الإخبار عن اللَّهِ -تعالى- .

(٢) **قال الشيخُ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّهُ-** :

ولعلَّ هذا هو وجهُ استعمالِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ هذا الوصفَ في بعض الأحيانِ ، كما سيأتي فيما علّقته على الفقرة (٤٥) .

(٣) رواه مسلم (٢٧١٣) عن أبي هُريرة .

(٤) وذلك قولُهُ (ص ١١٢) : «وقد أدخل المتكلّمون في أسماء اللَّه -تعالى- : (القديم) ، وليس هو من الأسماء الحُسنى . . » .

(٥) فاستعمال بعض أئمّة أهل الحديث له : إنَّما هو مِن باب الإخبار عنه -سبحانه- .

كلِّ شيءٍ .

وأسماءُ اللَّهِ توقيفيَّةٌ ؛ لا يجوزُ إثباتُ شيءٍ منها إلاَّ بالنصِّ من الكتابِ العزيز ، أو السُّنَّةِ الصحيحةِ ، ولا يجوزُ إثباتُ شيءٍ منها بالرأي -كما نصَّ على ذلك أئمةُ السَّلَفِ الصَّالحِ- .

ولفظُ (القديم) لا يدلُّ على المعنى الذي أراده أصحابُ الكلام ؛ لأنَّه يُقْصَدُ به -في اللُّغة العربية- : المُتقدِّمُ على غيرِهِ ، وإن كان مسبوقًا بالعدمِ -كما في قولِهِ -سبحانه- : ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس : ٣٩]- .

وإنَّما يدلُّ على المعنى الحقِّ بالزيادةِ التي ذكرها المؤلِّفُ ، وهو قولُهُ : (قديمٌ بلا ابتداء) ، ولكنْ لا ينبغي عَدُّهُ في أسماء اللَّهِ الحسنى ؛ لعدمِ ثُبوتِهِ مِن جهةِ النقلِ .

ويُغْني عنه اسمُهُ -سبحانه- الأول ؛ -كما قال -عز وجل- : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾ [الحديد : ٣] .

واللَّهُ ولي التوفيق .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

اعلم أنَّه ليس من أسماء اللَّهِ -تعالى- : (القديم) ؛ وإنَّما هو مِن استعمالِ المُتكلِّمين ؛ فإنَّ القديمَ -في لُغة العرب-التي نزلَ بها القرآنُ- : هو المتقدِّم على غيرِهِ ؛ فيُقالُ : هذا قديمٌ : للعتيقِ ، وهذا جديدٌ : للحديثِ .

ولم يستعملوا هذا الاسمَ إلاَّ في المتقدِّمِ على غيرِهِ ، لا فيما لم يسبِقْه عَدَمٌ ؛ كما قال -تعالى- : ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس : ٣٩] .

والعُرجون القديم : الذي يبقى إلى حينِ وجودِ العُرجون الثاني ، فإذا وُجِدَ الجديدُ قيل للأولِ : قديم ، وإن كان مسبوقًا بغيرِهِ -كما حقَّقه شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٤٥/١) ، والشارحُ في «شرحِهِ» [(ص ١١٢)]- .

٦- لاَ يَفْنَى وَلاَ يَبِيدُ.

٧- وَلاَ يَكُونُ إلاَّ مَا يُرِيدُ.

٨- لاَ تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلاَ تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ.

٩- وَلاَ يُشْبِهُ الأَنَامَ[1].

---

(١) قال فضيلة الشيخ أحمد بن سعد الغامدي -نفع اللَّهُ به- في «التعليقات الجليّة على العقيدة الطحاوية» (ص ٢٠-٢١) :

«أي : لا يُشبِه الناس .

والجملة قاصرة ؛ فإن اللَّهَ لا يشبِهُ الناسَ ، ولا الجنَّ ، ولا الملائكةَ ، ولا الأشجارَ ، ولا الأحجارَ ، كما قال -تعالى- : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] .

والتزامُ المُصنِّفِ بالسَّجعِ -فطابقَ قولُهُ : الأنام : الأفهام- : هو سببُ هذا القصور .

ونفي الشَّبَهِ مُطلقًا لم يردْ في الكتابِ ، ولا في السُّنَّةِ ؛ فنفيه مُطلقًا ليس سليمًا ، وإثباتُهُ مُطلقًا ليس سليمًا ؛ فهناك قدرٌ مُشتركٌ بين (أسماء) اللَّهِ و(أسماءِ) المخلوقات ، وصفاتِ اللَّهِ وصفاتِ المخلوقات ، تُدرَكُ بها أسماء اللَّهِ وصفاته ، لولاه لَمَا استطاعَ الإنسانُ أنْ يعرفَ المعاني في حقِّ اللَّهِ -تعالى- .

لكنَّهُ بالتخصيص والتقييد يتميز ما للخالق عن المخلوق ؛ فالعلم -مثلاً- معنىً كليٌّ ، أو لفظٌ مُشتركٌ يُطلقُ على علمِ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ- ، وعلى علمِ المخلوق ، لكنَّهُ إذا أُضيفَ إلى اللَّهِ يتميزُ بهذه الإضافة ؛ كما قال -تعالى- : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة : ٧] ، وقال -

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

فيه رَدٌّ لقول المشبّهة[1] ، الذين يُشَبِّهون الخالقَ بالمخلوق -سبحانه وتعالى- ؛ قال -عز وجل- : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

وليس المرادُ نفيَ الصفاتِ -كما يقولُ أهلُ البدعِ- ؛ فمِن كلام أبي حنيفةَ -رحمه اللّه- في «الفقه الأكبر»[2] [(ص ١٣ - بشرح العلاّمة علي القاري)] : لا يُشبه شيئًا من خلقِهِ ، ولا يُشبهه شيءٌ من خلقِهِ .

ثم قال بعد ذلك [(ص ٢٨)] : وصفاتُهُ -كلُّها- خلافُ صفات

= في حقِّ المخلوق : ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات : ٢٨] .

فأصبح علمُ اللّهِ ليس هو العلمَ الذي للإنسانِ ؛ لأنَّ علمَ اللّهِ علمٌ ذاتيٌّ ، وعلمَ الإنسانِ علمٌ خارجيٌّ ، قال -عزَّ وجلَّ- : ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن : ١-٤] .

وكذلك قُلْ في بقيَّةِ الأسماءِ والصفاتِ ، لذلك نَفَى القُرآنُ المِثْلِيَّةَ ؛ التي هي المُشابَهَةُ مِن كلِّ وجهٍ» .

(١) والأدقّ أنْ يُقالَ : الممثّلة ؛ انظر «المناظرة في العقيدة الواسطية» (٣/١٦٦ - «مجموع الفتاوى») -لشيخ الإسلام ابن تيميّة- .

(٢) في ثُبوتِ نسبتِهِ -إسناديًّا- للإمامِ أبي حنيفةَ : نَظَرٌ!

لكنَّهُ متداوَلٌ بين أهلِ مذهبِهِ بغيرِ نكير ، ولا إنكار .

انظر «الفوائد البهيّة» (ص ٦٨) للكَنوي ، و«الفتوى الحموية الكبرى» (ص ٣٢١-٣٢٢) -لشيخ الإسلام- ، وتعليق محقّقه حمد التويجري -عليه- .

المخلوقين ؛ يعلمُ لا كعلمِنَا ، ويقدرُ لا كقدرتِنَا ، ويرى لا كرؤيتِنَا . انتهى .

١٠- حَيٌّ لاَ يَمُوتُ، قَيُّومٌ لاَ يَنَامُ.

١١- خَالِقٌ بِلاَ حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلاَ مُؤْنَةٍ.

□ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

أي : بلا ثِقَلٍ وكُلْفةٍ -كما في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٢٥ - الطبعة الرابعة)- .

١٢- مُمِيتٌ بِلاَ مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلاَ مَشَقَّةٍ.

١٣- مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ؛ لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ.

وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لاَ يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا[1].

---

(١) وقال شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ -في «التسعينيَّة» (٤٥٦/٢) -في مَعْرِضِ ردِّهِ على بعضِ الطوائفِ في هذه المسألةِ- مضمِّنًا كلام المُصنِّفِ -رحمه اللَّه- :

«وأمَّا الفقهاءُ ، وأهلُ الحديثِ ، والصوفيَّةِ ، وطوائفَ مِن أهل الكلامِ -مِن الرَّادِّين على المُعتزلةِ -مِن المُرجئةِ ، والشيعةِ ، والكرَّاميَّةِ ، وغيرهم- ؛ فَيُطَرِّدون ما ذُكِرَ مِن الأدلةِ ، ويقولون : لا يكون فاعلاً إلاَّ بفعلٍ يقومُ بذاتِهِ ، وتكوينٍ يقومُ بذاتِهِ ، والخلقُ الذي يقومُ بذاتِهِ غيرُ الخلقِ الذي هو المخلوق .

وهذا هو الذي ذكرَهُ الفقهاءُ مِن أصحابِ أبي حنيفةَ ، والشَّافعيِّ ، وأحمدَ ، ومالكٍ في كتبِهِم ، كما ذكرَهُ فُقهاءُ الحنفيَّةِ ؛ كالطحاويِّ ، وأبي منصور الماتريديِّ -وغيرِهم- ، وكما ذكرَهُ البغويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» ، وكما ذكرَهُ أصحابُ أحمدَ ؛ كأبي إسحاقَ ، وأبي بكر =

١٤- لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ»، وَلاَ بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْبَارِئِ»(١).

= عبدِ العزيز، والقاضي، وغيرهم . . .» .

(١) قال الإمامُ عُثمان بن سعيد الدارميُّ في «الردّ على بِشْر المريسيِّ» (ص ٩) :

«واللَّهُ -تعالى وتقدَّسَ اسمُهُ- كلُّ أسمائِهِ سواء .

لم يزلْ كذلك، ولا يزال؛ لم تحدثْ له صفةٌ، ولا اسمٌ لم يكنْ كذلك، كان خالقًا قبل المخلوقين، ورازقًا قبل المرزوقين، وعالمًا قبل المعلومين، وسميعًا قبل أن يسمعَ أصواتَ المخلوقين، وبصيرًا قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة» .

وقال فضيلة الشيخ أحمد بن سَعْد الغامدي في «التعليقات الجليّة» (ص ٢٤-٢٥) :

«هذا تقريرُ أنَّ اللَّهَ -عزَّ وجلَّ- مِن أسمائِهِ (الخالق) و(البارئ) قبل أنْ يخلقَ الخلقَ الحالي .

وإلاَّ؛ فلا يُتصوَّرُ أنَّ اللَّهَ -عزَّ وجلَّ- لم يكنْ يخلقُ من قبلُ، ثم خَلَقَ .

بل مخلوقات اللَّهِ لا نستطيعُ أنْ نَحُدَّ لها بدايةً، مع اعتقادِ أنَّ لكل مخلوقٍ بدايةً ونهاية، ولكنَّ الحديث عن فعلِ اللَّهِ -سبحانَهُ وتعالى-» .

قلتُ: كيف يلتقي آخرُ هذا التقرير مسألةَ أول مخلوق؛ وخلاف أهل العلم فيها؛ هل هو (العرش)؟ أم القلم؟! -كما سيأتي تحت (رقم: ٤٧) من كلام الشيخ ابن مانع -وغيره-، وبيان الصواب في ذلك -إن شاء اللَّه- .

إلاَّ أنْ يُرادَ: أنّ المقصودَ هنا: ما في هذا (العالم) . . .

وتعجيلاً بالخير: أنقلُ كلمةَ الإمام ابن أبي العزّ الحنفي في «شرحه» (ص ١٣٣) -توجيهًا لأصلِ المسألةِ- قال:

«والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن اللَّه -سبحانه =

١٥- لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلاَ مَرْبُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلاَ مَخْلُوقٌ.

١٦- وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى -بَعْدَ مَا أَحْيَا-: اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

١٧- ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لاَ يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

= وتعالى- لم يزل غير فاعل، ثم صار فاعلاً.

ولا يلزمُ من ذلك قِدَمُ العالم؛ لأن كُلَّ ما سوى اللَّهِ -تعالى مُحدَثٌ؛ مُمكن الوجود، موجودٌ بإيجادِ اللَّهِ -تعالى- له، ليس له مِن نفسِهِ إلاَّ العدم، والفقر، والاحتياج وصفٌ ذاتيٌّ لازمٌ لكُلِّ ما سوى اللَّهِ -تعالى-.

واللَّهُ -تعالى- واجبُ الوجودِ لذاتِهِ، غنيٌّ لذاتِهِ، والغنَى وصفٌ ذاتيٌّ لازمٌ له -سبحانه وتعالى-».

وانظر «مجموع الفتاوى» (٢١٣/١٨ - فما بعد).

وقد نقلَ العلامةُ ابنُ عيسى في «شرح النونية» (١٦١/١) عن سيف الدين السعودي الحنفي [المتوفى سنة (٧٣٦ هـ)، والمترجم في «الدرر الكامنة» (٤٩٢/١)] -فيما نقله عنه السخاوي في «القول المُنبي في ترجمة ابن عربي» نقلَه عن الطحاوي هذه الفقرات (١٣-١٧)، ثم تعليقه -بَعْدُ- بقولِهِ:

«فهذا فصلٌ مِن عقائد المسلمين؛ يتضمَّن بمعانيها ومفهوم ألفاظها ضدَّ قول صاحب «الفصوص» اللعين».

قلتُ: يقصدُ (ابن عربي) الصوفي -النكرة المشهور!!-.

وانظر «شرح النونية» (٣٤٨/١-٣٤٩)، فقد نقل عن الطحاويِّ -مكرَّرًا-.

﴿الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١].

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

يجيءُ في كلامِ بعض الناس : (وهو على ما يشاءُ قدير)!! وليس ذلك بصوابٍ[1] ، بل الصوابُ ما جاء بالكتابِ والسُّنةِ : (وهو على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ) ؛ لعمومِ مشيئتِهِ وقُدرتِهِ -تعالى- ؛ خلافًا لأهلِ الاعتزالِ ؛ الذين يقولون : إنَّ اللَّهَ -سبحانه- لم يُرِدْ من العبدِ وقوعَ المعاصي ، بل وقعت من العبدِ بإرادتِهِ ، لا بإرادةِ اللَّهِ ؛ ولهذا يقول أحدُ ضُلاَّلِهم :

زَعَمَ الجهولُ ومَن يقولُ بقولِهِ ... إنَّ المعاصيَ مِن قضاءِ الخالقِ

إنْ كان حَقًّا ما يقولُ فَلِمْ قَضَا ... حَدَّ الزِّناءِ وقطعِ كَفِّ السارقِ

---

(١) بل هو صوابٌ -إنْ شاءَ اللَّهُ- ؛ ففي كتابِ «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٩٣/١/٦-١٩٥) -عَقِبَ تخريج شيخنا الإمام **محمد ناصر الدين الألباني** -رحمه اللَّه- حديثَ «آخِر مَن يدخل الجنَّة رجلٌ . . .» ، وفي آخرِهِ قولُ النبيِّ ﷺ -فيما يرويه عن ربِّه-عز وجل- : « . . . ولكنِّي على ما أشاءُ قدير» [رواه مسلم (رقم : ١٨٧)]- قولُهُ -رحمه اللَّه- :

«دلَّ قولُهُ -تعالى- في آخرِ الحديث : «ولكنِّي على ما أشاءُ قادر -أو قدير-» على خطأ ما جاء في التعليقِ على «العقيدةِ الطحاويةِ» (ص ٢٠) -نقلاً عن بعض الأفاضل- : «يجيءُ في كلامِ بعضِ الناس : (وهو على ما يشاءُ قدير) ؛ وليس بصواب . .»!

فأقولُ : بل هو عينُ الصوابِ ؛ بعد ثُبوت ذلك في هذا الحديثِ ، لا سيَّما ويشهدُ له قولُهُ -تعالى- : ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى : ٢٩] ، وذلك لا يُنافي عمومَ مشيئتِهِ وقدرتِهِ -تعالى- كما توهَّم المشارُ إليه ، واللَّهُ أعلمُ» .

وقال أبو الخَطَّاب[1] -رحمه الله-في بيان الحقِّ والصوابِ- :

قالوا : فأفعالُ العبادِ فقلتُ : مَا ... مِن خالقٍ غيرِ الإلـهِ الأمجـدِ

قالوا : فهل فعلُ القبيحِ مرادُهُ ... قلـتُ : الإرادةُ كلُّهـا للسيِّـدِ

لو لـم يُرِدْهُ وكـانَ كـانَ نقيصةً ... سبحانَهُ عن أن يُعَجِّزَهُ الرَّدِي

وهذه الإرادةُ -التي ذكرها أبو الخطَّاب في السؤال- هي الإرادةُ الكونيَّةُ القَدَرِيَّةُ ، لا الإرادة الكونيَّة الشرعيَّة ، كما سيأتي بيان ذلك مُوَضَّحًا [ص ٧٢] .

١٨- خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ.

١٩- وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا .

٢٠- وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالاً .

٢١- وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

٢٢- وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

---

(١) هو الكَلْوذَانِي : محفوظ بن أحمد بن الحَسَن ، المتوفى سنة (٥١٠ هـ) ، ترجمته في «النجوم الزاهرة» (٢١٢/٥) -لابن تغري بَرْدي- ، و«سير أعلام النبلاء» (٣٤٨/١٩) -للذهبي- .

والأبيات في «منظومته الداليّة في السنة» -ضمن ترجمته من «المنهج الأحمد» (٦٠/٣) -للعُلَيمي- .

وقد جاء البيتُ الأخيرُ -هُنا- في عدد من المصادر بلفظ :

لـو لـم يُـرِدْهُ لكـان ذاك نقيصـةً ... سبحانه عن أن يُعَجَّز في الرَّدي

٢٣- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لاَ مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلاَّ مَا شَاءَ لَهُمْ؛ فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدِّين الألباني -رحمه الله- :**

يعني أن مشيئتَهُ -تعالى-وإرادتَهُ- شاملةٌ لكل ما يقعُ في هذا الكونِ من خيرٍ أو شرٍّ ، وهُدى أو ضلالٍ .

والآياتُ الدالَّةُ على ذلك كثيرةٌ معروفةٌ ، يُمكن مراجعتُها في «الشرح» [(ص ١٤٥-١٤٦)] وغيرِه . . .

والمقصودُ بهذه الفقرةِ : الردُّ على المعتزلةِ النافين لعموم مشيئتِهِ -تعالى- .

لكنْ يجبُ أن يُعْلَمَ أنه لا يلزمُ مِن ذلك أن اللَّهَ يُحِبُّ كلَّ ما يقع ؛ فالحبُّ غيرُ الإرادةِ ؛ وإلاَّ : كان لا فرقَ عند الله -تعالى- بين الطائع والعاصي!

وهذا ما صرَّحَ به بعضُ كبارِ القائلين بوحدةِ الوجودِ ؛ من أنَّ كُلاًّ من الطائعِ والعاصي مطيعٌ للَّه في إرادتِهِ!

ومذهبُ السَّلفِ والفقهاءِ -وأكثرِ المُثْبِتين للقَدَرِ من أهلِ السُّنَّةِ-وغيرهم- على التفريقِ بين الإرادةِ والمحبةِ ، و إلى ذلك أشارَ صاحبُ قصيدةِ «بَدْء الأمالي»[1] بقوله :

---

(١) وهي المعروفة بـ«القصيدة اللامية» ؛ لسراج الدين أبي الحَسَن علي بن عُثمان الفَرْغاني ، المتوفى بعد سنة (٥٦٩ هـ) .

ترجمتُهُ في «الجواهر المضيّة» (٢/٥٨٣) . =

مُريـدُ الخـيرِ والشـرِّ القبيـحِ ولكـنْ ليس يرضى بالمُحَالِ

وقال شيخُ الإسلامِ ابن تيميّة -رحمه الله-تعالى- :

«ثم قالت القَدَرِيّةُ : هو لا يحبُّ الكفرَ والفسوقَ والعصيانَ ، ولا يُريدُ ذلك! فيكون ما لم يشأْ ، ويشاءُ ما لم يكُنْ!

وقالَتْ طائفةٌ من المُثبِتة : ما شاءَ كان ، وما لم يشأْ لم يكُنْ ، وإذَنْ قد أراد الكُفرَ والفُسوقَ والعصيانَ ، ولم يُرِدْهُ دينًا ، أو أرادَهُ من الكافرِ ، ولم يُرِدْهُ من المؤمن ؛ فهو لذلك يحبُّ الكفرَ والفُسوقَ والعصيانَ ، ولا يحبُّهُ دينًا ، ويحبُّهُ من الكافرِ ، ولا يحبُّه من المؤمن!

وكلا القوليـنِ خَطَأٌ مُخالفٌ للكتابِ ، والسُّنَّةِ ، وإجماعِ سَلَفِ الأُمَّةِ وأئمّتها ؛ فإنَّهم مُتَّفقون على أنه ما شاءَ اللَّهُ كان ، وما لم يشأْ لم يكُنْ ، وأنَّه لا يكون شيءٌ إلا بمشيئتِهِ ، ومُجْمِعون على أنَّه لا يحبُّ الفسادَ ، ولا يرضى لعبادِهِ الكُفْرَ ، وأنَّ الكُفَّارَ ﴿يُبَيِّتُونَ مَا لا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء : ١٠٨] [1] .

٢٤- يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي -فَضْلاً-، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي -عَدْلاً-.

= والبيت في «قصيدتِهِ» (ص ١٩ - «مجموع مهمّات الفنون») .

وانظر «معجم المطبوعات» (٤٩٩/٩) لسركيس .

(١) «مجموع الفتاوى» (١١٥/٦-١١٦) .

وقد شَرَحَ ذلك العلاّمةُ ابنُ القيِّم في «شفاء العليل» (ص ١٢٠-١٣٤) ؛ فراجعه ؛ فإنَّه مُهمٌّ . (منه) .

٢٥- وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ؛ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

٢٦- وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ.

٢٧- لاَ رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلاَ غَالِبَ لأَمْرِهِ.

٢٨- آمَنَّا بِذَلِكَ -كُلِّهِ-، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلاًّ مِنْ عِنْدِهِ.

٢٩- وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

اِعلم أنَّ كُلَّ رسولٍ نبيٌّ ، وليس كُلُّ نبيٍّ رسولاً .

وقد ذكروا فُروقًا بين الرسولِ والنبيِّ ، تراها في «تفسير الألوسي» (٥/٤٤٩-٤٥٠) -وغيره- .

ولعلَّ الأقربَ أن الرسولَ : مَن بُعِث بشرعٍ جديدٍ ، والنبيَّ : مَن بُعِث لتقريرِ شرعِ مَن قَبْلَهُ ، وهو -بالطبع- مأمورٌ بتبليغه ؛ إذ من المعلوم أنَّ العُلماءَ مأمورون بذلك ، فهم بذلك أولى -كما لا يخفى- .

٣٠- وَأَنَّهُ خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

هذه العقيدةُ ثَبَتَتْ في أحاديثَ كثيرةٍ مستفيضةٍ ، تلقَّتْها الأُمَّةُ بالقَبُول .

وقد ذكر الشارحُ (في الصفحة ١٦٩ - الطبعة الرابعة) طائفةً منها ،

فَلْتُراجع منه ؛ فهي تُفيدُ العِلْمَ واليقينَ ، فهو ﷺ سيِّدُ المرسلين -يقينًا- .

ومن المؤسفِ أنَّ أقولَ : إنَّ هذه العقيدةَ لا يؤمنُ بها أولئك الذين يشترطون في الحديثِ الذي يجبُ الإيمان به أَنْ يكونَ متواترًا ؛ فكيف يُؤمن بها مَنْ صَرَّحَ بأن العقيدةَ لا تُؤخذ إلاَّ من القرآن -كالشيخ شلتوت[1]-وغيره-؟!!

(١) هو محمود شلتوت ، مِنْ شيوخ الأزهر ؛ وذلك مِن سنة (١٩٥٨) إلى سنة (١٩٦٣) -وهي سنة وفاتِهِ- .

ترجمتُهُ في «الأعلام» (١٧٣/٧) -للزِّرِكْليِّ- .

وللشيخ شَلْتُوت -رحمه اللَّه- كلمةٌ حَسَنَةٌ -لعلَّها!- تُخالفُ المشهورَ عنه -ممّا ذكرَهُ شيخُنا-رحمه الله-هنا- ؛ فَفِي رسالتِهِ «البدعة ؛ أسبابُها ومضارُّها» (ص ٣٠ - بتعليقي) -في (فصل : أسباب الابتداع) تحت عنوان : (تَحْسين الظَّنِّ بالعقلِ في الشَّرعيَّاتِ)- ؛ أَنَّهُ قال :

«إنَّ اللَّهَ جَعَلَ للعُقولِ حَدًّا تَنْتَهي في الإِدْراكِ إليه ، ولم يَجْعَلْ لها سبيلاً إلى إِدْراكِ كُلِّ شيءٍ . . .» .

ثُمَّ قالَ : «وقد وَقَعَ كثيرٌ مِن الابتداعِ بهذا الطريقِ ؛ فبِحُكْمِ العقلِ القاصرِ رُدَّ كثيرٌ مِن الأمورِ الغَيْبيَّةِ التي صَحَّتْ بها الأحاديث ؛ كالصراط ، والميزان ، وحَشْرِ الأجسادِ ، والنَّعيمِ والعذابِ الجسميِّ ، ورؤيةِ الباري ، وما إلى ذلك ممَّا لم يُدْرِكْهُ العقلُ ، ولا ينهَضُ على إدْراكِهِ ، ومِن ذلك نُزولُ عيسى -عليه السلام- الذي صحَّتْ به الأحاديثُ» .

قلـــتُ : فترى -حفظكَ اللَّهُ- كلامَهُ في أُمورِ الغيبِ مُنْصَبًّا على «صحَّةِ الأحاديثِ» وثبوتِهَا ؛ فإذا ثَبَتَتِ النُّصوصُ : وَجَبَ الإيمانُ بما تدلُّ عليه ، دون اشتراطِ التَّواتُرِ ، أو كونها ليستْ آحادًا ، أو نحو ذلك .

وهذا هو القولُ الراجِحُ بيقينٍ .

قال الإمامُ ابنُ أبي العزِّ الحنفيُّ في «شرح العقيدةِ الطَّحاويَّة» (ص ٣٥٥) : =

وقد رَدَدْتُ على هؤلاء -جميعًا- مِن عشرين وجهًا ؛ في رسالتي «وُجوب الأخذ بحديثِ الآحاد في العقيدةِ ، والردّ على شُبَهِ المُخالفين»[1] ، وذكرتُ في آخِرها عشرين مثالاً من العقائدِ الثابتةِ في الأحاديثِ الصحيحةِ ، يلزمهم جحدُها وعدمُ الإيمانِ بها ، وهذه العقيدةُ واحدةٌ منها .

فراجِعْها فإنّها مطبوعةٌ وهامّةٌ .

□ **قال الشيخ عبد الله بن حُمَيد -رحمه الله- :**

لو قال : (وخليل ربِّ العَالَمين) ؛ لكان هو المُتعيِّنَ ؛ لثبوتِه بالنص[2] ، لأنَّ الخُلَّةَ أخصُّ من المحبَّةِ ، كما هي أعلى درجات المحبَّةِ ، ولئلا يُتوهَّمُ أن

= «وخَبَرُ الواحدِ إذا تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقبولِ -عملاً به ، واعتقادًا ، وتصديقًا له- ؛ يُفيدُ العلمَ اليقينيَّ عند جماهير الأُمَّةِ ، وهو أحدُ قسمَي المُتواترِ ، ولم يَكُنْ بين سَلَفِ الأُمَّةِ في ذلك نِزاعٌ» .

ولقد عَقَدَ الإمامُ البخاريُّ في «صحيحه» كتابًا كاملاً بعنوان : (أخبار الآحاد) ، ثبَّتَ فيه حُجِّيَّتَهُ ، وأرْسَى فيه قواعدَ قَبُولِهِ .

إذًا ؛ على فَرَضِ ثُبوتِ أنَّ الشيخَ شَلْتُوت يقولُ بأنَّ العقائدَ لا تَثْبُتُ بخبرِ الآحادِ ؛ فهو قولٌ مَرْدودٌ مَنْقوضٌ .

وإذا قَبِلْنا ما أشارَ إليه في كتابِهِ «البدعة» -هذا- ؛ فيُعَدُّ هذا منه تراجُعًا عمَّا أَسْلَفَهُ مِن قولٍ .

وهذا ما نرجُوهُ مِن اللَّهِ -سبحانَهُ وتعالى- ، وهو على ذلك قديرٌ .

(١) وهي مطبوعةٌ -قديمًا- .

(٢) كما سيرد في كلامِ شيخِنا الألباني -رحمه اللَّهُ- .

الخُلَّةَ لإبراهيم ، والمحبةَ لمحمَّدٍ ﷺ -كما قال بعضُهم- ، وهذا قولٌ باطلٌ[1] .

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

بل هو خليلُ ربِّ العَالَمين ؛ فإنَّ الخُلَّةَ أعلى مرتبةً من المحبَّةِ وأكملُ ، ولذلك قال ﷺ : «إنَّ اللَّهَ اتَّخَذني خليلاً كما اتَّخَذَ إبراهيمَ خليلاً»[2] ؛ ولذلك لم يَثْبُتْ في حديثٍ أنَّه ﷺ حبيبُ اللَّه[3] ؛ فتنبَّه .

وراجع في الفقرةِ الآتيةِ (٥٢) بَسْطًا لهذا -في كلام الشارح عليها [(ص ٢٩٣ وما بعدها)]- .

٣١- وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ -بَعْدَهُ- فَغَيٌّ وَهَوَى.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله- :**

وقد أخبر النبيُّ ﷺ أُمَّتَهُ نُصْحًا لهم وتَحْذيرًا -في أحاديثَ كثيرةٍ -أنَّه

---

(١) لاعتمادِه على حديثٍ ضعيفٍ -كما سيأتي في كلامِ شيخِنا-أيضًا- .

(٢) رواه مسلم (٥٣٢) عن جُندب -رضي اللَّهُ عنه- .

وفيه (٢٣٨٣) -عن ابن مسعود- عن النَّبيِّ ﷺ : « . . ولكنَّ صاحبَكم خليلُ اللَّهِ» .

(٣) مع كونهِ ﷺ -في الواقعِ- حبيبَهُ وزيادةً .

قال الشارحُ (ص ١٦٥) : «وحديثُ ابن عبَّاسٍ -رضي اللَّهُ عنه-الذي رواه الترمذي (٣٦٢٠)- الذي فيه : « . . إنَّ إبراهيمَ خليلُ اللَّهِ ، ألاَ وأَنَا حبيبُ اللَّهِ ، ولا فَخْر» ؛ لم يثبُتْ» .

وهو في «سنن الدارمي» (٢٦/١) .

قلتُ : وقد ضعَّفَهُ الترمذيُّ -نفسُهُ- بقولِهِ : «غريب» .

وعِلَّتُهُ زَمْعة بن صالح ، وسَلَمة بن وَهْرام -وكلاهما ضعيفٌ- .

سيكونُ بعده دجّالون كثيرون ، وقال في بعضِهَا : «كلُّهم يزعمُ أنه نبيٌّ ، وأنا خاتمَ النَّبيِّين ، لا نبيَّ بعدي» رواه مسلمٌ وغيره-«الأحاديث الصحيحة» (١٦٨٣)- .

ومِن هؤلاء الدجّالين (مِيرزا غُلام أحمد القادياني)[1] الذي ادَّعى النبوةَ ،

---

(١) وهو رأسُ الطائفةِ القاديانيةِ -الكافرة- ، المتوفى -عُقوبةً مِن اللَّهِ-في بيتِ الخلاء!- (سنة ١٩٠٨ هـ) .

ومثلُها -كُفرًا- البهائيّةُ . .

ولقد رأيتُ -في بلدنا- مَن كان داعيةَ سُنَّةٍ : فصارَ مِن هؤلاء -رأسَ كُفرٍ -والعياذُ باللَّهِ- . .

اللهمَّ ثبِّتْنا على هُداك حتى نَلْقَاك . . .

فمثلُهُ -ردَّهُ اللَّهُ إلى الحقِّ- أحوجُ -جدًّا- إلى أنْ يكونَ (أحمد) الناس إلى ربِّهِ -ثناءً وتضرُّعًا- ؛ لعلَّهُ ينالُ منه -سبحانَهُ- (عطيَّة) خيرٍ وأمانٍ ؛ يُخْتَمُ له فيها بحُسنِ الختام . . .

وفي ترجمةِ العلامةِ السلفيِّ المُحدِّث الشيخ ثناء اللَّهِ الأَمْرِتْسَريّ -المتوفى سنة (١٣٦٧ هـ) مِن كتابِ «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» (٨/٩٥) للعلامة عبد الحيّ الحَسَني ؛ قولُهُ :

«وقد تحدَّاهُ [أي : تحدَّى الشيخَ ثناءَ اللَّهِ] المرزا غلامٌ أحمدُ القادياني عام ستٍّ وعشرين وثلاث مئةٍ وألفٍ : بأنَّ مَن يكونُ كاذبًا منهما ، ويكون على باطلٍ يسبقُ صاحبَهُ إلى الموتِ ، ويُسلِّطُ اللَّهُ عليه داءً مثل الهَيضة [وهي : الكوليرا] والطاعون ، وقد ابتُليَ المرزا بهذا الداء بعد مُدَّةٍ قليلة ، ومات .

أمَّا الشيخُ ثناءُ اللَّهِ ؛ فقد عاشَ بعد هذا أربعين سنةً» .

قلتُ :

«وقد نَشرت الجرائد الهنديّة -آنذاك- : أنَّ غُلام أحمد المتنبي القادياني لَمَّا =

ولـه أتبـاعٌ مُنتشِرون فـي الهنـدِ وألمانيـا وإنكلـترا وأميركـا ، ولهـم فيهـا مسـاجدُ يُضِلُّون بها المسلمين .

وكان منهم في سوريّةَ أفرادٌ ، استأصلَ اللّهُ شأْفَتَهُم ، وقَطَعَ دابِرَهُم .

ولهم عقائدُ كثيرةٌ ، غيرُ اعتقادِهم بقاءَ النبوةِ بعده ﷺ ، وسَلَفُهم -فيه- ابنُ عربيٍّ الصوفيُّ!! ولهم في ذلك رسالةٌ جمعوا فيها أقوالَه في تأييدِ اعتقادِهِم المذكور ، لم يستطع المشايخُ[1] الردَّ عليها ؛ لأنَّها مما قاله ابنُ عربي! مع جزمِهِم بتكفيرهم!

ولا مجالَ لذِكر شيءٍ من عقائدِهِم -الآنَ- ، وهم -بلا شَكٍّ- مِمَّن عناهم رسولُ اللّهِ ﷺ في الحديثِ الصحيحِ عنه : «يكونُ في آخِرِ الزمانِ دجّالون كذّابون ؛ يأتونكم من الأحاديثِ بما لم تَسْمَعُوا أنتم وآباؤكم ؛ فإيّاكم وإيّاهم ، لا يُضِلُّونكم ولا يَفْتِنونكم» رواه المؤلِّفُ [الطحاويُّ] في «مُشكِلِ الآثار» (٤/١٠٤) .

وهو عند «الإمام مسلم» [في مقدمة «صحيحه»] (١/٩)[2] .

وإنَّ من أبرزِ علاماتِهم : أنهم حين يبدأونَ بالتحدُّثِ عن دعوتِهِم إنَّما

= ابتُليَ بالكوليرا : كانت النجاسةُ تخرجُ مِن فمِهِ قبل الموت ، ومات وكان جالسًا في بيت الخلاءِ لقضاءِ الحاجة!!» .

كذا في كتاب «القاديانية» (ص ١٥٨) للشيخ العلاّمة إحسان إلهي ظهير -رحمه اللّهُ- .

(١) وهذا مِن مصائب المقلّدة الصوفيَّة ، وانحرافاتِهم . . .

(٢) وسندُهُ جيِّدٌ -إنْ شاءَ اللّهُ- .

يبتدئون قَبل كُلِّ شيء- بإثباتِ موت عيسى -عليه الصلاة والسلام- ؛ فإذا تمكَّنوا من ذلك -بزعمهم[1]- انتقلوا إلى مرحلةٍ ثانيةٍ ، وهي ذِكْرُ الأحاديثِ الواردةِ[2] بنزولِ عيسى -عليه الصلاة والسلام- ، ويتظاهرون بالإيمان بها ، ثم سَرْعَانَ ما يتأوّلونها -ما دام أنهم أثبتوا -بزعمهم- موتَهُ[3]- بأنَّ المقصودَ نزولُ مثيلِ عيسى! وأنَّه هو غُلام أحمد القادياني!

ولهم مِن مثل هذا التأويلِ الشيءُ الكثيرُ -والكثيرُ جدًّا- ؛ مما جَعَلَنا نقطعُ بأنَّهم طائفةٌ من الباطنيةِ الملحدةِ .

وسيأتي الإشارةُ إلى بعضِ عقائدِهِم الضَّالَّةِ قريبًا -إن شاء الله-تعالى- .

٣٢- وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَى؛ بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

---

(١) وليسوا -ولِلَّهِ الحمدُ- بمتمكّنين . .

(٢) وهي أحاديث متواترة ؛ كما نصَّ على ذلك الإمامُ ابن كثيرٍ في «تفسيرِه» (١٢/ ٣٢٣ - سورة الزخرف ، آية : ٥٧) .

(٣) ولا يُوجَد أدنى دليلٍ على ذلك!

وأمَّا ما (قد) يُتَوَهَّمُ مِن مثل قولِه -تعالى- : ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران : ٥٥] : فليس فيه أيُّ دلالة على هذا الزعم ؛ فالتوفِّي -هنا- بمعنى : (الاستيفاء) ، ولا يلزم منه الموت ؛ كما قال -تعالى- : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا . .﴾ [الزُّمر : ٤٢] .

وانظر «تفسير الألوسي» (٣/١٧٩) ، و«القرآن والمُبشِّرون» (ص ٤٠٥) لمحمد عزّة دروزة .

□ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

ومن ضلالاتِ القاديانيةِ إنكارُهم لـ(الجنّ) -كخلق غير الإنس- ، ويتأوّلون كلَّ الآياتِ والأحاديثِ المُصرّحةِ بوجودِهم ومُباينَتِهم للإنس -في الخَلْق- بما يعودُ إلى أنّهم الإنسُ أنفسُهم! أو طائفةٌ منهم! حتى إبليسُ -نفسُهُ- يقولون : إنّه إنْسِيٌّ شريرٌ!

فما أضلَّهم!!

٣٣- وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللَّهِ؛ مِنْهُ بَدَا -بِلاَ كَيْفِيَّةٍ-قَوْلاً[1]-، وَأَنْزَلَهُ

---

(١) قال الشارح (١٧٦/١) :

«أي : ظَهَرَ منه ؛ ولا يُدرى كيفيَّةُ تكلُّمه .

وأكَّد هذا المعنى بقولِهِ : (قولاً) : أتى بالمصدر المعرَّفِ للحقيقةِ ؛ كما أكَّدَ اللَّهُ -تعالى- التكليمَ بالمصدرِ المُثْبِتِ للحقيقةِ ، النافي للمجازِ في قولهِ : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء : ١٦٤] .

﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلِ﴾؟! [يونس : ٣٢]» .

قلتُ :

وفي «المناظرة في العقيدة الواسطية» (١٩٨/٣ - «مجموع الفتاوى») قال شيخُ الإسلامِ :

«ولمَّا جاءَتْ (مسألةُ القرآنِ) ، وأنَّهُ كلامُ اللَّهِ غيرُ مخلوق ، منه بدا ، وإليه يعود : نازعَ بعضُهم في كونِهِ (منه بدا ، وإليه يعود) ، وطلبوا تفسيرَ ذلك ، فقلتُ :

أمَّا هذا القولُ : فهو المأثورُ ، الثابتُ عن السلفِ ؛ مثل ما نقلَهُ عمروُ بنُ دينار ، قال : أدركتُ الناسَ منذ سبعين سنةً يقولون : اللَّهُ الخالقُ ، وما سواه مخلوقٌ ، إلاَّ القرآنَ ؛ فإنَّهُ كلامُ اللَّهِ غيرُ مخلوق : منه بدا ، وإليه يعود . =

....

= ومعنى (منه بدا) : أي هو المتكلم به ، وهو الذي أنزلَهُ من لدنه ، ليس هو كما تقولُهُ الجهميَّة : إنَّهُ خُلِقَ في الهواءِ ، أو غيرِهِ ، وبدأ من غيرِهِ .

وأمَّا (إليه يعود) : فإنَّهُ «يُسْرَى به في آخرِ الزمانِ من المصاحفِ والصدورِ ؛ فلا يبقى في الصدورِ مِنْهُ كلمة ، ولا في المصاحفِ مِنْهُ حرف» ، ووافق على ذلك غالبُ الحاضرين .

فقلتُ : هكذا قال النَّبيُّ ﷺ : «ما تقرَّبَ العبادُ إلى اللَّهِ بمثلِ ما خرجَ منه» ؛ يعني : القرآن .

وقال خبابُ بنُ الأرَتِّ : يا هَنْتاهُ! تقرَّبْ إلى اللَّهِ بما استطعتَ ؛ فلن يُتقرَّبَ إلى اللَّهِ بشيءٍ أحبَّ إليه مما خَرَجَ منه .

وقلتُ :

وإنَّ اللَّهَ تكلَّمَ به -حقيقةً- ، وإنَّ هذا القرآنَ الذي أنزلَهُ اللَّهُ على محمَّدٍ ﷺ هو كلامُ اللَّهِ -حقيقةً- ؛ لا كلام غيره ، ولا يجوزُ إطلاقُ القولِ بأنَّهُ حكايةٌ عن كلامِ اللَّهِ ، أو عبارةٌ .

بل إذا قَرَأَ الناسُ القرآنَ -أو كتبوه في المصاحف- لم يخرج بذلك عن أن يكونَ كلامَ اللَّهِ -تعالى حقيقةً- ؛ فإنَّ الكلامَ إنَّما يُضافُ -حقيقةً- إلى مَن قالَهُ مُبْتَدِئًا ، لا مَن قالَهُ مُبلِّغًا مُؤدِيًا .

فامتعضَ بعضُهم مِن إثباتِ كونِهِ كلامَ اللَّهِ -حقيقةً- ، بعد تَسْليمِهِ أنَّ اللَّهَ تكلَّمَ به -حقيقةً- ، ثم إنَّهُ سَلَّمَ ذلك لَمَّا بُيِّنَ له أنَّ المجازَ يصحُّ نفيُهُ ، وهذا لا يصحُّ نفيُهُ ، وأنَّ أقوالَ المُتقدِّمينَ المأثورةِ عنهم ، وشعرَ الشعراءِ المُضافَ إليهم : هو كلامُهُم -حقيقةً- .

ولَمَّا ذكرتُ فيها أنَّ الكلامَ إنَّما يُضافُ -حقيقةً- إلى مَن قالَهُ -مُبْتَدِئًا ، لا إلى مَن قالَهُ مُبلِّغًا ، استحسنوا هذا الكلامَ وعظَّموه» .

قلتُ :

- أثر عمرو بن دينار : رواه البخاري في «خلْق أفعالِ العباد» (رقم : ١) ، والدارمي =

عَلَى رَسُولِهِ -وَحْيًا-، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ -حَقًّا-.

وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلامُ اللهِ -تَعَالَى- بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلامِ الْبَرِيَّةِ؛ فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]؛

= في «الرد على الجهميَّة» (٣٤٤)، والبيهقي في «سننه» (١٠/٢٠٥)، وفي «الأسماء والصفات» (٢٤٥) وغيرهم -بسندٍ صحيح-.

- وقولُهُ: «يُسرى في آخر الزمان...» قطعة من حديثٍ رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) بسندٍ صحَّحهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٨٧).

- وأمَّا حديث: «ما تقرَّب العباد إلى اللَّهِ..»: فهو في «سنن الترمذي» (٢٩١١ و٢٩١٢)، و«مسند أحمد» (٥/٢٦٨) -وغيرهما- عن أبي أمامةَ.

وقد ضعَّفَهُ شيخُنا في «السلسلة الضعيفة» (١٩٥٧).

وانظر «شيخ الإسلامِ ابن تيميَّةَ، وجهوده في الحديث النبوي وعلومه» (٢/٣٩٨-٣٩٩) لأخينا الفاضل الشيخ الدكتور عبد الرحمن الفَرْيُوائيِّ -نفع اللَّهُ به-.

- وأمَّا قولُ خبَّابٍ: «يا هنتاه...»: فقد أخرجه الدارمي في «الرد على الجهميَّة» (٣١٠)، وأحمد في «الزهد» (ص ٢٠)، وفي «السنة» (ص ٣٥)، والحاكم (٢/٤٤١) -وغيرهم-، بسند صحيح.

وقولُهُ: «يا هَنْتَاهُ..»: لفظةٌ مختصَّةٌ بالنِّداءِ، ومعناها: يا هذا. كما في «النهاية» (ص ١٠١٤).

وللإمام الضياء المقدسيِّ جزءٌ عنوانه: «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمان»، فصَّلَ فيه هذه المسألةَ وأصَّلَ.

وهو مطبوع في مكتبة الرشد - الرياض ١٤٠٩ هـ.

فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر : ٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلاَ يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

□ قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه- :

القرآنُ العظيمُ كلامُ اللَّهِ : لفظُهُ ومعانيه ؛ فلا يُقال : القرآنُ اللفظُ دون المعنى! كما هو قولُ أهلِ الاعتزالِ ، ولا : المعنى دون اللفظ! كما هو قولُ الكُلاَّبيةِ[1] الضُّلاَّلِ -ومَن تابَعَهُم على باطِلِهم من أهلِ الكلامِ الباطلِ المذمومِ- .

فأهلُ السنةِ والجماعةِ يقولون -ويعتقدون- : أنَّ القرآنَ كلامُ اللَّهِ ، مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوق ، ألفاظُهُ ومعانيه عينُ كلامِ اللَّهِ ؛ سمعَهُ جبريلُ من اللَّهِ ، والنبيُّ سمعَهُ من جبريلَ ، والصحابةُ سمعوه من النبيِّ ؛ فهو المكتوبُ بالمصاحفِ ، المحفوظُ بالصدورِ ، المَتْلُوُّ بالألسنةِ .

قال الحافظُ ابنُ القيِّم -رحمه اللَّه- [رقم : ٥٦١-٥٦٣] :

وكذلك القرآنُ عينُ كلامِهِ الْـ ... مَسْموعِ مِنْهُ حقيقةً ببيانِ
هو قولُ رَبِّي كلُّه لا بعضُهُ ... لَفْظًا ومعنًى ما هُما خَلْقانِ
تنزيلُ رَبِّ العالَمين ووحيُهُ ... اللفظُ والمعنى بلا رَوَغَانِ

□ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :

---

(١) نِسبةً إلى (عبد اللَّهِ بن سعيد بن كُلاَّب) ، المتوفى بحدود (سنة ٢٤٠هـ) -كما في «السير» (١٧٤/١١)- وهم فرقةٌ منحرفةٌ عن منهج السَّلَف ؛ فانظر «ذم الكلام» (٣٤٣/٤) للهروي ، و«مجموع الفتاوى» (٢١٧/٦-٢٣٣) ، و(١٣١/١٣-١٣٥) .

نَقَلَ هذا الكلامَ عن المُصنِّفِ -رحمه اللَّه- شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٥٠٧/١٢) -مُستشهدًا به- .

وقال الشارحُ ابنُ أبي العزِّ -رحمه اللَّه- (ص ١٧٩ - الطبعة الرابعة) :

«وهذا الذي حَكَاهُ الطَّحاويُّ -رحمه اللَّه- هو الحقُّ الذي دَلَّتْ عليه الأدلَّةُ من الكتابِ والسنةِ -لمَن تدبرَّهما- ، وشهدَتْ به الفطرةُ السَّليمةُ التي لم تُغيَّرْ بالشبهاتِ والشكوكِ والآراءِ الباطلةِ .

وقد افترقَ الناسُ في مسألةِ الكلامِ على تسعةِ أقوالٍ . . .» .

ثم ساقَها ؛ ومنها : الثالثُ : «وهو أنَّه معنًى واحدٌ قائمٌ بذات اللَّهِ ، هو الأمرُ والنَّهيُ ، والخبرُ والاستخبارُ ؛ وإنْ عُبِّرَ عنه بالعربيةِ كان قرآنًا ، وإنْ عُبِّرَ عنه بالعبرانيَّةِ كان توراةً .

وهذا قولُ ابنِ كُلاَّبٍ ومَن وافَقَهُ ؛ كالأشعريِّ وغيرِهِ» .

قال : «وسابعها : أنَّ كلامَهُ يتضمَّنُ معنًى قائمًا بذاتِهِ ؛ هو ما خلقَهُ في غيرِهِ ، وهذا قولُ أبي منصورٍ الماتُريديِّ . . .

وتاسعها : أنَّه -تعالى- لم يَزَلْ متكلمًا إذا شاء ، ومتى شاء ، وكيف شاء ، وهو يتكلمُ به بصوتٍ يُسْمَعُ ، وأنَّ نوعَ الكلامِ قديمٌ ، وإنْ لم يَكُنِ الصوتُ المُعيَّنُ قديمًا ، وهذا المأثورُ عن أئمَّةِ الحديثِ والسُّنَّةِ»[1] .

---

(١) وللإمامِ أبي نصر السِّجْزيِّ (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ) «رسالة إلى أهل زَبيد في الردّ على مَن أنكر الحرف والصوت» ؛ مطبوعة في دار الراية - الرياض .

وقوله : (كلام الله منه بَدَا بلا كيفيةٍ قولاً) : ردٌّ على المعتزلةِ وغيرِهم .

فإنَّ المعتزلةَ تزعُمُ أنَّ القرآنَ لم يَبْدُ منه -كما تقدَّمَ حكايَةُ قولِهِم- .

وقال الشَّارحُ -رحمه اللَّه- (ص ١٩٤-١٩٥) :

«وكلامُ الطَّحاويِّ -رحمه اللَّه- يَرُدُّ قولَ مَن قال : إنَّهُ معنًى واحدٌ ؛ لا يُتَصَوَّرُ سماعُهُ منه ، وإنَّ المسموعَ المُنَزَّلَ المَقْرُوءَ والمكتوبَ ليس كلامَ اللَّهِ ، وإنَّما هو عبارةٌ عنه ؛ فإنَّ الطحاويَّ -رحمه اللَّه- يقولُ : (كلام اللَّه منه بدا) .

وكذلك قال غيرُهُ من السَّلَفِ ، ويقولون : (منه بَدَا ، وإليه يَعُودُ)[1] .

وإنَّما قالوا : (منه بَدَا) ؛ لأنَّ الجهميةَ من المعتزلةِ -وغيرِهم- كانوا يقولون : إنَّه خَلَقَ الكلامَ في مَحَلٍّ ؛ فبَدَا الكلامُ من ذلك المَحَلِّ .

فقال السَّلَفُ : (**منه بَدَا**) ؛ أي : هو المُتَكَلِّمُ به ؛ فمِنْهُ بَدَا ، لا من بعضِ المخلوقاتِ ؛ كما قال -تعالى- : ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر : ١] ، ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة : ١٣] ، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَق﴾ [النحل : ١٠٢] .

---

(١) وقد تقدَّم قولُ الإمامِ عمروِ بن دينار -رحمه اللَّهُ- .

وأوعبُ منه قولُ الإمامِ أحمد -رحمه اللَّهُ- :

«لقيتُ الرجالَ ، والعُلماء ، والفقهاءَ بمكَّةَ ، والمدينةِ ، والكوفةِ ، والبصرةِ ، والشامِ ، والثغورِ ، وخراسانَ ، فرأيتُهم على السُّنَّةِ والجماعةِ ، وسألتُ عنها الفقهاءَ ؛ فكُلٌّ يقولُ : القرآنُ كلامُ اللَّهِ غيرُ مخلوقٍ ؛ منه بدا ، وإليه يعودُ» .

نقلَهُ الضياء المقدسيُّ في «اختصاص القرآن» (ص ٢١) .

ومعنى قولهم : (**وإليه يَعُودُ**) : يُرْفَعُ من الصُّدورِ والمصاحفِ ؛ فلا يبقى في الصُّدورِ منه آيةٌ ، ولا في المصاحفِ -كما جاء ذلك في عِدَّةِ آثارٍ[1]- .

وقوله : (**بلا كيفيــــة**) ؛ أي : لا تُعرَفُ كيفيةُ تكلُّمِهِ به (**قــولاً**) ، ليس بالمجازِ .

(**وأنزله على رسوله وحيًا**) ؛ أي : أنزلَهُ إليه على لسانِ المَلَكِ ؛ فسمعَهُ المَلَكُ جبرائيلُ من اللّهِ ، وسمعَهُ الرسولُ محمّدٌ ﷺ من المَلَكِ ، وقرأَهُ على

---

(١) مِنها : ما ثبتَ عن شدّاد بن مَعْقِل ، قال : قال ابن مسعود :

«إنَّ أوَّلَ ما تفقِدون مِن دينكم الأمانةُ ، وآخرَ ما تفقِدونَ منه الصلاةُ ، وسيصلّي قومٌ لا دينَ لهم ، وإنَّ هذا القرآنَ الذي بين أظهركم يوشِكُ أَنْ يُرْفَعَ» .

قال : قلتُ : يا أبا عبد الرحمن ، وكيف ذاكَ ، وقد أثبتَهُ اللّهُ -جلَّ وعزَّ- في قُلوبنا ، وأثبتناهُ في مصاحِفنا؟!

قال : «يُسْرى عليه في ليلةٍ واحدةٍ ، فلا يُتْرَكُ منه في صَدرِ رجلٍ ، ولا في مُصحَفٍ» ، ثمَّ قرأَ : ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ . .﴾ الآية [الإسراء : ٨٦] .

رواه عبد الرزّاق (٣/٣٦٢) ، وابن أبي شيبة (١٠/٥٣٤) ، والطبراني في «الكبير» (٩/١٥٣) ، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٣٦٧) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٨٩) .

وسنده حسن .

وفي «سُنَن الدارمي (٣٦٠٧) عنه -بسند صحيح- :

«لَيُسْرَيَنَّ على القرآن ذات ليلةٍ ؛ فلا يُترَك آيةٌ في مصحف ، ولا في قلبِ أحدٍ إلاَّ رُفِعت» .

النَّاسِ ، قال -تعالى- : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾ [الإسراء : ١٠٦] ، وقال -تعالى- : ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء : ١٩٣-١٩٥] .

وفي ذلك إثباتُ صفةِ العُلُوِّ للَّه -تعالى- .

٣٤- وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ؛ فَقَدْ كَفَرَ[1].

فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

٣٥- وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لأَهْلِ الْجَنَّةِ -بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلاَ كَيْفِيَّةٍ-؛ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة :٢٢-٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- وَعَلِمَهُ.

وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ.

لاَ نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلاَ مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا؛ فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلاَّ مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَلِرَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

---

(١) نقلَ الشيخُ ابن عيسى في «شرح النونية» (١/١٦١) عن بعض أهل العلمِ نقلَهُ هذه الفقرةَ من كلامِ الطحاويِّ ، ثم قولَهُ : «فكيف بصاحب «الفصوص» [ابن عربي] ؛ القائل بأنَّ الحقَّ المُنزَّه هو الخلْق المُشبَّه ، وأنَّ العالَمَ صورتُهُ وهُويَّتُهُ؟!» .

وانظر ما تقدَّم (ص ٢١) .

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :**

لا شكَّ أنَّ المؤمنِينَ يرون ربَّهم يومَ القيامةِ مِن فَوْقِهم -كما ثبت ذلك عن النبيِّ ﷺ- ؛ فهم يرون ربَّهم بأبصارِهم ، رؤيةً حقيقيَّةً -كما يرون القمرَ والشمسَ صَحْوًا ليس دونهما سحابٌ- ، وهذا متواترٌ[1] عن النبيِّ ﷺ ؛ لم يُنكِرْهُ سوى المعتزلةِ ، ومَن تابعَهم على الضلالِ ، قال [الإمامُ ابنُ القيِّم] في «النُّونيَّةِ» [رقم : ٥٤٣٣-٥٤٣٤] :

وَيرَوْنَـهُ سُبْحَـانَهُ مِـنْ فَوْقِهِـمْ ... نَظَرَ العَيَانِ كَمَا يُرَى الْقَمَرَانِ

هَذَا تَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ ... يُنْكِـرْهُ إلاَّ فَاسِـدُ الإِيمَـانِ

وأمَّا في الدنيا ؛ فإنَّه -سبحانَهُ وتعالى- لا يَرَاهُ أحدٌ من عبادِهِ .

ولمَّا سُئِلَ النَّبيُّ -عليه السلام- : هل رأَيْتَ ربَّكَ؟ قال : «نُورٌ ؛ أنَّى أَرَاهُ؟!»[2] ، أي : حَالَتْ بيني وبين رؤيتِهِ -تعالى- الأنوارُ ، وقالت عائشةُ : مَن حدَّثَكَ أنَّ محمدًا رَأَى ربَّهُ ؛ فقد كَذَبَ[3] .

□ **وقال -رحمه اللَّه- :**

اعلم أنَّ الأحاديثَ الواردةَ في إثباتِ رؤيةِ المؤمنِينَ ربَّهُم يومَ القيامةِ كثيرةٌ

---

(١) وللإمامِ الدارقُطْني كتابٌ كبيرٌ في إثباتِ «الرؤية» -وهو مطبوعٌ- .

(٢) رواه مسلم (١٧٨) (٢٩١) عن أبي ذرٍّ .

(٣) رواه البخاري (٤٦١٢) ، و(٤٨٥٥) ، و(٧٣٨٠) ، و(٧٥٣١) ، ومسلم (١٧٧) ، و(٢٨٩) عنها -مطوّلاً ومختصرًا- .

جدًا، حتَّى بلغَتْ حَدَّ التَّواتُرِ -كما جَزَمَ به جمعٌ مِن الأئِمَّةِ؛ منهم: الشارحُ، وقد خَرَّجَ بعضَهَا، ثُمَّ قال [(ص ١٩٤)]:

«وقد رَوَى أحاديثَ الرؤيةِ نحوُ ثلاثِينَ صحابيًّا».

ومَن أَحَاطَ بها مَعْرِفَةً؛ يَقْطَعْ بأنَّ الرسولَ قَالَهَا، ولولا أَنِّي الْتَزَمْتُ الاختصارَ لَسُقْتُ ما في البابِ مِن الأحاديثِ».

ثُمَّ قال:

«ليس تشبيهُ رؤيةِ اللَّهِ -تعالى- برؤيةِ الشمسِ والقمرِ تشبيهًا للَّهِ، بل هو تشبيهُ الرؤيةِ بالرؤيةِ، لا تشبيهُ المَرْئيِّ بالمَرْئيِّ، ولكنْ فيه دليلٌ على عُلُوِّ اللَّهِ على خلقِهِ، وإلاَّ؛ فهل تُعْقَلُ رؤيةٌ بلا مُقابَلَةٍ؟!

ومَن قال: يُرَى لا في جهةٍ[1]؛ فليراجِعْ عقلَهُ!! فإمَّا أنْ يكونَ مُكابِرًا لعقلِهِ، أو في عقلِهِ شيءٌ، وإلاَّ؛ فإذا قال: يُرَى لا أَمَامَ الرَّائِي، ولا خلفَهُ، ولا عن يمينِهِ، ولا عن يسارِهِ، ولا فوقَهُ ولا تحتَهُ: رَدَّ عليه كُلُّ مَن سمعَهُ -بفطرتِهِ السَّليمَةِ-».

قلتُ: وأمَّا رؤيتُهُ -تعالى- في الدنيا؛ فقد أخبرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ في الحديثِ الصحيحِ: «أنَّ أَحَدًا مِنَّا لا يرَاهُ حتَّى يموتَ». رواه مسلم[2].

وأمَّا هو نفسُهُ -عليه الصلاة والسلام-؛ فلم يَرِدْ في إثباتِهَا له ما تقومُ به

---

(١) كما هو قولُ جمهور الأشاعرة (!) الذين جمعوا -في هذا الإثباتِ والنفيِ!- بين النَّقِيضَيْنِ!!

(٢) (برقم: ٢٩٣٠) بلفظ: «أَنَّهُ لن يَرَى أحدٌ منكم ربَّهُ -عزَّ وجلَّ- حتَّى يموتَ».

الحجَّةُ ، بل قد صَحَّ عنه الإشارةُ إلى نَفْيِهَا حين سُئِلَ عنها بقولِهِ : «نورٌ ؛ أنَّى أراه؟!» ، ومع ذلك جزمَتِ السيدةُ عائشةُ بنَفْيِهَا -كما في «الصحيحين»[1]- .

وهذا هو الأصلُ ؛ فينبغي التمسُّكُ به .

٣٦- وَلاَ تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلاَمِ إلاَّ عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلاَمِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ: حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الإِيمَانِ؛ فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالإِقْرَارِ وَالإِنْكَارِ، مُوَسْوَسًا تَائِهًا شَاكًّا، لاَ مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلاَ جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

٣٧- وَلاَ يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ -لأَهْلِ دَارِ السَّلاَمِ- لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ[2]، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ[3]؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ -وَتَأْوِيلُ كُلِّ

---

(١) رواه البُخاريُّ (٤٦١٢) ، ومسلمٌ (١٧٧) .

(٢) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :

أي . تَوَهَّمَ أنَّ اللَّهَ -تعالى- يُرَى على صفةِ كذا ؛ فيَتَوَهَّمُ تشبيهًا .

قلتُ : و(الوَهْمُ) -بسكون الهاء- ؛ هو : التَّوهُّم .

و(الوَهَمُ) -بفتح الهاء- ؛ هو : الغَلَط .

فكُلُّ (وَهْمٍ) : (وَهَمٌ) ؛ وليس كُلُّ (وَهَم) : (وَهْمًا) ؛ فتنبَّه .

انظر «المصباح المنير» (ص ٦٧٤) -للفيُّومي- .

(٣) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :

أي : ادَّعَى أنَّه فَهِمَ لها تأويلاً يُخَالِفُ ظَاهِرَها ، وما يفهمُهُ كُلُّ عربيٍّ من معناها .

مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ- بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ.

وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ[1].

وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ[2]؛ فَإِنَّ رَبَّنَا -جَلَّ وَعَلاَ- مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

وذلك لأنَّ نُفَاةَ الصفاتِ والرؤيةِ -من المعتزلةِ وغيرِهم- إنَّما يَنْفُونَهَا تَنْزِيهًا للَّه -تعالى-بزعمهم- عن التشبيهِ!

---

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

في المخطوطاتِ الثلاثِ والمطبوعاتِ : (المرسلين) .

قلتُ : وقال الشيخ صالح الفوزان في «التعليقات المختصرة» (ص ٨٥) :

«وهذا الأمر عليه دين المسلمين ، وهو الإيمان والتسليم لِمَا جاءَ عن اللَّهِ ورسولِهِ ، وعدم التدخل في ذلك بالأفهام والأوهام ، والتأويلات الباطلة ، والتحريفات الضالة ، هذا دين الإسلام ، بخلاف غير المسلمين ؛ فإنهم يتدخلون فيما جاء عن اللَّهِ ، وعن رسولِهِ -عليه الصلاة والسلام- ، ويحرفون الكلم عن مواضعه» .

(٢) **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

وذلك أنَّ المعتزلةَ يزعمون أنَّهم يُنَزِّهون اللَّهَ -تعالى- بهذا النَّفْيِ .

وهل يكونُ التنزيهُ بنَفْيِ صفاتِ الكمالِ؟! فإنَّ نَفْيَ الرؤيةِ ليس بصفةِ كمالٍ ؛ إذ المعدومُ هو الذي لا يُرَى ، وإنَّما الكمالُ في إثباتِ الرؤيةِ .

وهذا زَلَلٌ، وزَيْغٌ، وضَلالٌ؛ إذ كيف يكونُ ذلك تنـزيهًا، وهو يَنْفِي عن اللَّهِ صفاتِ الكمالِ -ومنها الرؤيةُ-؟! إذ المعدومُ هو الذي لا يُرَى.

فالكمالُ في إثباتِ الرؤيةِ الثابتةِ في الكتابِ والسُّنَّةِ.

والمُشبِّهَةُ إنَّما زَلُّوا لِغُلُوِّهِم في إثباتِ الصفاتِ، وتشبيهِ الخَالِقِ -سبحانه وتعالى- بالمخلوقِ.

والحقُّ -بين هؤلاءِ وهؤلاءِ-: إثباتٌ بدون تشبيهٍ، وتنزيهٌ بدون تعطيلٍ.

وما أحسنَ ما قيل: المُعَطِّلُ يعبدُ عدمًا، والمُجسِّمُ يعبدُ صنمًا[1].

٣٨- تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالأَرْكَانِ، وَالأَعْضَاءِ، وَالأَدَوَاتِ، لاَ تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ؛ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-:**

مرادُهُ بذلك الرَّدُّ على المُشبِّهةِ.

ولكنَّ هذه الكلماتِ مجملةٌ مبهمةٌ، وليست من الألفاظِ المُتَعَارَفَةِ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

والرَّدُّ عليهم بنصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ أحقُّ وأولَى مِن ذكرِ ألفاظٍ تُوهِمُ

---

(١) وهذه مِن دُررِ كلماتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمه اللَّهُ-؛ الَّتِي كان يُكرِّرُها في كتبِهِ، ومصنَّفاتِهِ؛ فانظر: «درء التعارض» (٣٤٨/٦)، و(٣٠٦/١٠)، و«منهاج السنة» (٥٢٦/٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٩٦/٥ و٢٦١)، و(٥١٥/٦)، و(٤٣٢/٨)، و(٧٣/١٢)، وغيرها.

خلافَ الصَّوابِ ؛ ففي قوله -تعالى- : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] : رَدٌّ على المُشبِّهةِ والمُعطِّلةِ .

فلا ينبغي لطالبِ الحقِّ الالتفاتُ إلى مثل هذه الألفاظِ ، ولا التعويلُ عليها ؛ فإنَّ اللَّهَ -سبحانه- موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ ، منعوتٌ بِنُعُوتِ العظمةِ والجلالِ .

فهو -سبحانه- فوقَ مخلوقاتِهِ ، مُسْتوٍ على عرشِهِ المجيدِ -بذاتِهِ- ، بائنٌ[1] مِن خلقِهِ ، يَنْزِلُ كُلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدنيا ، ويأتي يومَ القيامةِ ، وكُلٌّ ذلك على حقيقتِهِ -ولا نُؤوِّلُهُ- .

كما لا نُؤوِّلُ اليَدَ بالقُدْرَةِ ، والنُّزولَ بنُزولِ أمرِهِ ، وغيرَ ذلك من الصفاتِ ، بل نُثْبِتُ ذلك إثباتَ وجودٍ ، لا إثباتَ تَكْييفٍ .

---

(١) كما قال الإمامُ عبدُ اللَّه بنُ المُبارَكِ :

نعرفُ ربَّنا فوق سماواتِهِ على العرشِ استوى ، بائنٌ مِن خلقِهِ ، ولا نقولُ كما قالتِ الجهميَّةُ : بأنَّهُ ها هنا -وأشارَ إلى الأرضِ- ، فقيلَ له : بحدٍّ أو بغير حدّ ، قال : إي واللَّهِ ؛ بحدّ .

رواه الدارميُّ في «الرد على الجهمية» (٦٧) ، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٩٠٢) و(٩٠٣) بسندٍ صحيح .

وانظر «مجموع الفتاوى» (١٨٤/٥) ، وقوله : (بائن) ؛ أي : مُمايزٌ .

قلتُ : وتمويهاتُ مُسوِّد «الكاشف الصغير!!» -المُهَنْدَسَةُ!-على هذا وأمثالِهِ- فارغةٌ ، وتلبيساتُهُ باردةٌ!

ولعلَّ اللَّهَ -تعالى- يُيَسِّر لي ردًّا عليه -نقضًا لِتُرَّهاتِهِ- يكونُ عنوانُهُ : «الكاسحُ المُغير على أباطيل (الكاشفِ الصغير)»!

وما كان أَغْنَى الإمامَ المُصَنِّفَ عن مثلِ هذه الكلماتِ المجمَلةِ الموهِمةِ المخترعةِ ، ولو قيل : إنَّها مدسوسةٌ عليه ، وليست من كلامِهِ! لم يكنْ ذلك -عندي- ببعيدٍ[1] -إحسانًا للظَّنِّ بهذا الإمامِ- .

وعلى كُلِّ حالٍ ؛ فالباطلُ مردودٌ على قائلِه -كائنًا مَن كانَ-[2] .

ومَن قرأَ ترجمةَ المُصَنِّفِ الطحاويِّ -لا سيما في «لسان الميزان»[3]- عَرَفَ أنَّه من أكابرِ العُلماءِ ، وأعَاظِمِ الرجالِ .

وهذا هو الذي حَمَلَنَا على إحسانِ الظَّنِّ فيه -في كثيرٍ من المواضعِ التي فيها مَجَالٌ لِنَاقِدٍ[4]- .

□ **قال الشيخ عبد الله بن حميد -رحمه الله-** :

هذه الألفاظُ من الألفاظِ المُبتدعةِ ، المُحتمِلَةِ للحقِّ والباطلِ ؛ فلا يجوزُ

---

(١) بل هو بعيد! وبعيدٌ جدًّا!!

ولا يُنسينا هذا قولَ الشيخِ ابنِ مانعٍ -نفسِهِ-كما تقدَّمَ في المقدِّمةِ (ص)- واصفًا عقيدتَهُ -هذه- بأنَّها :

(العقيدة السَّلفيَّة الجليلة) .

وجلَّ مَن لا يُخطئُ -سبحانَهُ في عُلاه- ؛ لا المُستدرِك ، ولا المُستدرَك عليه .

(٢) نعم ؛ هذا مِن ثوابتِ دعوةِ الحق ؛ أنَّ الحقَّ أعظمُ مِن جميعِ الخَلْق .

ولكنْ ؛ أين المعتبِرون؟!

(٣) انظر المقدمة (ص ١١) .

(٤) ولم يُخرجه ذلك عن سلفيّته -كما زعمَهُ-فيه ، وفي غيرِهِ- بعضُ ظَلَمةِ هذا الزمان!.

إطلاقُ نفيِهَا أو إثباتِهَا على اللَّهِ -تعالى-كما هي طريقةُ السَّلَفِ[1]- .

فإنَّ طريقةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ : إثباتُ ما أثبتَهُ لنفسِهِ -سبحانَهُ- ، أو أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ ، ونفيُ ما نفاهُ عن نفسِهِ -سبحانه- ، ونفاهُ عنه رسولُهُ ، والسكوتُ عمَّا عَدَا ذلك -نَفْيًا وإثباتًا- .

□ **قال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- :**

هذا الكلامُ فيه إجمالٌ ؛ قد يستغلُّهُ أهلُ التأويلِ والإلحادِ في أسماءِ اللَّهِ وصفاتِهِ ، وليس لهم بذلك حُجَّةٌ ؛ لأنَّ مرادَهُ -رحمه اللَّه- تنزيهُ الباري -سبحانه- عن مشابهةِ المخلوقاتِ ؛ لكنَّه أَتَى بعبارةٍ مُجملةٍ تحتاجُ إلى تفصيلٍ حتى يزولَ الاشتباهُ .

فمرادُهُ بـ(الحدود) : يعني التي يعلمُها البشرُ ؛ فهو -سبحانه- لا يَعلَمُ حدودَهُ إلا هو -سبحانه- ، لأنَّ الخلقَ لا يُحيطون به عِلْمًا ؛ كما قال -عز وجل- في سورة طه : ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [١١٠] .

ومَن قال مِن السَّلفِ بإثباتِ الحَدِّ[2] في الاستواءِ -أو غيرِهِ- ؛ فمرادُهُ :

---

(١) ولشيخنا -رحمه اللَّهُ- في مقدّمتِهِ العظيمةِ على كتاب «مختصر العلوّ» (٦٩-٧٤) كلامٌ ماتعٌ في هذا .

(٢) كما صحَّ عن ابنِ المُباركِ .

وقد تقدَّمَ إيرادُهُ ، وتخرجُهُ .

ولشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمه اللَّهُ- في «بيان تلبيس الجهميَّةِ» (٢/١٦٢-١٧٩) كلامٌ طويلٌ في تقريرِ معنى (الحدّ) -خُلاصتُهُ- قولُهُ : =

حَدٌّ يعلمُهُ اللَّهُ -سبحانه- ، ولا يعلمُهُ العبادُ .

وأمَّا (الغايات والأركان والأعضاء والأدوات) ؛ فمرادُهُ -رحمه اللَّه- : تنزيهُهُ عن مشابهةِ المخلوقاتِ في حكمتِهِ ، وصفاتِهِ الذَّاتيَّةِ ؛ من الوجهِ ، واليَدِ ، والقدمِ -ونحو ذلك- .

فهو -سبحانه- موصوفٌ بذلك ، لكنْ ليست صفاتُهُ مثلَ صفاتِ الخلقِ ، ولا يعلمُ كيفيتَها إلاَّ هو -سبحانه- .

وأهلُ البدعِ يُطلِقون مثلَ هذه الألفاظِ ؛ لينفوا بها الصفاتِ ؛ بغيرِ الألفاظِ التي تكلَّمَ اللَّهُ بها ، وأثبتَهَا لنفسِهِ ؛ حتى لا يفتضحوا ، وحتى لا يُشَنِّعَ عليهم أهلُ الحقِّ .

والمؤلفُ الطحاويُّ -يرحمه اللَّه- لم يقصدْ هذا المقصدَ ؛ لكونِهِ من أهلِ السُّنَّةِ ؛ المُثْبِتِينَ لصفاتِ اللَّهِ .

وكلامُهُ في هذه «العقيدةِ» يُفَسِّرُ بعضُهُ بعضًا ، ويُصدِّقُ بعضُهُ بعضًا ، ويُفَسِّرُ مُشْتَبَهُهُ بمُحْكَمِهِ[1] .

= «لفظ (الحدّ) عند كلِّ مَن تكلَّمَ به يُرادُ به شيئان :

- يُرادُ به حقيقة الشيء في نفسِهِ .

- ويُرادُ به الوجود العيني -أو الوجود الذهني- .» .

قلتُ : ومُرادُ السَّلفِ في ذلك -يقينًا- هو حقيقةُ الوجودِ العينيِّ -للَّهِ-تعالى- .

وفي «سير أعلام النبلاء» (١٦/٩٧-٩٨) فائدةٌ مهمَّةٌ في ذلك .

(١) هذه طريقةُ عُقلاءِ الكُبراء ، وفُضلاءِ العُلماء : الْتِمَاسُ العُذرِ للمخطئِ مِن أهلِ =

وهكذا قوله : (لا تحويه الجهات الست ؛ كسائر المبتدعات) ؛ مرادُهُ : الجهاتُ الستُّ المخلوقةُ ، وليس مرادُهُ نفيَ علوِّ اللَّهِ واستوائِهِ على عرشِهِ ؛ لأنَّ ذلك ليس داخلاً في الجهاتِ الستِّ ، بل هو فوقَ العَالَمِ ومحيطٌ به .

وقد فَطَرَ اللَّهُ عبادَهُ على الإيمانِ بعلوِّهِ -سبحانه- ، وأنَّه في جهَةِ العلوِّ .

و أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ من أصحابِ النبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وأتباعِهِم بإحسانٍ- على ذلك .

والأدلةُ من الكتابِ والسُّنَّةِ الصحيحةِ المتواترةِ -كُلُّها[1]- تدلُّ على أنَّه في العُلُوِّ -سبحانه- .

فتَنَبَّهْ لهذا الأمرِ العظيمِ -أيها القارئُ الكريمُ- ، واعلَمْ أنَّه الحقُّ ، وما سواه باطلٌ ، واللَّه وليُّ التوفيقِ .

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-** :

دلّت دلائلُ الكتابِ والسُّنَّةِ على أنَّ اللَّهَ -تعالى- فوقَ مخلوقاتِهِ ؛ مستوٍ على عرشِهِ ، كما قال -تعالى- : ﴿الرَّحْمَـنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، وقال -تعالى- : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٨] ؛ فالجهاتُ الستُّ

= السُّنَّةِ -ممَّنْ ظهرَ منهجُهُ ، واتَّضحَ طريقُهُ- ؛ مع المُناصحةِ ، والبيانِ ، والإيضاحِ . .

لا تلقُّطَ الأغلاطِ ، وتصيُّد الأخطاءِ ؛ فضلاً عن الفَرَحِ بها ، والانشراحِ لها . . .

سبحانك اللَّهُمَّ!

(١) وفي كتابِ «العُلُوِّ للعليِّ العظيم» -للإمامِ الذهبيِّ- تفصيلُ أصلِ المسألةِ ، وذكرُ دلائلِها .

عَدَمِيَّةٌ في حقِّه ؛ لأنَّه -تعالى- فوقَها ، كما قال ابن القيم في «النونية» [رقم : ١٢٣٥-١٢٣٦] :

كُلُّ الْجِهَاتِ بِأَسْرِهَا عَدَمِيَّةٌ ... فِي حَقِّهِ هُوَ فَوْقَهَا بِبَيَانِ
قَدْ بَانَ عَنْهَا كُلِّهَا فَهوَ الْمُحِيـ ... ـطُ وَلاَ يُحَاطُ بِخَالِقِ الأَكْوَانِ

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

مرادُ المؤلفِ -رحمه اللَّه- بهذه الفقرةِ : الرَّدُّ على طائفتَين :

الأولى : المُجسِّمةُ والمُشبِّهةُ ؛ الَّذين يَصِفُون اللَّهَ بأنَّ له جسمًا وجُثَّةً وأعضاءً -وغير ذلك- ؛ تعَالَى اللَّه عمَّا يقولون علوًا كبيرًا .

والأخرى : المُعطِّلةُ الَّذينَ يَنْفونَ علوَّهُ -تعالى- على خلقِهِ ، وأنَّه بائنٌ من خلقِهِ .

بل يُصرِّحُ بعضُهُم بأنَّه موجودٌ بذاتِهِ في كلِّ الوجودِ!

وهذا معناه : حلولُ اللَّهِ في مخلوقاتِهِ ، وأنَّه محاطٌ بالجهاتِ الستِّ المخلوقةِ ، وليس فوقَها! فنَفَى المؤلفُ ذلك بهذا الكلامِ .

ولكنْ :

قد يستغلُّ ذلك بعضُ المبتدعةِ ، ويتأوَّلونه بما قد يُؤدِّي إلى التعطيلِ -كما بيَّنَهُ الشارحُ -رحمه اللَّه-تعالى- .

٣٩- وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ.

وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ -فِي الْيَقَظَةِ- إِلَى السَّمَاءِ،

وَمِنْ ثَمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ العُلاَ، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾[1] [النجم : ١١]، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -فِي الآخِرَةِ وَالأُولَى-.

٤٠- وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- بِهِ -غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

والأحاديثُ الَّتي جاءَ ذكرُ الحوضِ فيها كثيرةٌ جدًّا ، حتَّى بلغَتْ مبلغَ التواترِ -كما صرَّحَ بذلك جمعٌ من الأئمةِ- ، ورَوَاهَا مِن الصحابةِ بضعٌ وثلاثون صحابيًّا .

وقد استقصَى طرقَهَا الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «النهاية» -في آخرِ «تاريخه»

---

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

يعني : مِن آياتِ ربِّهِ الكبرى .

وأمَّا القولُ بأنَّه -عليه الصلاة والسلام- رأى ربَّهُ ليلتئذٍ بعينِهِ ، فلم يثبُتْ -كما تقدَّمَ التنبيهُ عليه-قريبًا- [(ص ٥٣)] .

ولذلك قال الشارحُ [(ص ٢٢٦)] وغيرُهُ : «والصحيحُ أنَّه رَآهُ بقلبِهِ ، ولم يَرَهُ بعَيْنِ رأسِهِ» .

قلتُ :

وفي «صحيح البخاري» (٤٨٥٧) ، و«صحيح مسلم» (١٧٤) -عن ابن مسعودٍ ، قال -في هذه الآيةِ الكريمةِ- :

«رأى جبريلَ في صورتِهِ ، له ستُّ مئةِ جناحٍ» .

وانظر «التبيان في أقسام القرآن» (٢٤٢-٢٤٥) للإمامِ ابنِ القيِّمِ .

[(٤٢٣/١٩ وما بعدها)]- .

وعَقَدَ لها الحافظُ ابنُ أبي عاصمٍ في «كتاب السُّنَّةِ» سبعةَ أبوابٍ، (رقم ١٥٥-١٦١)، ورقم الأحاديث (٦٩٧-٧٧٦ - بتحقيقي)، أشارَ في آخرِهَا إلى تواترِهَا بقولِهِ:

«والأخبارُ الَّتي ذكرنَاهَا في حوضِ النَّبيِّ ﷺ توجبُ العِلْمَ»[1].

٤١- وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُ حَقٌّ -كَمَا رُوِيَ فِي الأخْبَارِ-.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-:**

وهي متواترةٌ -أيضًا- .

وقد عَقَدَ لها ابنُ أبي عاصمٍ في «السُّنَّةِ» ستةَ أبوابٍ (١٦٣-١٦٨)، رقم الأحاديث (٧٨٤-٨٣٢) .

وساقَ طائفةً منها الشارحُ -رحمه اللَّه- في «شرحه» [(ص ٢٢٩ وما بعدها)]؛ تَضَمَّنَتْ أنَّ شفاعتَهُ ﷺ ثمانيةُ أنواعٍ[2] .

فلْيراجِعْهُ مَن شاءَ البحثَ والتَّحقيقَ؛ فإنَّهُ هَامٌّ .

٤٢- وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

---

(١) ومِن تُراثِ الإمامِ بقيِّ بنِ مَخْلَد الأندلسيِّ -الباقي-: كتابُهُ في «أحاديث الحوض»، وهو مطبوعٌ .

(٢) ولفضيلةِ الأخِ الكبيرِ، الشيخ العلاَّمةِ، مُحدِّثِ الديارِ اليمنيَّةِ الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه اللَّهُ- كتابٌ حَسَنٌ جدًّا في «الشفاعة» -ومرويَّاتِها-، وهو مطبوعٌ .

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

يشيرُ إلى بعضِ الأحاديثِ المُصرِّحةِ بأنَّ اللَّهَ -تعالى- استخرجَ الذُّرِّيَّةَ[1] من صُلْبِ آدمَ -عليه الصلاة والسلام- ، وقد ذَكَرَ في «الشرحِ» [(ص ٢٤٠-٢٤١)] أربعةً منها .

---

(١) قال الشيخُ الدكتور أحمد بن سعد الغامدي في «التعليقات الجلية» (ص ٤٦) :

«والسلفُ مُجمِعون على هذا الإخراجِ -كما ذكرَهُ ابنُ عبد البرِّ ، وابنُ القيِّمِ -وغيرِهما- .

وقد خالفَ جمهورُ المُتكلِّمينَ السلفَ في هذه المسألةِ ؛ وزعموا أنَّهُ لم يكُنْ هناكَ إخراجٌ في الأزل!

وأمَّا الآيةُ : فقد فسَّروها على شهادةٍ حاليَّةٍ ، وليست مقاليَّةً . . .

وقد وافقَ ابنُ تيميَّةَ [«درء التعارض» (٧/٤٨٧)] ، وابنُ القيِّمِ [«أحكام أهل الذمَّة» (٢/٩٨٤)] ، وابنُ كثيرٍ [«التفسير» (٣/٥٠٠)] جمهورَ المُتكلِّمينَ في إنكارِ وقوعِ الميثاقِ ، وقالوا : لم يصحَّ في هذا المعنى حديثٌ!

وقد تعقَّبَ الألبانيُّ [«السلسلة الصحيحة» (٤/١٥٩)] ابنَ القيِّمِ ، وابنَ كثيرٍ -مُرجِّحًا مذهبَ السلفِ- .

ولعلَّهُ لم يطَّلعْ على كلامِ ابنِ تيميَّةَ -مع أنَّهُ قد كَتَبَ في المسألةِ أكثرَ مِن مئةِ صفحةٍ في كتابِهِ «الدرء»- .

وابنُ القيِّمِ إنَّما تابعَ شيخَهُ ، ثم تابعهما ابنُ كثيرٍ!

والراجحُ : مذهبُ السلفِ ؛ وأنَّه كان هناك إخراجٌ في الأزلِ ؛ لأنَّ الآيةَ ظاهرُهَا يدلُّ على ذلك مع آياتٍ آخر .

وقد صحَّتْ بعضُ طرقِ هذه الأحاديث ، وحديثُ مسلمٍ صريحٌ في ذلك» .

وهي مخرَّجةٌ في تعليقي عليه، وفي «تخريج السنة» (رقم ١٩٥-٢٠٥).

وقد كنتُ استثنيتُ في التعليقِ المشارِ إليه -(ص ٢٦٦ - الطبعة الرابعة)-من الصحةِ- مسحَ الظهرِ الواردِ في حديث عمر، وكان ذلك سهوًا منِّي، أسألُهُ تعالى- أَنْ يغفرَهُ لي؛ فقد تنبَّهْتُ إلى أنَّ له شاهدًا حسنًا من حديثِ أبي هريرة، وهو مذكور في «الشرحِ» [٢٤٠]، وآخرَ من حديث ابن عباس بسندٍ ضعيفٍ؛ خرَّجتُهُ في «السُّنَّةِ» (٢٠٣).

فاقتضَى التَّنبيه.

٤٣- وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ -تَعَالَى-فِيمَا لَمْ يَزَلْ- عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ -جُمْلَةً وَاحِدَةً-؛ فَلاَ يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّهُ-:**

يشيرُ المؤلفُ -رحمه اللَّه- إلى حديثِ عبد اللَّهِ بنِ عمروٍ، قال:

خرجَ علينا رسولُ اللَّهِ ﷺ وفي يدِهِ كتابان، فقال: «أتدرون ما هذان الكتابان؟»، فقلنا: لا -يا رسول اللَّه- إلاَّ أَنْ تُخبرَنَا، فقال -للَّذي في يده اليمنى-: «هذا كتابٌ من ربِّ العالَمِين؛ فيه أسماءُ أهلِ الجنةِ، وأسماءُ آبائِهِم وقبائلِهِم، ثم أُجْمِلَ[1] على آخرِهِم؛ فلا يُزَادُ فيهم، ولا يُنْقَصُ منهم أبدًا».

ثُمَّ قال -للَّذي في شماله-: «هذا كتابٌ من ربِّ العالَمِين؛ فيه أسماءُ

---

(١) أي: أُحصوا وجُمعوا.

كذا في «النهاية» (ص ١٦٥) لابن الأثير.

أهلِ النَّارِ ، وأسماءُ آبائِهِم وقبائِلِهِم ، ثم أُجْمِلَ على آخرِهِم ؛ فلا يُزَادُ فيهم ، ولا يُنْقَصُ منهم أبدًا» .

فقال أصحابُهُ : فَفِيمَ العملُ إنْ كان أمر قد فُرِغَ منه[1]؟! فقال :

«سدِّدُوا وقارِبُوا ؛ فإنَّ صاحبَ الجنَّةِ يُخْتَمُ له بعملِ أهلِ الجنَّةِ -وإنْ عَمِلَ أيَّ عملٍ- ، وإنَّ صاحبَ النَّارِ يُخْتَمُ له بعملِ أهلِ النَّارِ -وإنْ عَمِلَ أيَّ عملٍ-» .

ثم قال رسول الله ﷺ بيديه -فنبذهما- ، ثم قال : «فَرَغَ ربُّكُم من العبادِ

---

(١) قال فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان في «التعليقات المختصرة» (ص ١٠٨-١٠٩) :

«أمَّا الاحتجاجُ بالقضاءِ والقدرِ فليس بعذرٍ ؛ فإنَّ اللَّهَ -عزَّ وجلَّ- قد بيَّنَ لنا الخيرَ والشَّرَّ فليس هناك عذرٌ .

فالناسُ يقعون في مشاكلَ بسبب دخولهم في أشياءَ ليست من اختصاصهم ؛ فيقول : إنْ كان اللَّهُ قد كَتَبَ لي أنْ أدخلَ الجنَّةَ دخلتُها ، وإنْ كان قد كَتَبَ لي أنْ أدخلَ النارَ دخلتُها ، ولا يعملُ شيئًا .

فيقال له : أنت لا تقول بهذا في نفسك! هل تقعد في البيت وتترك طلب الرزق ، وتقول : إنْ كان اللَّهُ قد كَتَبَ لي رزقًا ؛ فسييسره لي؟! أو تخرج وتسعى ، وتطلب الرزق؟!

البهائمُ والطيورُ لا تقعدُ في أوكارها ؛ بل تخرجُ وتطلبُ الرزقَ ، وجاء في الحديث : «لو أنَّكُم تتوكلون على اللَّهِ حقَّ توكُّلِهِ ؛ لرزقكم كما يرزق الطيرَ : تغدو خماصًا ، وتروحُ بِطانًا»[أ] ؛ فاللَّهُ فطرها على طلبِ الرزقِ ، وعلى فعلِ الأسبابِ ، وهي بهائم ، وأنت رجلٌ عاقلٌ!

وأيضًا ؛ لو أنَّ أحدًا سَرَقَ منك شيئًا ؛ هل تقول : هذا قضاء وقدر؟! أم تشتكيه؟! بل تشتكيه! وتطلب وتخاصم!! ولا تحتج بالقضاءِ والقدر!!!

. . . .

(أ) حديثٌ صحيحٌ ؛ تراه مُخرَّجًا في «السلسلة الصحيحة» (٣١٠) -لشيخنا الألباني- .

﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى : ٧]»[١] .

٤٤- وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ.

وَ«كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»[٢].

وَ«الأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»[٣].

---

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

أخرجه الترمذيُّ ، وصحَّحهُ هو وغيرُهُ ، وهو مُخرَّجٌ في «الصحيحة» (٨٤٨) .

(٢) **وقال -رحمه الله- :**

هو قطعةٌ من حديثِ عليٍّ -المرويِّ في «الصحيحين»- ، وقد خرَّجْتُهُ في «تخريج السُّنَّةِ» برقم (١٧١) .

وقد صحَّ أنَّ بعضَ الصحابةِ -لمَّا سمعوا هذا الحديث منه ﷺ قالوا : إذًا نجتهدُ .

وفي رواية : فالآن نَجِدُّ ، الآن نَجِدُّ ، الآن نَجِدُّ .

انظر «السُّنَّةَ» (١٦١ و ١٦٧) ؛ ففيه ردٌّ صريحٌ على الجبريَّةِ المُتواكِلَةِ[أ] ، الذين يفهمون من الحديثِ خلافَ فَهْمِ الصحابةِ ، فتأمل .

(٣) **وقال -رحمه الله- :** =

. . . .

(أ) وكذلك المرجئةُ الضالَّةُ -وكلُّها ضالَّة- ؛ إذ قد يفهمون -أيضًا- أنَّ العملَ ليس من الإيمانِ ، أو أنَّ المسلمَ يكفيه القولُ عن العَمَلِ ، ويُغْنيهِ عنه!

وكلُّ ذلك جهلٌ وضلالٌ . .

انظر -تحريرَ ذلك- مِن مقالات شيخِنا- في كتابي «التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان ، والرد على المرجئة» (ص ٥٧) .

وطبعتُهُ الثالثةُ وشيكةُ الصدور -بإذن اللهِ- .

وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ[1].

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

قال الحافظُ ابنُ رجبٍ[2] :

«والإيمانُ بالقَدَرِ على درجتَين :

إحداهما : الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ سَبَقَ في عِلْمِهِ ما يَعْمَلُهُ العبادُ من خيرٍ وشرٍّ، وطاعةٍ ومعصيةٍ، قبل خلقِهم وإيجادِهم، ومَن هو منهم مِن أهلِ الجنةِ، ومَن هو منهم مِن أهلِ النارِ، وأعدَّ لهم الثوابَ والعقابَ -جزاءً لأعمالِهم- قبل خلقِهم وتكوينِهم.

وأنَّه كَتَبَ ذلك -عندَهُ- وأحصَاهُ، وأنَّ أعمالَ العبادِ تجري على ما سَبَقَ في علمِهِ وكتابِهِ.

= هذا طرفٌ من حديثٍ لسهلِ بنِ سعدٍ الساعديِّ، أخرجه أحمدُ والبخاريُّ، وهو مُخرَّجٌ في المصدرِ السابقِ (٢١٦).

(١) وقال **-رحمه الله-** :

هذا معنى حديثٍ أخرجَهُ البزّارُ -وغيرُهُ- من حديثِ أبي هريرةَ -مرفوعًا- بلفظ : «الشَّقِيُّ مَن شَقِيَ في بَطْنِ أُمِّهِ، والسَّعيدُ مَن سَعِدَ في بَطْنِ أُمِّهِ».

وسندُهُ صحيحٌ -كما بَيَّنْتُهُ في «الروض النضير» (١٠٩٨)، و«تخريج السنة» (١٨٨)-.

(٢) في «جامع العلوم والحِكَم» (ص ١٠٣).

وانظر قريبًا من هذا المعنى -جدًّا- مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ- في نقلِ شيخِنا عنه -الآتي- (ص ٧٤).

والدرجة الثانية : أنَّ اللَّهَ خَلَقَ أفعالَ العبادِ -كلَّها- من الكفرِ والإيمانِ ، والطاعةِ والعصيانِ ، وشاءَهَا منهم .

فهذه الدرجةُ يُثبتُهَا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ ، وتُنكِرُهَا القَدَرِيّةُ .

والدرجةُ الأولى أثبتَهَا كثيرٌ من القَدَرِيَةِ ، ونفاها غلاتُهُم -كمَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ[1]- .

وقد قال كثيرٌ من أهلِ السَّلَفِ : نَاظِرُوا القَدَرِيَةَ بالعِلْمِ[2] ؛ فإنْ أقرُّوا به خُصِمُوا ، وإنْ جَحَدُوا كَفَرُوا .

وما أحسنَ قولَ الإمام الشافعيِّ :

فَمَا شِئْتَ كَانَ وإنْ لَمْ أَشَأْ ... وَمَا شِئْتُ إنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ

خَلَقْتَ العِبَادَ على مَا عَلِمْتَ ... فَفِي العِلْمِ يَجْرِي الفَتَى والمُسِنّ

عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ ... وَهَذَا أَعَنْتَ وَذَا لَمْ تُعِنْ

فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ ... وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَنْ[3]

---

(١) هو (أوَّلُ مَن تكلَّمَ في القَدَرِ في زمنِ الصحابةِ) -كما في «السير» (١٨٥/٤) للذهبيِّ .

(٢) أي : بإثباتِ العلمِ الإلهيِّ .

وانظر «مجموع الفتاوى» (٣٤٩/٢٣) ؛ ففيه نقلُ هذه الكلمةِ ، وبيانُها .

(٣) الأبياتُ في «مناقب الشافعي» (٤١٢/١-٤١٣) ، و(١٠٩/٢) للإمامِ البيهقيِّ ، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢٩٥/١) للسُّبكي ، و«توالي التأنيس» (ص ٧٥) للحافظ ابن حَجَر . =

٤٥- وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ -تَعَالَى- فِي خَلْقِهِ[1]، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلاَ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.

وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلاَنِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ.

فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ -نَظَرًا، وَفِكْرًا، وَوَسْوَسَةً[2]-؛ فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ؛ كَمَا قَالَ -تَعَالَى- فِي كِتَابِهِ: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣]؛ فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ[3].

= وقلتُ -على نَسَقِ أبياتِ الإمامِ الشافعيِّ -رحمه اللَّهُ-مُؤَيِّدًا- :

وهذا هو الحقُّ دون ارتيابِ   برحمةِ ربِّي عظيمِ المِنَنْ

ففيهِ طهارةُ قلبٍ سليمٍ   وفيهِ ذهابٌ لكلِّ وَهَنْ

(١) قال ابنُ شهابٍ الزُّهريُّ : «الإيمانُ بالقَدَرِ نظام التوحيد ؛ فمن وحَّدَ ولم يُؤمن بالقَدَرِ : كان ذلك ناقصًا لتوحيدِهِ» . «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٤٣) .

(٢) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :

قلتُ : وهذا التَّعمُّقُ هو المرادُ -واللَّهُ أعلمُ- بقولِهِ ﷺ : « .. وإذا ذُكِرَ القَدَرُ فأَمْسِكُوا» .

وهو حديثٌ صحيحٌ ، رُوِيَ عن جمعٍ من الصحابةِ ، وقد خرجتُهُ في «الصحيحةِ» (٣٤) .

(٣) نقلَ ابنُ عيسى في «شرحِ النُّونيَّةِ» (١٦٢/١) عن بعضِ أهلِ العلمِ نقلَهُ هذه الفقرةَ مِن كلامِ الطحاويِّ ، ثم قولَهُ : =

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

قال الشارحُ [(ص ٢٤٩)] : «أصلُ القدرِ سِرُّ اللَّهِ في خلقِهِ ؛ وهو كونُهُ أَوْجَدَ وأَفْنَى ، وأَفْقَرَ وأَغْنَى ، وأَمَاتَ وأَحْيَا ، وأَضَلَّ وهَدَى .

والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ : أنَّ كُلَّ شيءٍ بقضاءِ اللَّهِ وقدرِهِ ، وأنَّ اللَّه -تعالى- خالقُ أفعالِ العبادِ[1] ، قال -تعالى- : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر : ٤٩] ، وأنَّ اللَّهَ -تعالى- يُرِيدُ الكُفْرَ من الكافرِ ويشاؤُهُ ، ولا يرضَاهُ ولا يُحِبُّهُ ؛ فيشاؤُهُ كَوْنًا ، ولا يرضَاهُ دِينًا» .

قلتُ : وهذه الإرادةُ هي الإرادةُ الكونيَّةُ القَدَرِيَّةُ .

وأمَّا إرادةُ الإيمانِ من المؤمنِ ، وسائرِ الأعمالِ الصَّالحةِ ؛ فهي إرادةٌ كونيَّةٌ قَدَرِيَّةٌ شرعيَّةٌ .

وكُلُّ أفعالِ العبادِ -من طاعةٍ ومعصيةٍ ، وكفرٍ وإيمانٍ- وَقَعَ ذلك منهم

= «وكم قد ردَّ صاحبُ «الفصوص» [ابن عربي] مِن حُكمِ اللَّهِ -مِن أصولِ الشرائعِ التي لا تُنقضُ ، ولا تُنسخُ- ؛ ككفرِ عُبَّادِ الأصنامِ ، وضلالِ مُخالفي الرُّسُلِ ، وأنَّهم بمخالفتهم أعداءُ اللَّهِ ، وأنَّهم أهلُ النارِ ، ولهم فيها الخزْيُ ، والعذابُ الشديدُ السرمدُ .

وقال في الجنةِ والنارِ : إنَّهما واحدٌ في الذوقِ ، وإنَّما التغايرُ في اللونِ ؛ هذه خضراء ، وتلك سوداء أو حمراء!

وإنَّ الطائعَ ، والعاصيَ ، والمؤمنَ ، والكافرَ ، الكُلُّ مرضيُّونَ ؛ مستحقُّون الوعد ، وما ثَمَّ وعيدٌ -أصلاً-!» .

(١) وللإمامِ البخاريِّ -رحمه اللَّهُ- كتابٌ مُفْرَدٌ عنوانه : «خَلْق أفعالِ العباد» ، وهو مطبوعٌ سائرٌ .

بمشيئةِ اللَّهِ -تعالى-

وهذا معنى : «ما شَاءَ اللَّهُ كَانَ ، وما لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»[1] .

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

أي : لكمالِ حكمتِهِ ، ورحمتِهِ وعدلِهِ ، لا لمُجَرَّدِ قهرِهِ وقدرتِهِ -كما يقول جَهْمٌ[2] وأتباعُهُ- .

كذا في «الشرحِ» [(ص ٢٦٢)] .

وراجِعْ فيه تحقيقَ أَنَّ مَبْنَى العبوديةِ والإيمانِ على التَّسليمِ ، وعدمِ

---

(١) وهذه قطعةٌ مِن حديثٍ : رواه أبو داود (٥٠٧٥) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٢) ، وابن السُّنيِّ (٤٧) عن ابنةِ النَّبيِّ ﷺ .

وقد ضعَّفَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «نتائجِ الأفكار» (٣٧٥/٢) بقولِهِ : «هذا حديثٌ غريبٌ» .

قلتُ : لأنَّ فيه مجهولَيْنِ ، وانظر «ضعيف سنن أبي داود» (٥٠٧٥) لشيخِنا الألباني -رحمه اللَّهُ- .

نَعَم ؛ المعنى صحيحٌ جدًّا . . .

(٢) هو الجهمُ بن صفوان «أُسُّ الضلالةِ ، ورأْسُ الجهميَّةِ . . . وكان يُنكرُ الصفاتِ ، ويُنزِّهُ الباريَ عنها -بزعمِهِ!- ، ويقولُ بخلقِ القرآنِ ، ويقول : إنَّ اللَّهَ في الأمكنةِ -كُلِّهَا-» .

كذا في «السير» (٦/٢٦-٢٧) .

و«تكفيرهم مشهورٌ عن السلفِ والأئمَّةِ ؛ لكنْ ما كان يُكَفِّر أعيانهم» .

كذا في «مجموع الفتاوى» (٣٤٨/٢٣)

الأسئلةِ عن تفاصيلِ الحكمةِ في الأوامرِ والنواهِي والشرائعِ .

فإنَّهُ مُهِمٌّ جدًا ، لولا ضيقُ المجالِ لنقلتُهُ برُمَّتِهِ ؛ لنفاستِهِ وعِزَّتِهِ .

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمه اللَّهُ-تعالى- في «مجموع الفتاوى» (١٤٨/١-١٥٠) -باختصارِ بعضِ الفِقْراتِ- :

«والإيمانُ بالقدرِ على درجتَيْنِ ، كُلُّ درجةٍ تتضمَّنُ شيئَيْنِ :

فالدرجة الأولى : الإيمانُ بأنَّ اللَّهَ -تعالى- عَلِمَ ما الخلقُ عاملون بعلمِهِ القديمِ الذي هو موصوفٌ به أَزَلاً ، وعَلِمَ جميعَ أحوالِهِم من الطاعاتِ والمعاصي ، والأرزاقِ والآجالِ .

ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ في اللَّوْحِ المحفوظِ مقاديرَ الخَلْقِ ؛ فأَوَّلُ ما خَلَقَ اللَّهُ القَلَمَ ، قال له[1] :

«اُكْتُبْ! قال : مَا أَكْتُبُ؟ قال : اُكْتُبْ ما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ ؛ فما أصابَ الإنسانَ لم يكُنْ ليخطئَهُ ، وما أخطَأَهُ لم يكُنْ ليصيبَهُ ، جَفَّتِ الأقلامُ ، وطُوِيَتِ الصُّحُفُ» ؛ كما قال -تعالى- : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج : ٧٠] .

وهذا التَّقديرُ -التَّابعُ لعِلْمِهِ-سبحانه- يكونُ في مواضعَ جملةً وتفصيلاً ؛ فقد كَتَبَ في اللَّوْحِ المحفوظِ ما شَاءَ ، وإذا خَلَقَ جسدَ الجنينِ -قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ

(١) كذا وَقَعَ هنا! وهو بمعنى روايةِ : «فقال له» ، لكنَّ الراجحَ -عندي- الروايةُ الأخرى ؛ بلفظ : «ثم قال له» -كما كنتُ حقَّقتُه في تخريجِ «شرح الطحاوية» (ص ٢٩٤-٢٩٥)- .

وله شاهدٌ عن ابنِ عباسٍ ، خرجتُهُ في «الصحيحة» (١٣٣) . (منه) .

فيه- بَعَثَ إليه مَلَكًا ، فيُؤمَرُ بأربعِ كلماتٍ :

أُكْتُبْ رزقَهُ ، وأجلَهُ ، وعملَهُ ، وشقيًّا أو سعيدًا[1] -ونحو ذلك- .

فهذا القَدَرُ قد كانَ يُنكِرُهُ غُلاةُ القَدَرِيةِ قديمًا ، ومنكرُهُ اليومَ قليلٌ .

وأما الدرجة الثانية : فهو مشيئةُ اللَّهِ النَّافذةُ ، وقدرتُهُ الشَّاملةُ ؛ وهو الإيمانُ بأنَّ ما شاءَ اللَّهُ كَانَ ، وما لم يَشَأْ لم يكُنْ ، وأنَّه ما في السماوات والأرض من حركةٍ ولا سُكُونٍ إلاَّ بمشيئةِ اللَّهِ -سبحانه- ، ولا يكونُ في مُلْكِهِ إلاَّ ما يريدُ ، وأنَّه -سبحانه وتعالى- على كُلِّ شيءٍ قديرٌ -من الموجوداتِ والمعدوماتِ- .

ومع ذلك ؛ فقد أَمَرَ العبادَ بطاعتِهِ وطاعةِ رسلِهِ ، ونهاهُمْ عن معصيتِهِ .

وهو -سبحانه- : ﴿يُحِبُّ المتقِينَ﴾ ، و﴿المحسنِينَ﴾ ، و﴿المُقسطِينَ﴾ ، ويرضى عن ﴿الَّذِين آمنوا وعملوا الصالحاتِ﴾ ، ﴿لا يُحِبُّ الكافرِينَ﴾ ، و﴿لا يرضى عن القومِ الفاسقِينَ﴾ ، و﴿لا يأمرُ بالفحشاءِ﴾ ، ﴿ولا يرضى لعبادِهِ الكُفْرَ﴾ ، و﴿لا يُحِبُّ الفسادَ﴾ .

والعبادُ فاعلون -حقيقةً- ، واللَّهُ خالقُ أفعالِهم .

والعبدُ هو المؤمنُ والكافرُ ، والبَرُّ والفاجرُ ، والمُصَلِّي والصَّائمُ .

وللعبادِ قُدرَةٌ على أعمالِهم ، ولهم إرادةٌ ، واللَّهُ خالقُهُم وخالقُ قُدرتِهم وإرادتِهم ؛ كما قال -تعالى- : ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ٢٨ ، ٢٩] .

---

(١) كما في حديثٍ نبويٍّ ؛ رواه الإمامُ مسلمٍ في «صحيحِهِ» (٢٦٤٥) عن ابن مسعودٍ .

وهذه الدرجةُ من القَدَرِ يُكَذِّبُ بها عامَّةُ القَدَرِيَّةِ ، الَّذِين سمَّاهم النَّبيُّ ﷺ : «مجوسَ هذه الأُمَّةِ»[1] .

ويغلُو فيها قومٌ من أهلِ الإثباتِ ؛ حتَّى سَلَبُوا العبدَ قُدْرَتَهُ واختيارَهُ ، ويُخْرِجُون عن أفعالِ اللَّهِ وأحكامِهِ حِكَمَهَا ومَصَالِحَهَا» .

قلتُ :

ويشيرُ بكلامِهِ الأخيرِ إلى الأشاعرةِ[2] ؛ فإنَّهُم هم الَّذِين غَلَوْا ، وأَنْكَرُوا الحِكْمةَ -على ما فصَّلَهُ ابنُ القيِّمِ في «شفاء العليل في القضاء والقدر والحِكْمة والتعليل»[3]- ، فراجعه ؛ فإنَّه هامٌّ جدًا .

٤٦- فَهَذَا[4] جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٩١) -وغيره- .

وهو حديثٌ حَسَنٌ بشواهدِهِ ، انظر كلامَ شيخِنَا -رحمه اللَّهُ- في ذلك في «ظلال الجنَّة في تخريجِ السنة» (٣٢٨) و(٣٢٩) ، و«تخريج المشكاة» (١٠٦) و(١٠٧) .

(٢) ذلك أنَّهم أرادوا التوفيق بين الجبريَّة والقَدَريةِ ؛ فجاؤوا بنظريَّةٍ فلسفيَّةٍ -غامضةٍ!- مآلُها الجَبْرُ المَحْضُ ، ونَفْيُ أي قُدرةٍ أو تأثيرٍ للعبدِ . . .

حتَّى قال قائلُهم -مُفَلْسِفًا متفلسِفًا!- : الإنسانُ مجبورٌ في صورةِ مُختار!!

والشرعُ والحِسُّ يُكذِّبُ ذلك ويُبطِلُهُ .

وانظر «المواقف» (ص ٣١١) لعَضُد الدين الإيجي .

(٣) وهو مطبوعٌ سائرٌ .

(٤) **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللّه-** : =

-تَعَالَى-، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ[1] فِي الْعِلْمِ.

لأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ:

فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ[2]: كُفْرٌ.

وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ[3]: كُفْرٌ.

= المشار إليه بقوله: (فهذا): هو ما تقدَّمَ ذكرُهُ مما يَجِبُ اعتقادُهُ. والعملُ به؛ بما جاءَتْ به الشريعةُ.

(١) وقال -رحمه اللَّه-:

وقوله: (وهي درجة الراسخين في العلم)؛ أي: عِلْمُ ما جاءَ به الرسولُ -جملةً وتفصيلاً، نفيًا وإثباتًا-.

(٢) وقال -رحمه اللَّه-:

ويعني بـ(العلمِ الموجودِ): عِلْمَ الشريعةِ -أصولِهَا وفروعِهَا-؛ فمَنْ أنكَرَ شيئًا مما جاءَ به الرسولُ كان من الكافرين، ومَن ادَّعَى عِلْمَ الغيبِ كان من الكافرين.

وقد ذَكَرَ أدلةَ هذه الأحكامِ؛ فلتراجَعْ.

(٣) وقال -رحمه اللَّه-:

ويعني بـ(العلمِ المفقودِ): عِلْمَ القَدَرِ الَّذِي طَوَاهُ اللَّهُ عن أنامِهِ، ونهاهُمْ عن مَرَامِهِ. انتهى من «الشرحِ» [(ص ٢٦٢)].

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه اللَّه-:

مرادُهُ -رحمه اللَّه- بـ(العلم المفقود): هو عِلْمُ الغيبِ، وهو مُختصٌّ باللَّهِ -عز وجل-، ومَن ادَّعَاهُ من النَّاسِ كَفَرَ؛ لقولِ اللَّهِ -سبحانه-: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ...﴾ الآية [الأنعام: ٥٩]، وقولِهِ -عزّ وجلّ-: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ =

وَلاَ يَثْبُتُ الإِيمَانُ إِلاَّ بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

٤٧- وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ[1] وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ؛ فَلَوْ اجْتَمَعَ

= إلاَّ اللَّه . . .﴾ الآية [النمل : ٦٥] ، وقول النَّبيِّ -صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم- : «مفاتحُ الغيبِ خمسٌ لا يعلمهُنَّ إلاَّ اللَّهُ» ، ثُمَّ تلاَ قولَهُ -سبحانه- : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ . . .﴾ الآية [لقمان : ٣٤] .

وأحاديثُ صحيحةٌ كثيرةٌ -وَرَدَتْ في البابِ- تدلُّ على أنَّ النَّبيَّ -صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم- لا يعلمُ الغيبَ[أ] ؛ مع أنَّه أفضلُ الخلقِ ، وسيِّدُ الرُّسُلِ ؛ فغَيْرُهُ من بابِ أولَى .

وهو -صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم- لا يعلمُ من ذلك إلاَّ ما علَّمَهُ إيَّاه -سبحانه- .

قلتُ : والحديثُ المذكور رواه البخاري (١٠٣٩) عن ابن عُمر -رضي اللَّهُ عنه- .

ولمَّا تكلَّمَ أهلُ الإفكِ في عائشةَ -رضي اللَّهُ عنها- لم يعلَمْ براءَتَهَا إلاَّ بنزولِ الوحي ، ولمَّا ضَاعَ عِقْدُهَا في بعضِ أسفارِهِ -صلى اللَّه عليه وعلى آله وسلم- بعثَ جماعةً في طلبِهِ ، ولم يعلَمْ مكانَهُ حتَّى أقاموا البعيرَ ، فوجدُوهُ تحتَهُ .

قلتُ : يُشيرُ -رحمه اللَّهُ- إلى قصَّةِ الإفكِ -المعروفةِ- ؛ وحديثُها : رواه البخاري (٢٦٦١) ، و(٤٧٥٠) ، ومسلم (٢٧٧٠) عن عائشةَ -رضي اللَّهُ عنها- .

والأدلةُ من الكتابِ والسُّنَّةِ في هذا كثيرةٌ ، والحمدُ للَّهِ .

قلتُ : ولا تعارُضَ بين تفسير (العلمِ المفقودِ) بـ(علمِ القَدَرِ) ، و(علمِ الغيبِ) -مَعًا- ؛ كما لا يخفى على المُتأمِّلِ .

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه-** : =

. . . .

(أ) كحديث أبي هُريرةَ في «صحيح البخاري» (٥٠) ، و«صحيح مسلم» (٨ ، ٩ ، ١٠) .

الْخَلْقُ -كُلُّهُمْ- عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ: لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا -كُلُّهُمْ- عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ -تَعَالَى- فِيهِ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا: لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ.

جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ[1].

وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ[2].

☐ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-:**

قال اللَّه -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [المعارج: ٢١-٢٢]؛ فالقرآنُ الكريمُ مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظِ -كما أخبرَ اللَّهُ -سبحانه-

---

= قولُهُ: (ونؤمن باللوح): هو المذكورُ في قولِهِ -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، وهو من الغيبِ الَّذي يَجِبُ الإيمانُ به، ولا يَعْرِفُ حقيقتَهُ إلاَّ اللَّهُ.

واعتقادُ أنَّ بعضَ الصَّالحينَ يطَّلِعُون على ما فيه[أ]: كُفْرٌ بالآياتِ والأحاديثِ -المُصرَّحَةِ بأنَّه لا يعلمُ الغيبَ إلاَّ اللَّهُ-تعالى-.

(١) **وقال -رحمه الله-:**

هذا طرفٌ من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ -المشهورِ بلفظِ-: «احفظِ اللَّهَ يحفظْكَ...» الحديثَ.

وهو حديثٌ صحيحٌ -كما ذكرت في «التخريج» (ص٢٧٤)-.

(٢) **وقال -رحمه الله-:**

هذا من تمامِ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ -المشارِ إليه-آنفًا-في روايةٍ عنه-.

....

(أ) كما في «الإبْريز» (ص ١٨٨) للدبّاغ، و«الطبقات الكبرى» (٢/١٥٠) للشعراني!!

بذلك- ؛ وجبريلُ -عليه السلام- سمعَهُ مِن اللَّهِ ، وبلَّغَهُ نبيَّنَا محمدًا -عليه الصلاة والسلام- ؛ ﴿مُنزَّلٌ من ربِّكَ بالحقِّ﴾ [الأنعام : ١١٤] ؛ ولم يَقُلْ : من اللَّوحِ المحفوظِ .

ولا مُنافاةَ بين كونِهِ في اللَّوحِ المحفوظِ ، وبين إنزالِهِ من اللَّه -كما حقَّقَهُ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ- .

وقال شيخُ الإسلامِ[1] : «واللَّوحُ المحفوظُ فوقَ السمواتِ ، وقد جاءَ في

---

(١) في «بُغية المرتاد . .» (ص ٣٢٧) -بالمعنى!- .

قلتُ :

والحديثُ المُشارُ إليه : مرويٌّ عن أبي الدرداء -مرفوعًا- :

«إنَّ اللَّهَ يفتحُ الذكرَ في ثلاثِ ساعاتٍ يبقين مِن الليلِ :

في الساعةِ الأولى منها : ينظر في الذكر الذي لا ينظر فيه أحدٌ غيرُهُ ؛ فيمحو ما يشاء ويُثبت . .» .

رواه الدارميُّ في «الرد على الجهميّة» (٣٩) ، وابن جرير في «تفسيره» (١٦٩٤٣) ، و(٢٠٥٠٢) ، وابن خزيمةَ في «التوحيد» (ص ١٣٥) .

وفي سنده زيادةُ بنُ محمد (منكر الحديث جدًّا) -كما قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/٤٦٦)- .

وقد استنكرَهُ ابن الجوزيِّ في «العلل المتناهية» (١/٣٦) ، والذهبيُّ في «الميزان» (٢/٢٨٨) .

. . . ومع هذا كلِّه : سَكَتَ عن بيان علَّةِ الحديثِ -ولعلّه لم يعرفها!- مُحَقّقُ «بُغيةِ المرتاد» د . موسى الدويش!! غفر اللَّهُ له .

الحديثِ: «إنَّه لا ينظرُ فيه غيرُ اللَّهِ -عز وجل-»» .

قلتُ: ومن هذا يتبيَّنُ -لنا- ضلالُ مَن قالَ: (إنَّ رُوحَ العبدِ تَطَّلعُ على اللَّوحِ المحفوظِ)!!

فإنَّ هذا قولُ الفلاسفةِ، وهو من خرافاتِ عُبَّادِ الصالحِينَ، أو الطالحِينَ -كما هو راسخٌ بينهم-؛ فاحذَرُوهُ فإنَّه كَذِبٌ.

وأمَّا القلمُ المذكورُ؛ فهو الَّذي خَلَقَهُ اللَّهُ، وكَتَبَ به في اللَّوحِ المحفوظِ المقاديرَ، كما في حديثِ عبادةَ بنِ الصامتِ -الذي رواه أبو داود[1] -مرفوعًا-: «أوَّلُ ما خَلَقَ اللَّهُ القلمَ، فقال له: اُكْتُبْ! قال: ربِّ؛ وما أَكْتُبُ؟ قال: اُكْتُبْ مقاديرَ كُلِّ شيءٍ حتَّى تقومَ الساعةُ».

واختلفَ العلماءُ: هل القلمُ أوَّلُ المخلوقاتِ، أو العرشُ؟

على قولَين، حكاهما ابنُ القيِّمِ في «النونية»، واختارَ أنَّ القلمَ خُلِقَ بعدَ خَلْقِ العرشِ، ولهذا قال [رقم: ٩٩٠-٩٩٣]:

والنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَلَمِ الَّذي كُتِبَ الْقَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيَّانِ

---

(١) (برقم: ٤٧٠٠).

ورواه أحمد (٥/٣١٧)، والترمذي (٢١٥٥)، و(٣٣١٩)، وابن أبي شيبة (١٤/١١٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧)، والطيالسي (٥٧٧) -وغيرهم-.

وسنده حسن.

وفي الباب عن عدّة من الصحابة..

هل كَـانَ قَبْلَ العَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ ... قَوْلانِ عِنْدَ أَبِي العَلا الهَمَـذَانِي[1]

والحَـقُّ أَنَّ العَـرْشَ قَبْـلُ لأَنَّـهُ ... وَقْـتَ[2] الكِتَابَـةِ كَـانَ ذَا أَرْكَـانِ

وكِتَـابَةُ القَلَـمِ الشَّـرِيفِ تَعَقَّبَـتْ ... إِيجَـادَهُ مِـن غَـيْرِ فَصْـلِ زَمَـانِ

□ **وقال -رحمه الله-** :

ذَكَرَ الشـارحُ -هنـا - [(ص ٢٦٥)] أنَّ العلمـاءَ اختلفـوا ؛ هـل القلـمُ أوَّلُ المخلوقاتِ ، أو العرشُ؟

على قولَين -لا ثالثَ لهما- .

وأنا -وإنْ كان الراجحُ-عندي-الأوَّلَ- كما كنتُ صرَّحْتُ به في تعليقِي عليـه (ص ٢٩٥)- ؛ فـإنِّي أقـولُ الآن : سـواءٌ كـانَ الراجـحُ هـذا أم ذاك ؛ فالاختلافُ المذكورُ يَدُلُّ -بمفهومِهِ- على أنَّ العلماءَ اتفقوا على أنَّ هناك أوَّلَ مخلوق ، والقائلون بحوادثَ لا أوَّلَ لها ، مُخَالِفُون لهذا الاتِّفاق ؛ لأنَّهم يُصرِّحون بأنَّ ما مِن مخلوقٍ إلاَّ وقبلَهُ مخلوقٌ . . . وهكذا إلى ما لا أوَّلَ له ، كما صرَّحَ

---

(١) -بالذال المعجمة- ؛ هو «الإمام الحافظ المقرئ العلاَّمة شيخ الإسلام» -كما وصفه الذهبيُّ في «السير» (٢١/٤٠) ، وقد توفي سنة (٦٠٥ هـ) .

وانظر نقلَ شيخِ الإسلامِ عنه في «الصفديّة» (٣٦٣ - تقديم : عبد اللَّه السعد!) -ووقع فيه : أبو نُعيم (!) العلاء الهمداني (!)- ، و«بُغية المرتاد» (ص ٢٧٦ - الدويش) -ووقع فيه الهمداني-بالمهملة!- ، و«منهاج السنة» (١/٣٦١) .

وانظر «شرح نونية ابن القيِّم» (١/٣٧٥) لابن عيسى .

(٢) وفي نُسخة : قبل .

بذلك ابنُ تيميَّةَ في بعضِ كتبِهِ .

فإنْ قالوا : العرشُ أوَّلُ مخلوقٍ -كما هو ظاهرُ كلامِ الشَّارحِ [(ص ٢٦٥)]- ؛ نَقَضُوا قولَهُم بحوادثَ لا أوَّلَ لها!

وإنْ لم يقولوا بذلك ؛ خالفوا الاتِّفاقَ[(١)]!

---

(١) وعلى جُملة كلامِ شيخِنا -رحمه اللَّهُ- تنبيهاتٌ -في هذه المسألةِ ، وترجيحِهِ فيها- أكتبُها بعد ترديد نظر ، وتقليبِ فِكَر- :

الأوَّل : أنَّ كلامَ ابنِ تيميَّةَ حول (العرشِ) ، و(القلم) مُتعلِّقٌ بأيِّهما أسبقُ خلقًا مِن الآخر ؛ لا بأيِّهما أولُ الخَلْق -مِن حيثُ الواقعُ- .

الثاني : أنَّ تعلُّقَ كلامِ ابنِ تيميَّةَ بأوَّلِ الخَلْقِ موصولٌ بـ(هذا العالَم) -كما في «منهاج السنة» (٣٦٢/١)- ؛ لا بأولية الخَلْقِ مُطلقًا .

الثالث : تصوُّرُ مسألة (حوادث لا أول لها) -إمكانيَّةً- مبنيٌّ على تصوُّر مسألةِ حوادث لا نهايةَ لها -وقوعًا- :

فهذا -الثاني- قام الدليلُ عليه ؛ فأهلُ الجنَّةِ ، وأهلُ النَّارِ -الذين هم أهلُها- يخلدون خلودًا أبديًّا لا موت فيه :

قال شيخُ الإسلامِ في «منهاج السنة» (١٤٦/١-١٤٧) :

«والتسلسل في المستقبل جائزٌ عند جماهير المسلمين -وغيرهم مِن أهلِ المللِ ، وغيرِ أهلِ المللِ- ؛ فإنَّ نعيمَ الجنَّةِ ، وعذابَ النَّارِ دائمان -مع تجدُّد الحوادثِ فيهما- .

وإنَّما أنكر ذلك الجهمُ بنُ صفوان ، فزعمَ أنَّ الجنَّةَ والنَّارَ يفنيان! وأبو الهذيل العلاَّف ؛ زَعَمَ أنَّ حركاتِ أهلِ الجنَّةِ والنَّارِ تنقطعُ ، ويبقونَ في سكونٍ دائم!!

وذلك ؛ أنَّهم لمَّا اعتقدوا أنَّ التسلسلَ في الحوادثِ ممتنعٌ في الماضي والمستقبلِ : =

= قالوا هذا القولَ الَّذِي ضلَّلهم به أئمةُ الإسلامِ» .

قلتُ : والتسلسلُ هو : ترتيبُ أمورٍ غيرِ متناهيةٍ ؛ إمَّا ماضيًا ، وإمَّا مُستقبلاً ؛ وهو مأخوذٌ -لُغةً- مِن (السلسلة) ؛ التي هي قابلةٌ لزيادةِ الحلقاتِ بلا عَدّ ولا حَدّ . . .

انظر «القواعد الكُلِّيّة» (ص ٢٠٨) للشيخ إبراهيم البريكان .

الرابـــــع : فالذي يحدُثُ في المستقبلِ إلى ما لا نهاية -وهو مخلوق- ؛ هل تمتنعُ (إمكانيةُ) حدوثِهِ مِن ما لا بداية -مع كونهِ مخلوقًا-؟!

وذلك لارتباطِ كونهِ مخلوقًا للَّهِ -سبحانه- بصفةِ (الخَلْقِ) التي هي من صفاتِهِ -سبحانَهُ وتعالى-لكونِ اللَّهِ «لم يزلْ فاعلاً ، أو قادرًا على الفعلِ»-كما في «درء التعارض» (١/١٢٢)- .

وقد قال شيخ الإسلامِ في «منهاج السنة» (١/١٤٧-١٤٨) :

«فمَن يقولُ : إنَّه -تعالى- لم يزلْ مُتكلِّمًا -إذا شاءَ- ، ولم يزلْ فَعَّالاً -إذا شاءَ- أفعالاً تقومُ بنفسِهِ -بقدرتِهِ ومشيئتِهِ- شيئًا بعد شيءٍ ؛ يقولُ : إنَّهُ لم يزلْ يتكلَّمُ بمشيئتِهِ ، ويفعلُ بمشيئتِهِ شيئًا بعد شيء ، مع قولِهِ : إنَّ كلَّ ما سوى اللَّهِ مُحدثٌ [مخلوقٌ كائنٌ بعد أنْ لم يكنْ] ، وإنَّهُ ليس في العالم شيءٌ قديمٌ مُساوِقٌ للَّهِ -كما تقولُهُ الفلاسفةُ القائلون بقدمِ الأفلاكِ ، وأنَّها مُساوِقةٌ للَّهِ في وجودِهِ ؛ فإنَّ هذا ليس مِن أقوالِ المسلمين-» .

وقولُهُ : «مساوقة للَّهِ» ؛ أي : متابعةً ، ومسايرةً ، ومجاراةً ، ومساواةً .

وهذا منه -رحمه اللَّهُ- نصٌّ في إثباتِ إمكانيةِ التسلسُلِ في أفعالِ اللَّهِ ، مع إثباتِ أنَّ كلَّ ما سوى اللَّهِ مُحدَثٌ ، وأنَّهُ ليس مِن العالم شيءٌ قديمٌ . . .

وهذا حَلٌّ لأصلِ الإشكالِ في هذه المسألةِ -وللَّهِ الحمدُ- .

وفيه ردٌّ على بعضِ المفترين ؛ الذين اتَّهموا شيخَ الإسلامِ بما لم يعقلوه! زاعمين أنَّه يقولُ بقدمِ العالَم بالنوعِ!!

ونصُّ كلامِهِ -هذا-وغيرِه- ينقضُهُ ويُبْطِلُهُ . . . =

= (تنبيـــهٌ) : في غمرةِ (حِرصٍ) د . سفر الحوالي -هداه اللَّهُ- على تعقُّبنا (!) والردِّ علينا -كيفما كان!- : غَمَزَ بنا في مقدمتِهِ على كتابِ «قِدَمِ العالم وتسلسلِ الحوادث» (ص ٢١) للفاضلة كاملة الكواري -غمزًا لا يليقُ (!) -بما لم يَفْهَمْه!- مِن تعقُّبنا على بعضِ الحنفيّة المتعصّبةِ مِن أعداءِ العقيدةِ السلفيةِ ؛ الذين نَسبوا لابن تيميَّةَ القولَ (بقدم العالم مع حدوث أفرادِهِ) -كما في كتابنا : «الردّ العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي» (٢/٢٠)- .

فهل يُقِرُّ د . الحوالي على زعمِ أنَّ ابنِ تيميَّةَ يقولُ (بقدمِ العالم)؟!

نعم ؛ حدوث أفرادِ المخلوقات أمرٌ مُستقرٌّ لا ريب فيه ؛ ولكنَّ الكلامَ في تَعْيِين الأوّل -مِن مجموعها-!

ويبدو لي -واللَّهُ أعلمُ- أنَّ د . سفرًا الحوالي -هداه اللَّهُ- لم يستوعب القضيَّةَ ؛ فقد نسبَ في الصفحة نفسها -(ص ٢١)- لابنِ تيميَّةَ القولَ بأنَّ : (نوعَ المخلوقات قديم . . . وإنْ لم يكنْ شيءٌ مِن المخلوقات المعيّنة قديمًا)!!

فهو يخلطُ بين صفة (الخَلْق) -مِن أفعالِهِ-سبحانَهُ- ، وبين (المَخْلوقات) الناشئةِ عنها ، والحادثةِ منها . .

والجزاءُ مِن (جنسِ العمل) . . .

ويُبَيِّنُ صوابَ ما قلتُ ، وغلطَ ما قالَ -جُملةً- كلامُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمه اللَّهُ- في «مجموع الفتاوى» (٩/٢٨٢) -تأصيلاً وتحقيقًا- :

«كُلُّ ما سوى اللَّهِ حادثٌ ، كائنٌ بعد أنْ لم يكُنْ ، وإنْ قيل -مع ذلك- بدوامِ فاعليّتِهِ ؛ ومتكلميّتِهِ . .» .

فَافْهَمْ!

وفي «مجموع الفتاوى» (٦/٢٣٠) بحثٌ جَيِّدٌ في أدلّة أنَّ (الخَلْق) غيرُ (المخلوق) ؛ فَلْتُنْظَر . =

فتأمَّلْ هذا ؛ فإنَّهُ مُهِمٌّ .

واللَّهُ المُوفِّقُ .

٤٨- وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ[1]، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلاَ مُعَقِّبٌ، وَلاَ مُزِيلٌ وَلاَ مُغَيِّرٌ، وَلاَ نَاقِصٌ وَلاَ زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ.

وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ[2]، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ

= وانظر كتابَ «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ» (ص ٢١٣-٣٠٢) -للغصن- ؛ وإنْ لاحظتُ عليه شيئًا مِن الشدَّةِ (!) أثناءَ (بعضِ) مناقشتِهِ لشيخِنَا الألباني -رحمه اللَّهُ- .

(تنبيـــه) : للعلاَّمةِ الإخميمي -المتوفى سنة (٧٦٤ هـ)- رسالةٌ عنوانها «الردُّ على (شيخِ الإسلامِ) ابنِ تيميَّةَ في مسألة حوادث لا أول لها» : طَبَعَها قبل بضع سنوات بعضُ مَن لا خلاقَ له (!) مِن بلديِّينا : مُغَيِّرًا بالخيانةِ- عنوانها ؛ حاذفًا منه -بوقاحةٍ- لقب (شيخِ الإسلام) -عن الغِلاف-!

فكيف يُفلحُ -باللَّهِ- هؤلاء الأجلاف؟!!

(١) **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-** :

فيه رَدٌّ لِمَا ذهبَ إليه غُلاةُ المعتزلةِ -الَّذين أنكروا كَوْنَ اللَّهِ -تعالى- عَالِمًا في الأزَل- ، وقالوا : إنَّ اللَّهَ -تعالى- لا يَعْلَمُ أفعالَ العبادِ ، حتَّى يفعلُوهَا! تعالى اللَّه عمَّا يقولون عُلُوًّا كبيرًا ، قال اللَّهُ -تعالى- : ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك : ١٤] .

(٢) **وقال -رحمه اللَّه-** :

الإشارةُ إلى ما تقدَّم من الإيمانِ بالقَدَرِ ، وسَبْقِ عِلْمِ اللَّهِ -تعالى- بالكائناتِ قبل خَلْقِها .

اللَّهِ -تَعَالَى- وَرُبُوبِيَّتِهِ[(١)]؛ كَمَا قَالَ -تَعَالَى- فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَقْدُوراً﴾ [الأحزاب: ٣٨].

فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ للَّهِ -تَعَالَى- فِي الْقَدَرِ خَصِيماً[(٢)]، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبَاً سَقِيماً؛ لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرّاً كَتِيماً[(٣)]،

---

(١) وقال -رحمه الله-:

أي: لا يتمُّ التوحيدُ والاعترافُ بالربوبيَّةِ إلاَّ بالإيمانِ بصفات اللَّه -تعالى-؛ فإنَّ مَن زَعَمَ خالقًا غير اللَّه؛ فقد أشركَ، فكيف بمَن زَعَمَ أنَّ كُلَّ أحدٍ يَخْلُقُ فعلَهُ؟! ولهذا كانت «القَدَرِيَّةُ مجوسَ هذه الأُمَّةِ».

قلتُ: وقد تقدَّم تخريج الحديثِ الوارد في هذا.

(٢) أثبتها الشيخُ أحمد محمد شاكر -رحمه اللَّه- في نُسختِهِ -هكذا-: (فويلٌ لمن صار قلبُهُ في القَدَرِ قلبًا سقيمًا)، ثم علَّق بقولِهِ:

«في المطبوعة: فويلٌ لمن ضاع له في القدر قلبًا سقيمًا!!

وهو كلامٌ لا معنى له! ثم جاء عَقِبَ ذلك: «وفي نسخة...»، ثم ذكر اللفظَ الذي هُنا.

والظاهر -عندي- أنَّ هذا تصرُّفٌ مِن أحد الناسخين؛ وجد اللفظَ غلطًا في النسخة التي ينقل عنها، ثم وجدَ نسخةً أخرى من «المتن» على الصواب؛ فأساء التصرُّف، وأثبته في صُلب الكتاب -أثناء الكلام- على أنَّه نسخة».

(٣) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-:

أي: بوهمِهِ في البَحْثِ عن البعث سِرًّا مَكْتُومًا؛ إذ القَدَرُ سِرُّ اللَّهِ في خلقِهِ؛ فهو يَرُومُ ببَحْثِهِ الاطِّلاعَ على الغيبِ، وقد قال -تعالى-: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلاَّ =

وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا[1] .

٤٩- وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ -[كما بيّن في كتابِهِ][2]- .

◻ قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :

لمَّا ذَكَرَ المُصَنِّفُ العرشَ والكرسيَّ -الَّذِي هو بين يَدَيِ العرشِ- ذَكَرَ بعد ذلك غِنَاهُ -سبحانه- عن العرشِ ، وما دون العرشِ ؛ كما قال -تعالى- : ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد : ٢٤]- ؛ ليُبيِّنَ -سبحانه- أنَّ خَلْقَهُ للعرشِ لاستوائِهِ عليه ، ليس لحاجتِهِ إليه ، بل له في ذلك حِكمةٌ اقتضَتْهُ .

ثم اعلم أنَّ الاستواءَ على العرشِ إنَّمَا حَصَلَ بعد خلقِ السمواتِ والأرضِ -كما قال -تعالى- : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤]- ، و﴿ثُمَّ﴾ -هنا- للترتيبِ ، لا لمجردِ العطفِ ؛ كما قال الناظمُ[3] :

= مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجنّ : ٢٦-٢٧] .

(١) **وقال -رحمه الله-** :

أي : في القَدَرِ أَفَّاكًا أثيمًا ؛ أي : مأثومًا . اهـ «شرح» [(ص ٢٧٧)] .

(٢) زيادةٌ مِن نقلِ الإمامِ ابنِ القيِّمِ عن المصنِّفِ في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص ١٥٦) ؛ فقد نقلَ نصَّ ديباجة «المتن» ، ثم مواضع مِنْهُ (ص ٣٣-٤٩) -قائلاً في أول نقلِهِ- :

(قولُ أبي جعفرٍ الطحاويِّ -إمام الحنفيَّةِ في وقتِهِ- في الحديث ، والفقه ، ومعرفةِ أقوالِ السلفِ في «العقيدةِ» التي له -وهي معروفةٌ عند الحنفية- . . .) .

(٣) هو يحيى بن يوسف الصَّرْصَريُّ ؛ المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) -ترجمتُهُ في «البداية =

قَضَى خَلْقَهُ ثُمَّ اسْتَوَى فَوْقَ عَرْشِهِ ... وَمِنْ عِلْمِهِ لَمْ يَخْلُ فِي الأَرْضِ مَوْضِعُ

وأمّا معنى الاستواء -في لُغةِ العربِ الَّتِي نَزَلَ بها القرآنُ- ؛ فهو : العُلُوُّ والارتفاعُ والاستقرارُ والصُّعودُ[1] ، كما ذَكَرَ ذلك ابنُ القيِّم بقولِه [رقم : ١٣٥٣ - فما بعد] :

وَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ ... قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَّانِ

مِنْهَا اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلاَ وَكَذَلِكَ ارْ ... تَفَعَ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ

وَكَذَاكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ ... وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْبَانِ

يَخْتَارُ هَذَا الْقَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ ... أَدْرَى مِنَ الجَهْمِيِّ فِي الْقُرْآنِ

وَالأَشْعَرِيُّ[2] يَقُولُ تَفْسِيرُ ﴿اسْتَوَى﴾ ... بِحَقِيقَةِ اسْتَوْلَى مِنَ الْبُهْتَانِ

= والنهاية» (١٣/٢١١)- .

وقد نقل بعضًا من قصيدتِهِ الإمامُ ابن قيِّم الجوزيَّةَ في «اجتماعِ الجيوش الإسلاميَّة» (ص ٢٠٠) ، ومنها هذا البيت .

(١) وكلُّها بمعنًى -عدا الاستقرار- ؛ فلها معنًى زائدٌ على العُلُوّ .

ومعنى (استوى) -المتعلّق باللَّهِ-تعالى- أدقّ من معنى (استوى) اللغويِّ -المَحْض- ؛ وفي «صحيح البخاري» (١٣/٤٠٣ - «الفتح») عن أبي العاليةِ ومجاهدٍ -مِن أئمّة السلف-في تفسير ﴿استوى﴾- : «علا وارتفع» .

وانظر : «العُلُوّ للعليِّ العظيم» (٢/١١٥٠ - الوطن) .

(٢) أي : المتمشعِر ؛ وليس أبا الحَسَن الأشعريَّ -نفسَهُ-!

فإنّ قولَ أبي الحَسَن في كتبِهِ وتصانيفِهِ موافقٌ لاعتقادِ أهلِ الحقّ ؛ كما في «المقالات» ، =

نُـــونُ الْيَهُـــودِ وَلاَمُ جَهْمِــيٍّ هُمَــا فِــي وَحْــيِ رَبِّ الْعَــرْشِ زَائِدَتَـــانِ[1]

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

اعلـم أنَّ العَـرْشَ خَلْقٌ عظيـمٌ جـدًّا -كمـا دلَّـت عليـه الآيـاتُ القرآنيـةُ ، والأحـاديثُ النبويـةُ- ، ولذلـك أضافَـهُ -تعـالى- إلـى نفسِـهِ فـي قولِـهِ : ﴿ذو العرش﴾ [غافر : ١٥] .

وفيه آياتٌ أُخَرُ تَجِدُهَا في «الشرح» [(ص ٢٧٧)] .

وهو -لُغَةً- : سريرُ المَلِكِ .

ومن أوصافِهِ في القرآن : ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَة﴾ [الحاقة : ١٧] ، وأنَّه على الماءِ[2] .

وفي السُّنَّةِ : أنَّ أَحَدَ حملةِ العرشِ ما بين شَحْمَةِ أُذُنِهِ إلى عاتِقِهِ مسيرةُ سبعمائةِ عامٍ ، وأنَّ له قوائمَ ، وأنَّه سقفُ جنَّةِ الفردوسِ .

جاء ذلك في أحاديثَ صحيحةٍ ؛ مذكورةٍ في «الشرح» [(ص ٢٧٨)] .

وذلك -كُلُّـه- ممَّا يُبطِلُ تأويلَ العرشِ بأنَّه عبارةٌ عن المُلْكِ وسَعَةِ

= و«الإبانة» ، ومخالفٌ -في الوقتِ نفسِهِ- لكثيرٍ مِن المنتسبين إليه -اسمًا ، لا عقيدةً-!

ولبعضِ إخواننا العراقيِّين -الأفاضل- كتابٌ بعنوان «بين أبي الحسن الأشعريِّ ، والمنتسبين إليه» ، وهو مطبوعٌ .

(١) «النونية» (١٩٣٠) .

(٢) كما في قولِهِ -تعالى- : ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود : ٧] .

السلطان!

وأمَّا الكرسيُّ ؛ ففيهِ قولُهُ -تعالى- : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

والكرسيُّ هو الذي بين يَدَي العرشِ .

وقد صحَّ عن ابن عباس -موقوفًا عليه-من قولِهِ- : «الكرسيُّ موضعُ القدمَيْنِ ، والعرشُ لا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إلاَّ اللَّهُ -تعالى-» ، وهو مُخرَّجٌ في كتابي «مختصر العلو» - للذهبي -يسَّرَ اللَّهُ طبعَهُ-[1] .

ولم يصِحَّ فيه -مرفوعًا- سوى قولِهِ -عليه الصلاة والسلام- : «ما السماواتُ السبعُ في الكرسيِّ إلاَّ كحَلْقَةٍ مُلقاةٍ بأرضِ فلاةٍ ، وفَضْلُ العرشِ على الكرسيِّ كفضلِ تلك الفلاةِ على تلك الحلقةِ» .

وذلك مما يُبطِلُ -أيضًا- تأويلَ الكرسيِّ بالعِلْمِ .

ولم يصِحَّ هذا التأويلُ عن ابن عباسٍ -كما بيَّنتُهُ في «الصحيحة» (١٠٩)[2]- .

---

(١) وقد طُبِعَ -ولِلَّهِ الحمدُ- .

فانظر (ص ١٠٢) -منه- .

وفي كتابي «النُّكتُ السلفية على شرح العقيدة الطحاويّة» (ق ٣٢٠ - الأصل) : مناقشةٌ مطوّلةٌ لبعضِ المعاصرين في هذه المسألةِ .

(٢) وفيه تخريجُ الحديث الأخير -هنا- .

وفي «الضعيفة» (٣٠٧/٢) -أيضًا- بيانٌ آخر لضعفِ أثرِ ابن عباس -المُشار إليه .

٥٠- وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْ الْعَرْشِ، وَمَا دُونَهُ(١).

□ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

قال الشارحُ -رحمه اللَّه-تعالى- [(ص ٢٨٠)] : وإنَّما قال الشيخُ -رحمه اللَّه- هذا الكلامَ -هنا- ؛ لأنَّه لَمَّا ذَكَرَ العَرْشَ والكُرسيَّ ، ذَكَرَ بعد ذلك غِنَاهُ -سبحانه- عن العرشِ ، وما دون العرشِ ؛ ليُبيِّنَ أنَّ خلقَهُ العرشَ لاستوائِهِ عليه ، ليس لحاجتِهِ إليه ، بل له في ذلك حكمةٌ اقتضَتْهُ .

وكونُ العَالِي فوقَ السَّافلِ ، لا يلزمُ أَنْ يكونَ السَّافلُ حاويًا للعالي مُحيطًا به ، حَاملاً له ، ولا أَنْ يكونَ الأعلى مُفتقرًا إليها .

فالربُّ -تعالى- أعظمُ شأنًا -وأجلُّ- من أَنْ يَلْزَمَ من عُلُوِّهِ ذلك ، بل لوازمُ علوِّهِ من خصائصِهِ ، وهي حملُهُ بقدرتِهِ للسَّافلِ ، وفقرُ السَّافلِ ، وغِنَاهُ هو -سبحانه- عن السَّافلِ ، وإحاطتُهُ -عز وجل- به ؛ فهو فوق العرشِ ، مع حمله بقدرتِهِ للعرشِ وحَمَلَتِهِ ، وغِنَاهُ عن العرشِ ، وفقرِ العرشِ إليه ، وإحاطتِهِ بالعرشِ ، وعدمِ إحاطةِ العرشِ به ، وحصرِهِ للعرشِ ، وعدمِ حصرِ العرشِ له .

وهذه اللوازمُ مُنتفيةٌ عن المخلوقِ .

ونفاةُ العلوِّ -أهلُ التعطيلِ- لو فَصّلوا بهذا التفصيل ، لهُدُوا إلى سَواءِ

---

(١) قال الشيخُ أحمد محمد شاكر -رحمه اللَّه- :

في المطبوعة : (وما دونه منه) ، وزيادة : (منه) لا موضع لها ، ولا معنى -هنا- .

والظاهر أنَّها من تخليط الناسخين .

ولم يذكرها الشارح [(ص ٢٨٠)] حين شرح هذه الجملة .

السبيل ، وعلموا مطابقةَ العقلِ للتنزيل ، ولسلكوا خَلْفَ الدليل ، ولكنْ : فارقوا الدليل ، فضَلُّوا عن سواءِ السبيل .

والأمرُ في ذلك ؛ كما قال الإمام مالكٌ -رحمه اللّه-لمَّا سُئِلَ عن قولِهِ -تعالى- : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، وغيرِها- : كيف استوى؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول[١] .

٥١- مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ -وَفَوْقَهُ[٢]-، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

---

(١) رواه اللالكائي في «السنة» (٦٦٤) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٠٨) .

وجوّد إسنادَهُ الحافظُ ابن حجرٍ في «فتح الباري» (١٣/٤٠٦-٤٠٧) .

(٢) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللّه-** :

اختلفَتِ النُّسخُ في هذه الكلمةِ (وفوقه) : ففي نسخةِ الشارحِ -كما ترى- ، وكذلك في مخطوطَتَي (أ ، ب) ، ومطبوعة الشيخ ابن مانع .

وفي مخطوطة (ج) ، ومطبوعة (خ) : (فوقه) ؛ بحذفِ الواو العاطفةِ .

وشذَّت مخطوطةُ (غ) ؛ فوقعَ فيها : (وبما فوقه)! ولا شَكَّ في شذوذِهَا هي ، والتي قبلها -روايةً ، ومعنًى- :

- أمَّا الروايةُ : فلمخالفتِهَا لأكثرِ النسخِ .

- وأمَّا المعنى : فقد بيَّنَهُ الشارحُ بقوله (ص ٣١٤) : «والنسخةُ الأولى هي الصحيحةُ» ، ومعناها : أنَّه -تعالى- محيطٌ بكلِّ شيءٍ ، وفوقَ كلِّ شيءٍ .

ومعنى الثانيةِ : أنَّه محيطٌ بكلِّ شيءٍ فوقَ العرشِ .

وهذه - واللّه أعلمُ - ؛ إمَّا أنْ يكونَ أسقطَهَا بعضُ النساخِ -سهوًا- ، ثُمَّ استنسخَ بعضُ النَّاسِ من تلك النسخةِ ، أو أنَّ بعضَ المُحرِّفِينَ الضَّالِّينَ أسقَطَها قَصْدًا للفسادِ ، وإنكارًا =

٥٢- وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً؛ إِيمَاناً وَتَصْدِيقاً وَتَسْلِيماً.

٥٣- وَنُؤْمِنُ بِالْمَلائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

٥٤- وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ؛ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.

☐ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-:**

وليس التَّصديقُ والاعترافُ -فقط- كَافِيَيْن في الإسلامِ والإيمان -اللَّذَيْنِ أمَرَ اللَّهُ ورسولُهُ بهما-؛ فالإسلامُ والإيمانُ -اللَّذَان عليهما مدارُ النَّجاةِ- هما المذكوران في حديثِ جبريلَ -المشهورِ-عليه السلام- المُتضمِّنُ للتصديقِ،

= لصفةِ الفَوْقيَّةِ!

وإلاَّ؛ فقد قَامَ الدليلُ على أنَّ العرشَ فوقَ المخلوقاتِ، وليس فوقَهُ شيءٌ من المخلوقاتِ؛ فلا يبقى لقولِهِ: (محيط) -بمعنى: محيطٌ بكلِّ شيءٍ فوقَ العرشِ-والحالةُ هذه- معنًى؛ إذ ليس فوقَ العرشِ من المخلوقاتِ ما يحيطُ به، فتعيَّن ثبوتُ الواوِ، ويكونُ المعنى: أنَّه -سبحانه- محيطٌ بكلِّ شيءٍ، وفوقَ كُلِّ شيءٍ».

قلتُ: وقد نقلَ الإمامُ ابن القيِّم في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص ١٥٦) هذه الفقرةَ عن المُصنِّفِ، بلفظ: (وفوق كُلِّ شيءٍ)... ونحوه في (ص ١٣٩) -منه-.

ونقلها -كذلك- العلاَّمة الشيخ حمود التويجري -رحمه الله- في «إثبات عُلُوِّ اللَّهِ، ومباينته لخلقه» (ص ٩١-٩٢).

والإقرار، والعمل[1] .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

قال الشارحُ [(ص ٣١٣)] : يشيرُ الشيخُ -رحمه اللَّه- إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ واحدٌ، وأنَّ المسلمَ لا يخرجُ من الإسلامِ بارتكابِ الذّنْبِ -ما لم يستحِلَّهُ- .

والمرادُ بقولِهِ : (أهل قبلتنا) ؛ مَن يدَّعِي الإسلامَ، ويستقبلُ الكعبةَ، وإنْ كان من أهلِ الأهواءِ[2] -أو من أهلِ المعاصي- ما لم يُكذِّبْ[3] بشيءٍ مِمَّا جاءَ به الرسولُ ﷺ .

٥٥- وَلاَ نَخُوضُ فِي اللَّهِ، وَلاَ نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ.

٥٦- وَلاَ نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلاَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّداً -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

---

(١) وهذا هو نَهْجُ أهلِ السُّنَّةِ السَّنيَّةِ ؛ ردًّا على أصحابِ المناهجِ البدعيَّةِ -مِن المرجئةِ والخوارجِ- .

وانظر رسالتي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ١٥ وما بعدها) -طبع فلسطين- .

(٢) فهو -كذلك- ليس من أهل السُّنَّةِ .

فكلُّ مَن كان مِن (أهل السُّنَّةِ) : فهو مِن (أهلِ القِبلةِ) ؛ ولا عكس .

(٣) أو يجحدُ، أو يستحلّ، أو . . أو . . إلى أخِرِ أنواعِ الكفرِ المعروفةِ عند أهلِ السنة .

وانظر -أيضًا- رسالتي «التبصير» (ص ٦٥ وما بعدها) .

وَهُوَ كَلاَمُ اللَّهِ -تَعَالَى- لاَ يُسَاوِيهُ شَيْءٌ مِنْ كَلاَمِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَلاَ نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلاَ نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

إنَّ من أكبرِ الفتنِ الَّتي أصابَتْ بعضَ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ -بسببِ عِلْمِ الكلامِ- أنَّه انحرفَ بهم عن الإيمانِ بأنَّ القرآنَ الكريمَ هو كلامُ ربِّ العَالَمِينَ -حقيقةً-لا مجازًا- .

أمَّا المعتزلةُ -الَّذِين يقولون : بأنَّه مخلوقٌ- ؛ فأَمْرُهُم في ذلك واضحٌ مَفْضُوحٌ!

لكِنْ هناك طائفةٌ تنتمي إلى السُّنَّةِ[1] ، وتردُّ على المعتزلةِ هذا القولَ -وغيرَهُ- مِمَّا انحرفوا فيه عن الإسلامِ ، أَلاَ وهم الأشاعرةُ والماتُريديةُ ؛ فإنَّهم -في الحقيقةِ- موافقون للمعتزلةِ في قولِهم بخَلْقِ القرآنِ ، وأنَّه ليس من قولِ ربِّ العالَمِين!

إلاَّ أنَّهم لا يُفْصِحون بذلك[2] ، ويتستَّرُون وراءَ تفسيرِهِم للكلامِ الإلهي

---

(١) (هي) تنتمي إلى السنَة! ولا يلزمُ -ضرورةً- أن يكونَ حالُها -حقًّا- كذلك!!

وهذا هو الواقع!!!

فقد قال فضيلةُ الشيخ أحمد بن سعد الغامدي في «التعليقات الجليّة» (ص ٣٧) :

«والأشاعرة اختلفوا مع أهل السنة والجماعة في أكثر من ست عشرة مسألة ، ويزعُمون أنهم أهل السنة والجماعة!» .

(٢) إلاَّ فَلْتَةً!!

=

بأنَّه كلامٌ نَفْسِيٌّ قديمٌ ، غيرُ مسموعٍ من أحدٍ من الملائكةِ والمرسَلِينَ ، وأنَّه -تعالى- لا يتكلَّمُ إذا شاءَ ، وأنَّه مُتَكَلِّمٌ منذُ الأزلِ .

وقد رأيتُ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمه اللَّه-تعالى- بحثًا هامًّا في إبطالِ تفسيرِهِم -هذا- ؛ فقالَ -بعد أنْ أثبتَ قِدَمَ الكلامِ- :

«والكلامُ صفةُ كمالٍ ؛ فإنَّ مَن يتكلَّمُ أكملُ مِمَّن لا يتكلَّمُ ، كما أنَّ مَن يعلَمُ ويَقْدِرُ أكملُ مِمَّن لا يعلمُ ولا يقدِرُ ، والذي يتكلَّمُ بمشيئتِهِ وقُدرتِهِ أكملُ مِمَّن لا يتكلَّمُ بمشيئتِهِ وقُدرتِهِ ، وأكملُ مِمَّن يتكلَّمُ بغيرِ مشيئتِهِ وقدرتِهِ -إنْ كان ذلك معقولاً- .

ويُمكِنُ تقريرُها على أصولِ السَّلَفِ بأنْ يُقَالَ :

إمَّا أنْ يكونَ قادرًا على الكلامِ ، أو غيرَ قادرٍ ؛ فإنْ لم يكُنْ قادرًا : فهو الأخرسُ ، وإنْ كان قادرًا -ولم يتكلَّمْ- : فهو السَّاكِتُ .

وأمَّا الكُلاَّبيةُ [-متبوع الأشاعرةِ في هذه المسألةِ-] : فالكلامُ -عندهم- ليس بمقدورٍ! فلا يُمكِنُهُم أنْ يحتجُّوا بهذه .

فيقال : هذه قد دلَّتْ على قِدَمِ الكلامِ ، لكنْ ؛ مدلولُها قِدَمُ كلامٍ مُعيَّنٍ بغيرِ قدرتِهِ ومشيئتِهِ؟ أم مدلولُها أنَّه لم يزَلْ مُتكلِّمًا بمشيئتِهِ وقدرتِهِ؟

والأول : قولُ الكُلاَّبيةِ .

= كما قال البيجوري في «شرح جوهرة التوحيد» (٦٤-٦٦) : «يمتنع أن يُقال : إن القرآن مخلوق ؛ إلا في مقام التعليم»!!

سبحانك اللَّهمَّ -يا عظيم- . . .

والثاني : قولُ السَّلَفِ ، والأئمَّةِ ، وأهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ .

فيُقال : مدلولُها الثاني ، لا الأولُ ؛ لأنَّ إثباتَ كلامٍ يقومُ بذاتِ المُتكلِّمِ -بدون مشيئتِهِ وقدرتِهِ- غيرُ معقولٍ ولا معلومٍ ، والحُكْمُ على الشيءِ فرعٌ عن تصوُّرِهِ .

فيُقالُ للمُحتجِّ بها : لا أنتَ -ولا أحدٌ من العقلاءِ- يَتصوَّرُ كلامًا يقومُ بذاتِ المتكلِّمِ بدون مشيئتِهِ وقدرتِهِ ، فكيف تُثبِتُ بالدليلِ المعقولِ شيئًا لا يُعْقَلُ؟!

وأيضًا ؛ فقولُكَ : «لو لم يتَّصِفْ بالكلامِ لاتَّصَفَ بالخَرْسِ والسُّكوتِ»! إنَّما يُعقَلُ في الكلامِ بالحروفِ والأصواتِ ؛ فإنَّ الحيَّ إذا فَقَدَها لم يكُنْ مُتكلِّمًا ؛ فإمَّا أَنْ يكونَ قادرًا على الكلامِ ولم يتكلَّمْ : وهو الساكتُ ، وإمَّا أَنْ لا يكونَ قادرًا عليه : وهو الأخرسُ .

وأمَّا ما يَدَّعونَهُ من الكلامِ النفسيِّ ؛ فذاكَ لا يُعقَلُ : أنَّ مَن خَلاَ عنه ، كَانَ ساكتًا أو أخرسَ ، فلا يدلُّ بتقديرِ ثبوتِهِ على أنَّ الخَاليَ عنه يجبُ أَنْ يكونَ ساكتًا أو أخرسَ .

وأيضًا ؛ فالكلامُ القديمُ النفسانيُّ -الَّذي أَثْبَتُّمُوهُ- لم تُثْبِتُوا ما هو! بل ولا تَصَوَّرْتُمُوهُ!!

وإثباتُ الشيءِ فرعُ تصوُّرِهِ ؛ فمَن لم يتصوّرْ ما يُثبِتُهُ : كيف يجوزُ أنْ يُثبِتَهُ؟!

ولهذا كان أبو سعيدِ ابنُ كُلاَّب -رأسُ هذه الطائفةِ -يعني الأشاعرة- ،

وإمامُها في هذه المسألةِ- لا يذكرُ في بيانِهَا شيئًا يُعقَلُ، بل يقولُ: هو معنًى يناقِضُ السُّكوتَ والخَرْسَ!

والسُّكوتُ والخَرْسُ إنَّما يُتصوَّرَانِ إذا تُصُوِّرَ الكلامُ؛ فالساكتُ هو السَّاكتُ عن الكلامِ، والأخرسُ هو العاجزُ عنه، أو الذي حصلَتْ له آفةٌ في محلِّ النطقِ تمنعُهُ عن الكلامِ، وحينئذٍ لا يُعرَفُ الساكتُ والأخرسُ حتَّى يُعرَفَ الكلامُ، ولا يُعرَفُ الكلامُ حتَّى يُعرَفَ الساكتُ والأخرسُ.

فتبيَّنَ أنَّهم لم يتصوَّرُوا ما قالُوهُ ولم يُثبِتُوهُ، بل هم في الكلامِ يُشبِهُون النَّصارَى في (الكلمةِ)[1]، وما قالُوهُ في (الأقانيمِ)[2]، و(التثليثِ)، و(الاتِّحادِ)؛ فإنَّهم يقولون ما لا يَتصوَّرُونَهُ ولا يُبيِّنُونَهُ، والرسلُ -عليهم السلام- إذا أخبَرُوا بشيءٍ -ولم نتصوَّرْهُ- وَجَبَ تصديقُهُم.

وأمَّا ما يَثْبُتُ بالعقلِ؛ فلا بُدَّ أَنْ يتصوَّرَهُ القائلُ به، وإلاَّ كان قد تكلَّمَ بلا عِلْمٍ، فالنَّصارى تَتكلَّمُ بلا عِلْمٍ؛ فكان كلامُهُم متناقضًا، ولم يحصُلْ لهم قولٌ معقولٌ.

كذلك مَن تكلَّمَ في كلامِ اللَّه -تعالى- بلا عِلْمٍ- كانَ كلامُهُ مُتناقضًا، ولم يَحْصُلْ له قولٌ يُعْقَلُ.

---

(١) أي: في عدم إدراكهم لها، وهو -رحمه اللَّه- يُشيرُ إلى قولهِ -تعالى-: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ..﴾ [النساء: ١٧١].

(٢) مفردها: (أُقنوم)، وهو (الأصلُ).

ومُرادُ شيخِ الإسلامِ -هنا- زعمُهم أن الأب، والابن، والروح القدس: (إله واحد)؛ يعني: ١ + ١ + ١ = ٣، فـ ٣ = ١ و ١ = ٣ !! فكيف هذا يكون؟!!

ولهذا؛ كانَ مِمَّا يُشَنَّعُ به على هؤلاءِ: أنَّهم احتجُّوا في أصلِ دينِهم، ومعرفةِ حقيقةِ الكلامِ - كلامِ اللّهِ، وكلامِ جميعِ الخلقِ- بقولِ شاعرٍ نصرانيٍّ -يُقالُ له: الأخطلُ-(١):

إنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤادِ وإنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ على الفُؤادِ دَلِيلاً

وقد قالَ طائفةٌ: إنَّ هذا ليس من شعرِهِ(٢)!

وبتقديرِ أَنْ يكونَ من شعرِهِ: فالحقائقُ العقليَّةُ -أو مُسمَّى لفظِ (الكلامِ)

---

(١) هو غِيَاث بن غوث التَّغْلِبي، المتوفى (سنة ٩٠ هـ).

انظر ترجمتَهُ في «الأغاني» (٨/٢٨٠) لأبي الفَرَج الأصبهاني، و«خزانة الأدب» (١/٢١٩-٢٢١) للبغدادي، و«البداية والنهاية» (٩/٩٧) لابن كثير.

(٢) ورحِمَ اللّهُ مَن قال -ويُنسبُ لابن تيميَّةَ-:

قُبْحًا لِمَنْ نَبَذَ القُرانَ وَرَاءَهُ وَإذَا اسْتَدَلَّ يَقُولُ قَالَ الأَخْطَلُ

كما في «المنظومة اللاميّة في الأصول الاعتقادية» (رقم: ٩ - بتعليقي) -المنسوبة لشيخ الإسلام ابن تيميَّةَ-.

ونقلَ العلامةُ أحمدُ بنُ عبدِ اللّهِ المرداوي في «اللآلئ البهيّة شرح المنظومة اللاميّة» (ص ٧٩) ما ينقضُ أصلَ هذا الشعرِ، والاستدلالِ به؛ فقال:

«قال الموفَّق: سألتُ شيخَنا في العربيةِ أبا الخشّاب عن هذا البيتِ؛ فقال: فتَّشْتُ دواوينَ الأخطلِ القديمةِ، فلم أرَ هذا البيتَ فيها! وإنَّما وجدتُ:

إنَّ البيانَ لفي الفؤادِ...

فحرَّفوه إلى آخرِه، واللّهُ أعلمُ».

الَّذي يَتَكلَّمُ به جميعُ بني آدمَ- لا يُرْجَعُ فيه إلى قولِ ألفِ شاعرٍ فاضلٍ ، دَعْ أَنْ يكونَ شاعرًا نصرانيًا اسمه الأخطلُ . . .» ، انتهى ملخصًا من «مجموع الفتاوى» (٢٩٤/٦-٢٩٧) .

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

اعلم أنَّ القائلِينَ بخلقِ القرآنِ أشهرُهُم طائفتان[1] :

إحداهما : المعتزلةُ ؛ فإنَّهم يقولون : القرآنُ -الَّذي جاءَ به جبريلُ- هو كلامُ اللَّه -حقيقةً- ، ولكنَّه مخلوقٌ .

والثانية : المتكلمون -من الكُلاَّبيةِ وأتباعِهم- ؛ فهم يقولون : كلامُ اللَّهِ معنًى واحدٌ قائمٌ بنفسِهِ -تعالى- ؛ إنْ عبَّرَ عنه بالعِبْرانيَّةِ صَارَ توراةً ، وإنْ عبَّرَ عنه بالسُّريانيَّةِ صَارَ إنجيلاً ، وإنْ عبَّرَ عنه بالعربيَّةِ صَارَ قُرآنًا .

وهذه الخرافةُ يعتقدونها دينًا يَدينون اللَّهَ به ، وهم يوافقون المعتزلةَ في أَنَّ القرآنَ -الَّذي جاءَ به جبريلُ- مخلوقٌ ، إلاَّ أنَّ المعتزلةَ يقولون : هو كلامُ اللَّهِ -حقيقةً- ، والكُلاَّبيةُ وأتباعُهُم يقولون : هو عبارةٌ وحكايةٌ عن كلامِ اللَّهِ .

فعلى قولِ هؤلاءِ الكُلاَّبيةِ -وأتباعِهِم- ؛ يكونُ النَّبيُّ -عليه السلام- لم يُبَلِّغْ كلامَ اللَّهِ ، وإنَّما بَلَّغَ ما يَدُلُّ عليه ، وما هو حكايةٌ عنه!

وفي هذا إنكارٌ للرسالةِ ؛ لأنَّ الرسولَ إنَّما يُبَلِّغُ كلامَ المُرْسِلِ ، وقد ألزمَهُم أهلُ السُّنَّةِ بذلك :

---

(١) أصلُ الكلامِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (١٢١/١٢) .

قال ابنُ القيِّمِ في «النونية» [برقم : ٦٩٩ و ٧٠٠] :

وَإِذَا انْتَفَتْ صِفَةُ الكَلاَمِ كَذَلِكَ الْـ ... إِرْسَالُ مَنْفِيٌّ بِلاَ فُرْقَانِ

فَرِسَالَةُ الْمَبْعُوثِ تَبْلِيغُ كَلاَ ... مَ الْمُرْسِلِ الدَّاعِي بِلاَ نُقْصَانِ

. . . إلى آخرِ ما ذكرَهُ من الأبياتِ العظيمةِ التي يُعَضُّ عليها بالنَّواجذِ .

ومِن أَعْجَبِ العَجَبِ ؛ أَنْ يتذاكرَ العَالِمُ -من أتباعِ الكُلاَّبيةِ- في مثل هذه الأبحاث ؛ فإذا مَرَّ ذِكْرُ الجهميةِ والمعتزلةِ قال : إنَّهم قد انقرضُوا[1] ، ولم يبقَ لهم ولا لعقائدِهِم عينٌ ولا أثرٌ! ولم يَدْرِ المسكينُ أنَّه هو وارثُ التَّجهُّمِ والاعتزالِ ، وأنَّ مُعْتَقَدَهُ مُعْتَقَدُهُم -سواءً بسواءٍ- .

٥٧- وَلاَ نُكَفِّرُ أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ[2] مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

---

(١) كما هو قولُ كثيرٍ مِن الدعاةِ (!) المعاصرين ؛ في مُباحثيهم مَعَنَا حولَ العقيدةِ ، والردِّ على الفِرَقِ المنحرفةِ عنها!

(٢) نقلَ صاحبُ كتابِ «فصول من السياسة الشرعيّة في الدعوةِ إلى اللَّهِ» (ص ٢٠٠-٢٠١) عن سماحةِ أُستاذِنا العلاَّمةِ الإمامِ عبد العزيز بن بازٍ -رحمه اللَّهُ- قولَهُ -عن مُحاضرةٍ مُسجَّلةٍ- :

«المرادُ بـ(ذنب) ؛ أي : دون الشركِ ، أي : المعاصي ، هذا قولُ أهلِ السنة والجماعةِ : أنَّه لا يُكَفَّرُ مسلمٌ بذنبٍ -دون الشرك- ؛ كالزنى والسرقة .

وهذا ردُّهم على الخوارجِ .

والطحاويُّ مصيبٌ بذلك القولِ .

وأهلُ السنةِ والجماعةِ لا يرضَوْنَ عن قولِ الخوارجِ بأنَّ العاصيَ يُخلَّدُ في النارِ . =

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

المرادُ بـ(أهلِ القبلةِ) : هم المُوحِّدون اللَّهَ في عبادتِهِ ؛ المخلصون لـه في معاملتِهِ ، العاملون بمعنى كلمـةِ التوحيـدِ -ظاهرًا وباطنًا- ، المصدِّقون لرسولِ اللَّه في جميعِ ما أخبرَ به ، المُمْتَثِلُون أمرَهُ ، الذين لم يأتوا بما يُناقِضُ (لا إله إلاَّ اللَّه) .

وإلى هذا المعنى أشَارَ المُصنِّفُ بقوله -سابقًا- : (**ونُسَمِّي أهـــلَ قِبلتنـــا مُسلمين مُؤمنين ؛ ما داموا بما جاء به النبيُّ مُعترفين ، وله بكُلِّ ما قاله وأخـــبر مُصَدِّقين**) ؛ لأنَّنا نعتقدُ أَنَّ المرادَ الإيمانُ الكاملُ ؛ المتضمِّنُ للاعتقادِ والإقرارِ والعملِ .

ومـرادُ الشـيخِ -رحمـه اللَّـه-بهـذا الكـلام- الـردُّ علـى الخـوارجِ القـائلِينَ بالتَّكفيرِ بكلِّ ذنبٍ .

□ **وقال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-** :

مرادُهُ -رحمه اللَّه- : أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ لا يُكفِّرونَ المسلمَ المُوحِّدَ المؤمنَ باللَّهِ واليومِ الآخرِ بذنبٍ يرتكبُهُ -كالزِّنى ، وشُرْبِ الخمرِ ، والرِّبا ،

= وكُلُّ كتبِ عقائدِ أهلِ السنةِ يُنَبَّهُ فيها إلى هذه النقطةِ .

وهذه عقيدةُ السلفِ ، ومَن خرجَ عن هذا ؛ فهو من عقيدةِ الخوارجِ والمعتزلةِ» .

ثم سُئِلَ سماحتُهُ -رحمه اللَّهُ- :

هل يدخلُ ضمن هذه القاعدةِ الحكَّامُ والمحكومون؟ أم أنَّها خاصَّةٌ بالمحكومين؟

فأجابَ -يرحمُهُ اللَّهُ- : «يدخلُ في هذه القاعدةِ الجميعُ ؛ الحُكَّامُ ، والمحكومون» .

وعُقُوق الوالدَيْنِ ، وأمثالِ ذلك- ما لم يستحِلَّ ذلك ؛ فإنِ استحلَّهُ كَفَرَ ؛ لكونهِ بذلك مُكذِّبًا للَّه ولرسولِهِ ، خارجًا عن دينِهِ .

أمَّا إذا لم يستحِلَّ ذلك : فإنَّه لا يَكْفُرُ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ، بل يكونُ ضعيفَ الإيمانِ ، وله حُكْمُ ما تعاطَاهُ من المعاصي في التَّفسيقِ ، وإقامةِ الحدودِ -وغيرِ ذلك- حسبَمَا جاءَ في الشرعِ المُطهَّرِ- .

وهذا هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ؛ خلافًا للخوارجِ والمُعتزلةِ -ومَن سَلَكَ مسلَكَهُم الباطلَ- ؛ فإنَّ الخوارجَ يُكفِّرونَ بالذنوبِ ، والمعتزلةَ يجعلونَهُ في منزلةٍ بين المنزلتَينِ -يعني بين الإسلامِ والكفرِ في الدنيا- ، وأمَّا في الآخرةِ ؛ فيتَّفقون مع الخوارجِ بأنَّه مُخلَّدٌ في النَّارِ!

وقولُ الطائفتَينِ باطلٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ ، وإجماعِ سَلَفِ الأُمَّةِ .

وقد الْتَبَسَ أمرُهُما على بعضِ النَّاسِ ؛ لقِلَّةِ علمِهِ .

ولكنَّ أمرَهُما -بحمدِ اللَّهِ- واضحٌ عند أهلِ الحقِ -كما بَيَّنَّا- .

وباللَّه التوفيق .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه-** :

يعني : استحلالاً قلبيًا[١] اعتقاديًا ، وإلاَّ فكلُّ مُذنِبٍ مُستحِلٌّ لذنبهِ

---

(١) باعتبار القلبِ هُوَ الأصلَ في حقيقةِ الكفرِ والإيمانِ ؛ فقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللَّهُ- في «مجموع الفتاوى» (١٤/١٢٠) : «وما كان كفرًا مِن الأعمالِ الظاهرةِ -السجودِ للأوثان ، وسبِّ الرسولِ ، ونحوِ ذلك- ؛ فإنَّما ذلك لكونهِ مستلزمًا لكفرِ الباطنِ» .

عَمَلِيًّا ، أي : مُرتَكِبٌ له .

ولذلك ؛ فلا بُدَّ من التفريقِ بين المستحلِّ اعتقادًا ؛ فهو كافرٌ -إجماعًا- ، وبين المستحلِّ عملاً[1] لا اعتقاداً ؛ فهو مُذنبٌ يستحِقُّ العذابَ اللاَّئقَ به ، إلاَّ أَنْ يغفرَ اللَّهُ له ، ثُمَّ يُنَجِّيَهُ إيمانُهُ .

خلافًا للخوارجِ والمعتزلةِ الَّذين يحكمون عليه بالخلودِ في النَّارِ ، وإنِ اختلفوا في تسميتِهِ كافرًا ، أو مُنافقًا .

وقد نَبَتَتْ نابتةٌ جديدةٌ اتَّبعوا هؤلاءِ في تكفيرِهِم جماهيرَ المسلمين -رؤوسًا ومرؤوسِينَ- ، اجتمَعْتُ بطوائفَ منهم في سوريًا ومكةَ -وغيرِها- ، ولهم شُبهاتٌ كشُبهاتِ الخوارجِ ، مثل النصوصِ الَّتي فيها : (مَن فَعَلَ كذا ؛ فقد كَفَرَ) .

وقد سَاقَ الشارحُ -رحمه اللَّه-تعالى- طائفةً منها -هنا- [(ص ٣١٦-٣١٧)] ، ونَقَلَ عن أهلِ السُّنَّةِ -القائلينَ بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ؛ يزيدُ وينقصُ : أنَّ الذنبَ -أيَّ ذنبٍ كانَ- هو كفرٌ عمليٌّ[1] لا اعتقاديٌّ ، وأنَّ الكفرَ -عندهم- على مراتبَ : كفرٌ دون كفرٍ -كالإيمان عندهم- .

ثم ضَرَبَ على ذلك مِثالاً هامًّا ، طَالَمَا غفلَتْ عن فَهْمِهِ النَّابِتَةُ المُشارُ إليها ، فقال -رحمه اللَّه-تعالى- (ص ٣٦٣) :

«وهنا أمرٌ يَجبُ أَنْ يُتَفطَّنَ له ؛ وهو أنَّ الحُكْمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ قد يكونُ كفرًا ينقلُ عن الملَّةِ ، وقد يكونُ معصيةً -كبيرةً أو صغيرةً- ، ويكونُ كفرًا -إمَّا

---

(١) يُريدُ : أنَّهُ كفرٌ أصغر ، وهذا استعمالٌ شائعٌ في نصوص بعضِ العُلماءِ ، وإنْ كان الأسلمُ التعبيرَ بـ(كفر أصغر) ، وانظر -حول ذلك- رسالتي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٥٩) .

مجازيًّا[1] ، وإمَّا كفرًا أصغرَ -على القولَين المذكورين[2]- .

وذلك بحَسْبِ حالِ الحاكمِ ؛ فإنَّه إنِ اعتقدَ أنَّ الحُكْمَ بما أنزلَ اللَّهُ غيرُ واجبٍ ، وأنَّهُ مُخيَّرٌ فيه ، أو استهانَ به -مع تيقُّنِهِ أنَّه حُكْمُ اللَّهِ- ؛ فهذا كفرٌ أكبرُ .

وإنِ اعتقدَ وجوبَ الحُكْمِ بما أنزلَ اللَّهُ ، وعَلِمَهُ في هذه الواقعةِ[3] ، وعَدَلَ

---

(١) أي : غير حقيقي ؛ وهو (الأصغر) -نفسُهُ- : فتأمَّل .

(٢) أي : كفر ينقل عن الملَّة ، وكفر لا ينقل عن الملَّة .

(٣) هذا مُجرَّدُ بيانِ حالٍ ؛ ليس قَيْدًا ، ولا شَرْطًا ؛ وإلاَّ : فما العَدَدُ الذي يؤول الحاكم به كافرًا؟!

واقعةٌ ، أم اثنتان؟ أم عشر؟ أم مئة؟!

وهذا ما لا يستطيعون الجوابَ عنه!

وانظر كتابي : «التحذير من فتنة [الغُلُوِّ في] التكفير» (ص ٨٥-٨٩ - الطبعة الثالثة) .

ومِن الفوائد المهمَّة -في مسألة التكفير بترك الحُكْم بما أنزل اللَّهُ -قولُ فضيلة الشيخ صالح الفوزان -وفَّقه اللَّهُ- في رسالتِهِ «معنى لا إله إلاَّ اللَّهُ ؛ ومقتضاها ، وآثارها في الفرد والمجتمع» (ص ٢٧-٢٨) ؛ فقد بيَّن فيها -أوّلاً- وجوبَ «التحاكم إلى كتابِ اللَّهِ ، وترك التحاكم إلى ما عداه مِن النظم والقوانين البشريّة :

قال -تعالى- : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ .

وقال -تعالى- : ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾» .

ثم قال :

«وقد حَكَمَ سبحانَهُ بكفرِ مَن لم يحكم بما أنزلَ اللَّهُ ، وبظلمِهِ ، وفسقِهِ ، ونفى عنه =

عنه -مع اعترافِهِ بأنَّهُ مُستحقٌّ للعقوبةِ- ؛ فهذا عَاصٍ ، ويُسمَّى كافرًا كُفْرًا مجازيًّا ، أو كفرًا أصغر-[1] .

وإنْ جَهِلَ حُكْمَ اللَّهِ فيها ، مع بذلِ جهدِهِ ، واستفراغِ وُسْعِهِ في معرفةِ الحُكْمِ ، وأَخْطَأَهُ ؛ فهذا مُخْطِئٌ ؛ له أجرٌ على اجتهادِهِ ، وخطؤُهُ مَغْفورٌ .

٥٨- وَلاَ نَقُولُ: لاَ يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ[2] .

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

مرادُهُ -بهذا الكلامِ- : الردُّ على المرجئةِ -القائلين : لا يضرُّ مع الإيمانِ

= الإيمان مما يدل على أنَّ الحُكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ إذا كان الحاكم به يستبيحه ، أو يرى أنَّه أصلح مِن حكمِ اللَّهِ وأحسن ؛ فهذا كفرٌ وشركٌ : يُنافي التوحيد ، ويناقض لا إله إلاَّ اللَّهُ تمام المُناقضة -وإن كان لا يستبيح ذلك ، ويعتقدُ أنَّ حُكمَ اللَّهِ هو الذي يجب الحكم به- ، ولكن حملَهُ الهوى على مُخالفتِهِ ؛ فهذا كفرٌ أصغرُ ، وشركٌ أصغرُ : يَنْقُضُ معنى : لا إله إلاَّ اللَّهُ ، ومُقتضاها» .

(١) وقد يُقالُ -كما تقدَّمَ- : كفرًا عمليًّا ، والأَوْلى : الأوَّلُ .

(٢) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

وذلك لأنَّه مِن قولِ المُرجئةِ[أ] المؤدِّي إلى التَّكذيبِ بآياتِ الوعيدِ ، وأحاديثِهِ الواردةِ في حقِّ العُصاةِ من هذه الأُمَّةِ ، وأنَّ طوائفَ منهم يدخلون النَّارَ ، ثُمَّ يَخرجون منها بالشَّفاعةِ -أو بغيرِهَا- .

....

(أ) ولا يزالُ البعضُ (!) يُكابرُ نفسَهُ ؛ طاعنًا في شيخِنَا -رحمه اللَّهُ- بما هو منه بريء ، والحقُّ أبلجُ هنيء .
وفي كتابي «التعريف والتنبئة . .» -الذي تقدَّمت الإشارةُ إليه- بيانٌ مُفصَّل ، وتبيانٌ مؤصَّل . . .

ذنبٌ ، كما لا تنفعُ مع الكفرِ طاعةٌ- .

فهؤلاء في طَرَفٍ[1] ، والخوارجُ في طَرَفٍ ؛ فإنَّهم يقولون بكفرِ المسلمِ بكلِّ ذنبٍ ، أو بكلِّ ذنبٍ كبيرٍ .

وكذلك المعتزلةُ الَّذين يقولون : يحبطُ إيمانُهُ -كلُّهُ- بالكبيرةِ ؛ فلا يبقى معه شيءٌ من الإيمانِ .

لكنَّ الخوارجَ يقولون : يخرجُ من الإيمانِ ، ويدخلُ في الكفرِ!

والمعتزلة يقولون : يخرجُ من الإيمانِ ، ولا يدخلُ في الكفرِ!!

وهذه المقالةُ الخاطئةُ هي : المنزلةُ بين المنزلتَينِ -الَّتي هي خاصّةُ مذهبِ المعتزلةِ- ، وبقولِهم بخروجِهِ من الإيمانِ أوجبوا له الخلودَ في النَّارِ!

(**تنبيه**) : كنتُ أقرأُ في كُتُبِ المقالاتِ واختلافِ النَّاسِ في المُعتقداتِ ؛ فأَقِفُ على غُلُوِّ المعتزلةِ في عقائدِهِم ، فأرجعُ إلىٰ كُتُبِ التراجمِ ، وأبحثُ عن تراجمِ أكابرِ شيوخِهِم ؛ فأَجِدُ -فيها- الأمرَ المُنْكَرَ العجيبَ ؛ من التلاعبِ في الدِّينِ ، وانتهاكِ حرماتِهِ .

فصَّحَ -عندي- أنَّ ذلك من شُؤمِ عقائدِهِم ، وفسادِ نحلتِهِم ؛ ومَن قرأَ ترجمةَ النَّظَّامِ ، وأبي الهُذيل العلاَّف ، والماجنِ الجاحظِ[2] : عَرَفَ ذلك . . .

. . . نسألُ اللَّهَ السلامةَ .

---

(١) بتحريكِ الراء ؛ أي : المنتهى ، وبالسكون : العَيْن .

(٢) وهي بين أيدي الناس ؛ معروفةٌ عند جميع الأكياس : فلا نُسوِّد بذكرِهم القِرْطاس!

٥٩- وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ -مِنَ الْمُؤْمِنِينَ- أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ.

وَلاَ نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلاَ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ وَلاَ نُقَنِّطُهُمْ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

اِعلم أنَّ الَّذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ : أنَّهم لا يشهدون لأَحَدٍ ماتَ من المسلمين بجنَّةٍ ولا نَارٍ، إلاَّ مَن شَهِدَ له رسولُ اللَّهِ ، وأخبَرَ عنه بذلك .

ولكنَّهم يرجُونَ للمُحسِنِ ، ويخافون على المُسيءِ .

وبهذا ؛ تعلمُ ما عليه كثيرٌ من النَّاسِ -إذا ذَكَرُوا عَالِمًا ، أو أميرًا ، أو مَلِكًا -أو غيرهم- قالوا : المغفورُ له! أو ساكِنُ الجِنَانِ[1]!

وأَنْكَى من ذلك ؛ قولُهُم : نُقِلَ إلى الرفيقِ الأعلى[2]!

ولا شَكَّ أنَّ هذا قولٌ على اللَّهِ بلا عِلْمٍ ، والقولُ على اللَّهِ بلا عِلْمٍ عديلُ الشركِ ؛ كما قال -تعالى- : ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف : ٣٣] .

وأمَّا المُشرِكُ ؛ فنشهدُ له بالنَّارِ[3] ؛ لأنَّ اللَّه قال : ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ

---

(١) ومنه أيضًا -وأَشْهَرُ- : المرحوم!!

(٢) لأن الرفيق الأعلى هم : (جماعة الأنبياء الذين يسكنون أعلى عِلِّيِّين) -كما في «النهاية» (ص ٣٦٨)- لابن الأثير ؛ فهو يتضمَّن تزكيةً منهيًا عنها .

فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة : ٧٢] .

□ **قال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-** :

مرادُهُ -رحمه اللَّه- : إلاَّ مَن شَهِدَ له الرسولُ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- بالجنَّةِ -كالعشرةِ ونحوهم- كما يأتي ذلك في آخرِ كلامِهِ- .

مع العِلْمِ بأنَّ مِن عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ : الشهادةَ للمؤمنينَ والمتقينَ -على العمومِ- بأنَّهم من أهلِ الجنَّةِ ، وأنَّ الكُفَّارَ ، والمشركِينَ ، والمُنافقِينَ من أهلِ النَّارِ ، كما دلَّتْ على ذلك الآياتُ الكريماتُ ، والسُّنَّةُ المتواترةُ عن رسولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- .

ومِن ذلك : قولُهُ -سبحانه- : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ﴾ [الطور : ١٧] .

وقولُهُ -عز وجل- : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة : ٧٢] -في آياتٍ كثيراتٍ تدلُّ على هذا المعنى- .

---

(٣) لقولهِ ﷺ : «حيثُما مَرَرْتَ بقبرِ كافرٍ ؛ فبشِّرْهُ بالنَّارِ» .

وهو حديثٌ صحيحٌ ؛ وقد خرَّجَهُ شيخُنَا في «السلسلةِ الصحيحة» (١٨) .

وأمَّا قولُ بعضِ المُعاصرين (!) في حكمِهِ بتكفيرِ تاركِ الصلاةِ :

إنَّهُ كافرٌ -في الدنيا- كفرًا أكبرَ ؛ ثم هو -عند اللَّه- قد (!) يدخلُ الجنَّة -إذا عَلِمَ اللَّهُ منه إخلاصَهُ بقولِ : (لا إله إلاَّ اللَّهُ)-!!

ف . . . لا إله إلاَّ اللَّهُ . . . ما أبعدَهُ مِن قولٍ عن قولِ أهلِ السنَّةِ الحق! وما أقربَهُ من قولِ للمعتزلةِ الضالَّةِ!!

وقولُهُ -سبحانه- في الكُفارِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦].

وقولُهُ -سبحانه-: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥] -في آياتٍ أُخْرَى تدلُّ على هذا المعنى-.

وباللَّهِ التوفيقُ.

٦٠- وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا -لأَهْلِ الْقِبْلَةِ-[1].

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-:**

قال الشارحُ [(ص ٣٣٠)]: يجبُ أَنْ يكونَ العبدُ خائفًا راجيًا.

فإنَّ الخوفَ المحمودَ الصادقَ: ما حَالَ بين صاحبِهِ وبين محارمِ اللَّهِ، فإذا تجاوزَ ذلك خِيفَ من اليَأْسِ والقُنُوطِ.

والرجاءُ المحمودُ: رَجَاءُ رجلٍ عَمِلَ بطاعةِ اللَّهِ على نُورٍ من اللَّهِ؛ فهو رَاجٍ لثوابِهِ، أو رجلٌ أَذْنَبَ ذنبًا، ثُمَّ تَابَ منه إلى اللَّهِ؛ فهو رَاجٍ لمغفرتِهِ.

---

(١) نقلَ ابنُ عيسى في «شرح النونية» (١/١٦٢) عن بعضِ أهلِ العلمِ نقلَهُ هذه الفقرةَ مِن كلامِ الطحاويِّ، ثم قولَهُ -بعدُ-:

«وإنَّ اعتقادَ عدمِ حكمِ الوعيدِ في حقِّ مَن حقَّتْ عليه كلمةُ العذابِ غايةُ الأَمْنِ، ونهايةُ الكفرِ».

أمَّا إذا كان الرجلُ مُتماديًا في التفريطِ والخطايا ، يرجو رحمةَ اللَّهِ بلا عملٍ!! فهذا هو الغُرُورُ ، والتَّمنِّي ، والرَّجاءُ الكاذبُ[١] .

٦١- وَلاَ يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلاَّ بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

يريدُ بذلك الردَّ على الخوارجِ والمعتزلةِ ؛ الَّذين قالوا بخروجِهِ من الإيمانِ بارتكابِ الكبيرةِ .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

قلتُ : وأمثالُ هؤلاء -اليومَ- : الَّذين يحكمون على مُسْلِمِي البلادِ الإسلاميةِ -كلِّها-بدون استثناء- بالكفرِ ، ويُوجِبون على أتباعِهِم مُباينتَهُم ومُفاصلتَهُم ؛ تمامًا كما فعلَتِ الخوارجُ من قبلِهِم .

هداهم اللَّهُ ، وغَفَرَ لِلغُلاَةِ الَّذين كانوا السببَ في هذا الانحرافِ الخطيرِ[٢] .

---

(١) نعم ؛ واللَّهِ .

اللَّهُمَّ وفِّقْنا لمرضاتِك -علمًا وعَمَلاً- ، واغفرْ لنا ما فَرَّطْنا في جَنْبِكَ -خَلَلاً وزَلَلاً- . . .

(٢) هذا كلامُ شيخِنَا -رحمه اللَّهُ- قبلَ أكثرَ مِن ربعِ قرنٍ .

فكيف لو رأى وعايَشَ -رحمه اللَّهُ- ما يجري الآنَ في بلادِ المسلمين ؛ مِن تكفيرٍ يتبعُهُ تفجيرٌ ؛ وتدميرٌ ، وتقتيلٌ ، وتشريدٌ ، وترويعٌ -وكلُّه باسمِ الدينِ!-؟!!

لكان قولُهُ -فيهم- أشدَّ وأعظمَ . =

□ **وقال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- :**

هذا الحصرُ فيه نَظَرٌ[(١)] ؛ فإنَّ الكافرَ يدخلُ في الإسلامِ بالشهادتَين -إذا كانَ لم ينطقْ بهما- .

فإنْ كانَ ينطقُ بهما دَخَلَ في الإسلامَ بالتَّوبةِ مِمَّا أَوْجَبَ كفرَهُ .

وقد يخرجُ من الإسلامِ بغيرِ الجحودِ ، لأسبابٍ كثيرةٍ بيَّنَها أهلُ العِلْمِ في (باب حكم المُرتدِّ)[(٢)] .

= ولقد كتبتُ رسالةً موجزةً -قريبًا- بمناسبةِ بعضٍ مِن هذه التفجيراتِ -المبنيّة على ذلك التكفير عنوانها : «كلمة تذكير بمفاسد الغُلُوِّ في التكفير ، وما ينتجه من أثر خطير ؛ كالتدميرِ والتفجير» .

وقد طُبِعت طبعتَين -ولِلَّهِ الحمدُ- .

ومِن العَجَبِ (!) أنَّ بعضَ أفاضلِ المشايخِ -زادهم اللَّهُ مِن فضلِهِ- يتكلَّمون عن أخطارِ التفجير ، والتدمير ، والتقتيل -بما يُشْكَرون عليه-جزاهم اللَّهُ خيرًا- ؛ لكنهم لا يُدَنْدِنون حول الأسبابِ الرئيسة لهذا -كلِّه- ، والباعثةِ إليه ، والدافعةِ له ؛ ألاَ وهي : التكفير المنفلِت ؛ المبنيُّ على الغُلُوِّ ، والإفراطِ ، وعدمِ التَّحقيقِ والانضباطِ . . .

فلعلَّهم يفعلون!

(١) انظر كُتُبي : «التحذير» (ص ١٤/ الطبعة الثالثة) ، و«صيحة نذير» (ص ٤٦) ، و«الأجوبة المتلائمة» (ص ١٣) ، و«التنبيهات المتوائمة» (ص ٢١٥) .

(٢) انظر ما سيأتي (ص ١١٧) من نقلِ شيخِنا الألبانيِّ عن شارح «الطحاوية» -رحمهما اللَّهُ- في بيانِ أنواعِ الكُفر .

وقارن بما تقدَّمَ (ص ١٠٢ وما بعدها) ، و-أيضًا- بكتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٦٥) .

مِن ذلك : طعنُهُ في الإسلامِ ، أو في النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ، أو استهزاؤُهُ باللَّهِ ورسولِهِ ، أو بكتابِهِ ، أو بشيءٍ من شرعِهِ -سبحانه- ؛ لقولِهِ -سبحانه- : ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ . لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة : ٦٥-٦٦] .

ومِن ذلك : عبادتُهُ للأصنامِ ، أو الأوثانِ ، أو دعوتُهُ الأمواتَ ، والاستغاثةُ بهم ، وطلبُهُ منهم المَدَدَ والعونَ -ونحو ذلك- ؛ لأنَّ هذا يُناقِضُ قول : (لا إله إلاَّ اللَّه) ؛ لأنَّها تدلُّ على أنَّ العبادةَ حقٌّ للَّهِ -وحدَهُ- .

ومِنها : الدعاءُ ، والاستغاثةُ ، والركوعُ ، والسجودُ ، والذبحُ ، والنذرُ -ونحو ذلك- ؛ فمَن صَرَفَ منها شيئًا لغيرِ اللَّهِ -مِن الأصنامِ ، والأوثانِ ، والملائكةِ ، والجنِّ ، وأصحابِ القبورِ ، وغيرِهم مِن المخلوقِينَ- ؛ فقد أَشْرَكَ باللَّهِ ، ولم يُحقِّقْ قولَ : (لا إله إلاَّ اللَّه) .

و هذه المسائلُ -كلُّها- تُخرِجُهُ من الإسلامِ -بإجماعِ أهلِ العِلْمِ- ، وهي ليست مِن مسائلِ الجُحودِ ، وأدلتُهَا معلومةٌ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ .

وهناك مسائلُ أُخرَى كثيرةٌ يكفرُ بها المسلمُ ، وهي لا تُسمَّى جحودًا[1] ، وقد

(١) قال فضيلةُ الشيخِ صالح الفوزان في «التعليقات المختصرة» (ص ١٤٤) :

«قَصْرُ الكفرِ على الجحودِ مذهبُ المرجئةِ ، ونواقضُ الإسلامِ كثيرةٌ ؛ منها : الجحودُ ، ومنها : الشركُ باللَّهِ -عزَّ وجلَّ- ، ومنها : الاستهزاءُ بالدِّين ، أو بشيءٍ منه ، ولو لم يجحدْ .

وهي نواقض كثيرةٌ ؛ ذَكَرَها العُلماءُ والفقهاءُ في (أبوابِ الردَّةِ) ، ومنها : تحليل الحرامِ ، وتحريمُ الحلالِ .

وذَكَرَ شيخُ الإسلامِ محمد بن عبد الوهاب منها عشرة ، وهي أهمُّها ؛ وإلاَّ فالنواقضُ =

ذكرَها العلماءُ في (باب حكم المرتدِّ)[1] ؛ فراجِعْهَا إنْ شئتَ ، وباللَّهِ التوفيقُ .

= كثيرةٌ ؛ فَقَصْرُ نواقضِ الإسلامِ على الجحودِ فقط : غَلَطٌ .

وبعضُ الكُتَّابِ المُتعالمين اليومِ يحاولون إظهارَ هذا المذهبِ ؛ مِن أجلِ أنْ يصيرَ الناسُ في سعةٍ من الدين ، ما دام أنَّهُ لم يجحدْ ؛ فهو -عندهم- مسلمٌ : إذا سَجَدَ للصَّنمِ ، وقال : (أنا ما جحدتُ ، وأنا معترفٌ بالتوحيد) ، إنَّما هو ذنبٌ من الذنوب!

إذا ذَبَحَ لغيرِ اللَّهِ ، أو سبَّ اللَّهَ ، أو سبَّ الرسولَ ، أو سبَّ الدينَ ، يقولون : هذا مسلمٌ ؛ لأنَّهُ لم يجحدْ!

وهذا غَلَطٌ كبيرٌ ، وهذا يُضَيِّعُ الدينَ -تمامًا- ؛ فلا يبقى دينٌ!!

فالواجبُ الحَذَرُ مِن هذا الخطرِ العظيم!!!» .

قلتُ : وبقولِهِ -نفعَ اللَّهُ به- أقول ، وبحولِ اللَّهِ -سبحانَهُ- أصولُ وأجول . . .

(١) وَمِمَّا يُذْكَرُ -بَيَانًا ، وشَرْحًا- بما لا يَتَعارضُ مَعَ تَقْريرِ الشيخِ الفوزانِ -آنِفِ الذِّكْرِ- قولُ الشيخِ العلامةِ عبد الرحمن بن ناصر السَّعْدي -رحمه اللَّهُ- في كتابِهِ «الإرشاد إلى معرفةِ الأحكام» (ص ٢٠٣-٢٠٤) -بيانًا لـ(الأمورِ التي يُحْكَمُ على الإنسانِ منها بالردَّة ، ويخرج عن الإسلام)- ؛ فقال -رحمه اللَّهُ- :

«قد كَثُرَ كلامُ أهلِ العلمِ في هذا البابِ ، وكثُرتْ تفصيلاتُهم ، وإيرادُ أنواعٍ -بل أفرادٍ- مِن الأشياءِ المُكفِّرةِ ، وربما تركوا ما هو نظير تلك الأفرادِ -أو أولى منها- .

والأَوْلى في هذا البابِ -بل وفي غيرِهِ- : أن تُذكرَ أجناسُ الأشياءِ ، والأُصولِ التي ترجعُ إليها ؛ لأجلِ إذا ذُكِرَت الأشياءُ تفصيلاً كانت تمثيلاً ، لا حصرًا .

والمرجعُ إلى الأصلِ الثابتِ بالكتابِ والسنةِ والإجماعِ ؛ فالكافرُ : وهو ضِدُّ المسلم ، والمُرتدُّ : هو الذي كفرَ بعد إسلامِهِ بقولٍ ، أو فعلٍ ، أو اعتقادٍ ، أو شكٍّ .

وحدُّ الكفرِ -الجامعِ لجميعِ أجناسِهِ ، وأنواعِهِ ، وأفرادِهِ- : هو جَحْدُ ما جاءَ به الرسولُ ، =

٦٢- وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

اقتصرَ المُصنِّفُ على هذَينِ الركنَينِ في بيانِ الإيمانِ! وهو قولُ المُرجئةِ .

وذهبَ مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وسائرُ أهلِ الحديثِ إلى أنَّه :

تصديقٌ بالجَنَان ، وإقرارٌ باللِّسان ، وعملٌ بالأركان ؛ يزيدُ بالطاعةِ ، وينقصُ بالمعصيةِ .

وهذا هو الحقُّ والصوابُ .

□ **وقال الشيخ عبد الله بن حُمَيد -رحمه الله-** :

ذهبَ المُصنفُ إلى القولِ بهذا تبعًا لإمامِهِ أبي حنيفةَ .

ومذهبُ الأئمةِ الثلاثةِ ، وجمهور السَّلَفِ أنَّه : التصديقُ بالجَنان ، والإقرارُ باللِّسان ، والعملُ بالأركان .

□ **وقال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-** :

هذا التعريفُ فيه نَظَرٌ وقصورٌ .

والصوابُ الَّذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ : أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ واعتقادٌ ؛ يزيدُ بالطاعةِ ، وينقصُ بالمعصيةِ[1] .

= أو جَحْدُ بعضِهِ ؛ كما أنَّ الإيمانَ : اعتقادُ ما جاء به الرسولُ ، والتزامُهُ -جملةً وتفصيلاً- .

فالإيمانُ والكفرُ ضِدَّانِ ؛ متَى ثبتَ أحدُهما -ثبوتًا كاملاً- انتفى الآخرُ» .

(١) قال الإمامُ البَغَويُّ في «شرحِ السنة» (٣٨/١) : «اتفقت الصحابةُ والتابعون -فَمَن =

والأدلةُ على ذلك -من الكتابِ والسُّنَّةِ- أكثرُ من أنْ تُحْصَرَ ، وقد ذَكَرَ الشارحُ ابنُ أبي العزِّ [(ص ٣٣٥ وما بعدها)] جملةً منها ؛ فراجِعْهَا إنْ شئتَ .

وإخراجُ العملِ من الإيمانِ هو قولُ المُرجئةِ ، وليس الخلافُ بينهم وبين أهلِ السُّنَّةِ -فيه- لفظيًا ، بل هو لفظيٌّ ومعنويٌّ[1] ، ويترتبُ عليه أحكامٌ كثيرةٌ ، يعلمُهَا مَن تدبَّرَ كلامَ أهلِ السُّنَّةِ وكلامَ المُرجئةِ .

واللَّهُ المستعانُ .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

هذا مذهبُ الحنفيةِ والماتُريديةِ ؛ خلافًا للسَّلَفِ ، وجماهيرِ الأئمَّةِ -كمالكٍ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ ، والأوزاعيِّ ، وغيرِهم- ؛ فإنَّ هؤلاءِ زادُوا على الإقرارِ والتصديقِ : العملَ بالأركانِ .

وليس الخلافُ بين المذهبَين اختلافًا صُوريًا -كما ذَهَبَ إليه الشارحُ- رحمه اللَّهُ-تعالى- [(ص ٣٣٣)][2] بحُجَّةِ أنَّهم -جميعًا- اتفقوا على أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ لا يخرجُ عن الإيمانِ ، وأنَّه في مشيئةِ اللَّهِ -إنْ شاءَ عذَّبَهُ ،

= بعدهم مِن عُلماءِ السنةِ- على أنَّ الأعمالَ مِن الإيمانِ ، وقالوا : إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ وعقيدةٌ» .

(١) والوجهُ في ذلك سيأتي مِن كلامِ شيخِنا الألبانيِّ -رحمه اللَّهُ- .

(٢) تَبَعًا لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «الإيمان» (٧/٢٩٧ - «مجموع الفتاوى») ؛ حيث قال :

«وممَّا ينبغي أنْ يُعْرَفَ : أنَّ أكثرَ التنازُعِ بين (أهلِ السنةِ) -في هذه المسألةِ- هو نزاعٌ لفظيٌّ . . .» .

وإنْ شاءَ عَفَا عنه- .

فإنَّ هذا الإتفاقَ -وإنْ كانَ صحيحًا- ؛ فإنَّ الحنفيَّةَ لو كانوا غيرَ مخالِفينَ للجماهيرِ -مُخالفةً حقيقيَّةً- في إنكارِهم أنَّ العملَ من الإيمان : لاتَّفقُوا معهم على أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ ، وأنَّ زيادتَهُ بالطاعةِ ، ونقصَهُ بالمعصيةِ ، مع تضافُرِ أدلةِ الكتابِ والسُّنَّةِ ، والآثارِ السَّلفيَّةِ على ذلك ، وقد ذَكَرَ الشارحُ طائفةً طيِّبَةً منها (٣٨٤-٣٨٧) .

ولكنَّ الحنفيَّةَ أصرُّوا على القولِ بخلافِ تلك الأدلَّةِ الصريحةِ في الزيادةِ والنُّقصانِ ، وتكلَّفوا في تأويلِهَا تكلُّفًا ظاهرًا ، بل باطلاً ، ذَكَرَ الشارحُ (ص ٣٨٥) نموذجًا منها .

بل حَكَى[1] عن أبي المُعينِ النَّسَفيِّ[2] أنَّه طَعَنَ في صحَّةِ حديثِ : «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعون شعبةً . .» ، مع احتجاجِ كلِّ أئمةِ الحديثِ به ، ومنهم البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحَيهِمَا» .

وهو مُخرَّجٌ في «الصحيحة» (١٧٦٩) ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّه صريحٌ في مخالفةِ مذهبِهِم!

ثُمَّ ؛ كيف يصحُّ أَنْ يكونَ الخلافُ -المذكور- صُوريًّا ، وهم يُجيزُون لأَفْجَرِ

---

(١) أي : شارح «الطحاويّة» ؛ في (ص ٣٤١) -مِن «شرحِهِ»- .

(٢) انظر ما كتبتُهُ -في «التعريف والتنبئة . .» (ص ٥٢ و٩٨)- حولَ هذا المُبْتَدِعِ -وما نُقِلَ عنه- ، وكذا ما بيّنتُهُ مِن حالِ أحدِ جهلةِ هذا العصر (!) -وبُلَدائِهِ- في بعضِ أُكتوباتِهِ التي لم يُمَيِّزْ فيها السُّنِّيَّ مِن البدعيِّ ؛ فوقع على أُمِّ رأْسِهِ! وانْهَدَمَ مِن أُسِّهِ!!

واحدٍ منهم أَنْ يقولَ : إيماني كإيمانِ أبي بكرٍ الصديق؟! بل كإيمانِ الأنبياءِ والمُرسلِين ، وجبريلَ وميكائيلَ -عليه الصلاة والسلام-؟!!

كيف وهم -بناءً على مذهبِهم هذا- لا يُجيزون لأحدِهم -مهما كانَ فاجرًا فاسقًا- أَنْ يقولَ : أنا مؤمن -إنْ شاءَ اللَّهُ-تعالى- ، بل يقولُ : أنا مؤمنٌ حقًّا[1]؟!!

واللَّهُ -عز وجل- يقولُ : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ

---

(١) قال الإمامُ الآجُرِّيُّ في «الشريعة» (٢/٦٥٦-٦٥٧) :

«مِن صفةِ أهلِ الحقِّ -ممَّن ذكرنا مِن أهلِ العلمِ- الاستثناءُ في الإيمانِ ؛ لا على جهةِ الشَّكِّ -نعوذ باللَّهِ مِن الشَّكِّ في الإيمانِ- ، ولكن خوف التزكية لأنفسهم مِن الاستكمالِ للإيمانِ ؛ لا يدري أهو مِمَّن يستحقُّ حقيقةَ الإيمانِ ، أم لا؟

وذلك أنَّ أهلَ العلمِ مِن أهلِ الحقِّ إذا سُئِلُوا : أمؤمنٌ أنتَ؟ قال : آمنتُ باللَّهِ ، وملائكتِهِ ، وكتبِهِ ، ورسلِهِ ، واليومِ الآخرِ ، والجنَّةِ والنَّارِ -وأشباهَ هذا- ؛ فالناطقُ بهذا ، والمُصدِّقُ بقلبِهِ مؤمنٌ .

وإنَّما الاستثناءُ في الإيمانِ ؛ لا يدري أهو مؤمنٌ يستوجبُ ما نَعَتَ اللَّهُ به المؤمنين مِن حقيقةِ الإيمانِ ، أم لا؟

هذا طريقُ الصحابةِ والتَّابعين لهم بإحسان : عندهم أنَّ الاستثناء في الإيمانِ لا يكون في القولِ والتصديقِ في القلب ، وإنَّما الاستثناءُ في الأعمالِ الموجبةِ لحقيقةِ الإيمانِ .

والنَّاسُ -عندهم-على الظاهرِ- مؤمنون : به يتوارثون ، وبه يتناكحون ، وبه تجري أحكامُ مِلَّةِ الإسلامِ ، ولكنَّ الاستثناءَ -منهم- على حسبِ ما بيَّنَّاهُ لك ، وبيَّنَهُ العُلماءُ مِن قبلِنَا .

رُوِيَ في هذا سننٌ كثيرةٌ ، وآثارٌ تدلُّ على ما قُلْنَاهُ» .

وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال : ٢-٤] .

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾ [النساء : ٢٢] .

وبناءً على ذلك -كُلِّه- ؛ اشتَطُّوا في تعصُّبِهم ، فذكروا أنَّ مَن استثنَى في إيمانِهِ فقد كَفَرَ! وفرَّعُوا عليه أنَّه لا يجوزُ للحنفيِّ أَنْ يتزوَّجَ بالمرأةِ الشافعيَّةِ!

وتسامحَ بعضُهُم -زعموا- ؛ فأجازَ ذلك دون العكس ، وعلَّلَ ذلك بقولِهِ : تنزيلاً لها منزلةَ أهلِ الكتابِ[1]!

وأعرفُ شخصًا من شيوخِ الحنفيةِ خَطَبَ ابنتَهُ رجلٌ من شيوخِ الشافعيةِ ، فأبى قائلاً : . . . لولا أنَّك شافعيٌّ!

فهل بعد هذا مجالٌ للشكِّ في أن الخلافَ حقيقيٌّ؟!

ومَن شاءَ التوسُّعَ في هذه المسألةِ ؛ فَلْيرجعْ إلى كتابِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ «الإيمان» ؛ فإنَّه خيرُ ما أُلِّفَ في هذا الموضوعِ[2] .

٦٣- وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ- كُلُّهُ حَقٌّ.

---

(١) انظر «فتح القدير» (٣١١/١ و٣١٢) -لابن الهُمام- ، والتعليق عليه في كتاب «بدعة التعصُّب المذهبيّ» (ص ٢٥) لأخينا الفاضل الشيخ محمد عيد عبَّاسيّ -حفظه المولى- .

(٢) مَعَ كُلِّ هذا التقريرِ العلميِّ الدقيق ، والنظرِ السلفيِّ العميق : نرى بعضَ الأجرياء -بغير حقٍّ ، ولا هُدىً- لا يزالون يتَّهمون أُستاذَنا الإمامَ الألبانيَّ -رحمه اللَّهُ- بأنَّهُ مُرجئٌ!!

ويُلَطِّفُ العبارةَ (!) بعضٌ منهم -تَدْلِيسًا ، وتَلْبيسًا!- ؛ فيقول : وافقَ المُرجئةَ!! أو : عنده إرجاء!! وكُلُّهُ باطلٌ مِن القول وزورٌ . . .

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

يريدُ بذلكَ : الردَّ على سائرِ الجهميَّةِ ، والمُعطِّلةِ ، والمعتزلةِ ، والرافضةِ ، القائلِينَ بأنَّ الأخبارَ قسمانِ : متواترٌ وآحادٌ :

فالمتواترُ -وإنْ كان قطعيَّ السَّندِ- ، لكنَّه غيرُ قطعيِّ الدلالةِ ، فإنَّ الأدلةَ اللَّفظيَّةَ لا تفيدُ اليقينَ!

ولهذا قدحوا في دلالةِ القرآنِ على الصفاتِ!

قالوا : والآحادُ [لا][1] تفيدُ العِلْمَ ، ولا يحتجُّون بها من جهةِ مَتْنِهَا ، فسدُّوا على القلوبِ معرفةَ الرَّبِّ -تعالى- ، وأسمائِهِ ، وأفعالِهِ ، من جهةِ الرسولِ ، وأحالُوا النَّاسَ على قضايا وَهْمِيَّةٍ ، ومُقدِّماتٍ خياليَّةٍ ، سَمَّوها : قواطعَ عقليَّةً!

والحقُّ والصوابُ : ما ذهب إليه كبارُ الأئمَّةِ المُحققِينَ : من أنَّ خبرَ الواحدِ العَدْلِ يُفيدُ العِلْمَ -كما في «فتحِ المجيدِ» [(ص ١٩٤ - الفريّان)] ، ورسالةِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «أصول التفسير» [«مجموع الفتاوى» (٣٥١/١٣)] ، وكذلك ابنُ القيِّمِ أطالَ البحثَ في «النونية» [(٢٤٨٦-٢٥٢٢)] ، و«الصواعق» [(٣٣٢/٢ - مختصره)][2] بما يَشْفِي ويَكْفِي .

---

(١) سَقَطَ حرفُ (لا) مِن سائرِ الطبعاتِ التي وقفتُ عليها! وسقوطُها مُفسدٌ للمعنى . . .

ثم وَقَعَ في خَلَدِي أنَّ الشيخَ ابن مانع إنَّما ينقلُ (!) عن «الشرح» ؛ فراجعتُهُ : فإذا الكلامُ -بنصِّهِ- فيه (ص ٣٥٤) ، وفيه حرف (لا) .

والحمدُ للَّهِ على توفيقِهِ .

(٢) وقد أفردتُ كلامَهُ حولَ هذا الموضوعِ المُهمِّ في كتابٍ مُستقلٍّ -وعلّقتُ عليه- ، =

وذهبَ غيرُ واحدٍ إلى أنَّ خبرَ «الصَّحيحَين» يُفيدُ العِلْمَ اليقينيَّ ، راجع أوائل «لوائحَ الأنوار»[1] [(١/١٣-١٩)] للسفّارينيِّ ؛ وهو الحقُّ .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

يعني : دون تفريق بين ما كانَ منه خبرَ آحادٍ ، أو تواترٍ ، ما دام أنَّه صحَّ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ ؛.وهذا هو الحقُّ الَّذي لا ريبَ فيه .

والتفريقُ بينهما ؛ إنَّما هو بدعةٌ ، وفَلْسَفَةٌ دخيلةٌ في الإسلامِ ، مُخالفٌ لِمَا كان عليه السَّلَفُ الصالحُ ، والأئمَّةُ المجتهدون -كما حقّقتُهُ في رسالتي «وجوبِ الأخذِ بحديثِ الآحادِ في العقيدةِ ، والردِّ على شُبَهِ المخالفِينَ» ، وهي مطبوعةٌ مشهورةٌ .

٦٤- وَالإيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ[2]، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلاَزَمَةِ الأَوْلَى[3].

= سمَّيْتُهُ : «الدلائل السديدة في حُجّيّة خبر الواحد في العقيدة» -يسَّر اللَّهُ إتمامَهُ- .

(١) كذا! والصوابُ : «لوامع الأنوار . .» ؛ فهما كتابان في موضوعَين مُختلفَين .

(٢) **قال الشيخ عبد اللّه بن حميد -رحمه اللّه- :**

بل الصحيح : أنَّهم يتفاضلون تفاضلاً كثيرًا .

(٣) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللّه- :**

هذا على ما تقدَّمَ من قولِهِ -في الإيمانِ- : (أنَّه إقرارٌ وتصديقٌ) -فقط- .

وقد عرَفْتَ أنَّ الصوابَ -فيه- : أنَّه مُتَفَاوِتٌ في أصلِهِ ، وأنَّ إيمانَ الصَّالحِ ليس كإيمانِ الفاجرِ ؛ فراجِعْهُ .

□ **قال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه اللَّه- :**

هذا فيه نَظَرٌ ، بل هو باطلٌ ؛ فليس أهلُ الإيمانِ فيه سواءً ، بل هم متفاوتون تفاوتًا عظيمًا .

فليس إيمانُ الرسلِ كإيمانِ غيرِهِم ، كما أنَّه ليس إيمانُ الخلفاءِ الراشدين -وبقيَّةِ الصحابةِ-رضي اللَّه عنهم- مثلَ إيمانِ غيرِهِم ، وهكذا ليس إيمانُ المؤمنين كإيمانِ الفاسقِينَ .

وهذا التفاوتُ بحسبِ ما في القلبِ من العِلْمِ باللَّهِ ، وأسمائِهِ ، وصفاتِهِ ، وما شرعَهُ لعبادِهِ .

وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ، خلافًا للمُرجئةِ ، ومَن قال بقولِهِم .

واللَّه المستعانُ .

□ **وقال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه- :**

الحقُّ -الَّذي لا إشكالَ فيه- : أنَّ الإيمانَ مُتَفَاوِتٌ في أصلِهِ ؛ فإيمانُ آحادِ النَّاسِ ليس كإيمانِ جبريلَ ، ولا كإيمانِ رسولِ اللَّهِ .

والقولُ بأنَّ النَّاسَ بأصلِ الإيمانِ سواءٌ ؛ ليس من عقائدِ أهلِ السُّنَّةِ .

٦٥- وَالْمُؤْمِنُونَ -كُلُّهُمْ- أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ[١] ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ :

---

(١) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه- :

(أولياء الرحمن) هم : الذين عَمِلُوا بما وَرَدَ في الكتابِ والسُّنَّةِ ؛ فأَدَّوْا ما أَوْجَبَ اللَّهُ عليهم ، وتركُوا ما حرَّمَهُ من المعاصي ، فهم المُتقرِّبُون إلى اللَّهِ بطاعتِهِ ، وطاعةِ رسولِهِ -عليه السلام- . =

أَطْوَعُهُمْ، وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

□ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

فيه إشارةٌ لطيفةٌ إلى الردِّ على مُتعصِّبةِ المذاهبِ ، الَّذِينَ يُؤثِرون اتِّباعَ المذهبِ على اتِّباعِ الكتابِ والسُّنَّةِ .

ذلك ؛ لأنَّه لا تلازُمَ بين اتِّباعِ المذاهبِ واتِّباعِ القُرآنِ ؛ فإنَّ المذاهبَ مُختلفةٌ ، والقرآنَ لا اختلافَ فيه ، كما قال -تعالى- فيه : ﴿ . . . وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ٨٢] .

فالمسلمُ كُلَّمَا كانَ أتبعَ للقرآنِ كانَ أكرمَ عند اللَّهِ -تعالى- ، وكُلَّمَا ازدادَ تقليدًا ازدادَ بُعْدًا .

وإليه أشارَ المُصنِّفُ بقولِهِ : «لا يُقلِّدُ إلاَّ عصبيٌّ أو غبيٌّ» ، انظر «صفة الصلاة» (ص ٢٣) .

= وأمَّا أهلُ التدجيلِ والتلبيسِ -بزعمِهِم دُخُولَ النَّارِ ، ومَسْكَ الحيَّاتِ!- ؛ فهؤلاء أولياءُ الشيطانِ .

قلتُ : وفي كتاب «تلبيس إبليس» -لابن الجوزي- : كشفٌ لباطلهم ، وهَتكٌ لأستارهم .

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

هم الموصوفون في قولِهِ -تعالى- : ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس : ٦٢-٦٣] .

وليستِ الكرامةُ بادِّعاءِ الكراماتِ ، وخوارقِ العاداتِ -كما يتوهَّمُ كثيرٌ من النَّاسِ!- ، بل ذلك من الإهاناتِ الَّتي تُشَوِّهُ جمالَ الإسلامِ .

٦٦- وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَالْقَدَرِ -خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ- مِنَ اللَّهِ -تَعَالَى-.

□ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

اعلم أنَّه لا يُنافي هذا قولَهُ ﷺ في دعاءِ الاستفتاح : «والخَيْرُ كُلُّهُ بيدَيْكَ ، والشَّرُّ ليس إِلَيْكَ» رواه مسلمٌ [(٧٧١)] ؛ لأنَّ المعنى : فإنَّك لا تَخْلُقُ شرًّا محضًا ، بل كُلُّ ما تَخْلُقُهُ فيه حكمةٌ ، هو باعتبارِهَا خيرٌ ، ولكنْ قد يكونُ فيه شَرٌّ لبعضِ النَّاسِ ، فهذا الشَّرُّ جزئيٌّ إضافيٌّ .

فأمَّا شَرٌّ كليٌّ ، أو شرٌّ مُطلَقٌ ؛ فالربُّ -سبحانه وتعالى- مُنَزَّهٌ عنه ، أفادَهُ في «الشرحِ» [(ص ٣٦٦)] .

وراجِعِ التفصيلَ -إنْ شئتَ- في «شفاءِ العليلِ» [(٢/٢٦١-٢٦٣)] لابنِ القيِّمِ -رحمه اللَّه-تعالى- .

ومِنْهُ تعلَمُ كَذِبَ مَن نَسَبَ إِلَيَّ [قَوْلَ] أنَّ للشَّرِّ خالقًا غيرَ اللَّهِ -تعالى-!! في مقالٍ نُشِرَ -مع الأسفِ- في مجلةِ (الحضارةِ) بقلمِ مُتعصِّبٍ حاقدٍ (ص ٥٠-٥٢ ، العدد ٥ ، السنة ١٨) .

٦٧- وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ -كُلِّهِ-، لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ -كُلَّهُمْ- عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ.

٦٨- وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ [مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ][1] فِي النَّارِ لاَ يُخَلَّدُونَ، إِذَا

---

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- : =

مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقَوُا اللَّـــهَ عَـــارِفِينَ [مؤْمِنِينَ][(١)].

= ما بين المعكوفتَين لم تَرِدْ في المخطوطاتِ الثلاثِ، ولا في مطبوعةِ (خ)، وحذفُهَا أصحُّ:

لأنَّ مفهومَ هذه الزيادةِ: أنَّ أهلَ الكبائرِ من أمَّةٍ غيرِ أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ -قبل نسخِ تلك الشرائعِ-به- حكمُهُم مُخالِفٌ لأهلِ الكبائرِ من أُمَّةِ محمدٍ[(أ)]!

وفي ذلك نَظَرٌ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ أخبرَ أنَّه: «يخرج من النَّارِ مَن كان في قلبِهِ مثقالُ ذرةٍ من إيمان»، ولم يخصَّ أُمَّتَهُ بذلك، بل ذَكَرَ الإيمانَ مُطلقًا، فتأمَّلْهُ.

واعلم أنَّهم اختلفوا في تعريفِ الكبائرِ على أقوالٍ؛ أمثلُهَا: أنَّها ما يترتَّبُ عليها حَدٌّ، أو تُوُعِّدَ عليها بالنَّارِ، أو اللَّعنةِ، أو الغَضَبِ.

وراجع «الشرحَ» [(ص ٣٧٠)]، و«مجموعَ الفتاوى» لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ (١١/٦٥٠).

قلتُ: والحديثُ: متفقٌ عليه، وقد خرَّجَهُ شيخُنا في «ظلال الجنَّة» (٨٤٩-٨٥٢).

وفي مقدِّمة تحقيق أخينا الشيخ مشهور حسن -حفظه اللَّهُ- لكتابِ «الكبائر» (ص ٣٠-٦٦/ الفرقان) -للإمامِ الذهبيِّ- بحثٌ رائقٌ في (حدِّ الكبيرةِ)، والفرقُ بينها وبين الصغيرةِ؛ فانظره.

(١) **وقال الشيخ -رحمه اللَّه-**:

زيادة من مخطوطة (أ، ب، غ)، وهي زيادةٌ هامةٌ لم تثبُت في بعض النسخ -ومنها نسخةُ الشارح-؛ فقد قال [(ص ٣٧٢)]: «وقوله: (عارفين)، لو قال: مؤمنين، بَدَلَ (عارفين) كان أَوْلى؛ لأنَّ مَنْ عرف الله ولم يؤمن به؛ فهو كافرٌ، وإنما اكتفى بالمعرفة -وحدَها- =

. . . .

(أ) وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ المفهومَ لا اعتبارَ له -في مثلِ هذا المقامِ-أولاً-.

وثانيًا: يُقالُ -في هذا الوصفِ (مِن أُمَّةِ مُحمَّدٍ)-: إنَّهُ صفةٌ كاشفةٌ.

وثالثًا: أنَّ الكلامَ إنَّما هو -في هذه «العقيدةِ»- عن أُمَّةِ مُحمَّدٍ؛ وليس لـ(غيرِ أُمَّةِ مُحمَّدٍ قبل نسخِ الشرائع به) مدخلٌ -ألبتَّةَ-!

وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ: إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ -بِفَضْلِهِ-، كَمَا ذَكَرَ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ[1] لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ -بِعَدْلِهِ-، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا -بِرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ-، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ.

وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ[2]، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ؛ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ.

= الجهمُ! وقولُهُ مردودٌ باطلٌ ... .

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-:**

يعني: الشركَ، وهو الكفرُ.

ولا فرق بينهما شرعًا؛ فكلُّ كُفْرٍ شركٌ، وكلُّ شركٍ كفرٌ؛ كما يدلُّ عليه محاورةُ المؤمنِ للكافرِ -صاحبِ الجنَّتينِ- المذكورةِ في سورةِ الكهف- .

فتنبَّه لهذا؛ فإنَّه -به- يزولُ عنك كثيرٌ من الإشكالاتِ.

والحمدُ للَّهِ -الذي بنعمتِهِ تتم الصالحاتُ- .

قلتُ: يُشيرُ إلى آية [٣٧-٣٨] -منها-، وهي قولُهُ -تعالى-: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ **أَكَفَرْتَ** بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً. لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلاَ **أُشْرِكُ** بِرَبِّي أَحَدًا﴾.

... فسمَّى الكفرَ شركًا..

وأمَّا أنَّ الشركَ كفرٌ؛ فهذا مُتَّفَقٌ عليه.

(٢) **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-:**

يُقال فيه ما تقدَّم من التحريرِ والبيانِ.

اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلاَمِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الإِسْلاَمِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ[1].

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

لا يخفى أنَّ المعرفةَ القلبيَّةَ -وحدَها- ليست كافيةً بالإيمان، وقد خالفَ المُصنِّفُ [هُنا] ما ذهبَ إليه -سابقًا- من أنَّ الإيمانَ: هو التصديقُ بالقلبِ، والإقرارُ باللِّسانِ.

وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في الإيمانِ.

وأمَّا مذهبُ السَّلَفِ؛ فالإيمانُ: اعتقادٌ بالجَنَان، ونُطْقٌ باللِّسان، وعَمَلٌ بالأركان، وهذا هو الصوابُ.

وذهبَتْ الكَرَّامِيَّةُ إلى أنَّه: قولٌ باللِّسانِ.

وقالت الجهميةُ: إنَّه الاعتقادُ بالجَنَان!

وهذا هو الذي اقتصرَ عليه المصنِّفُ!

فعلَى هذا؛ ليس في النَّاسِ كافرٌ؛ فإنَّهم مُعتَرِفُون بوجودِ اللَّهِ، وأنَّه ربُّهم، وخالقُهم اللَّهُ -تعالى-: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

---

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-:**

هذا الدعاءُ ورد مرفوعًا، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٨٢٣)؛ كما كنتُ ذكرتُ في تخريج «الشرح» [(ص ٣٧٣)]، لكنْ وقع هناك (١٨٣٣)، وهو خطأٌ مطبعي، فاقتضى التصحيح.

فاللَّهُ -سبحانه وتعالى- كَفَّرَ المشركين مع اعترافِهِم بأنَّه خالقُ السمواتِ والأرضِ- .

وكذلك إبليسُ ، وأبو جَهْلٍ ، وفرعونُ ، وقارونُ ، وهامانُ -وغيرُهُم من طوائفِ الكُفْرِ- كلُّهم مؤمنون -على زَعْمِ الجَهْمِ وأتباعِهِ!- ؛ لأنهم يعترفون بأنَّ اللَّهَ ربُّهم وخالقُهُم ، فهم مؤمنون -على هذا القولِ الباطلِ المردودِ- .

وقد رَدَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ أئمَّةُ الإسلامِ ، كابنِ القيِّمِ -وغيرِهِ- ؛ قال -رحمه اللَّهُ- في «النونية» [برقم : ٦٣ - ٦٥ و ٦٧ و ٧٠ - ٧٢] :

قَالُوا وَإِقْرَارُ العِبَادِ بِأَنَّهُ ... خَلاَّقُهُمْ هُوَ مُنْتَهَى الإِيمَانِ

وَالنَّاسُ فِي الإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ... كَالْمِشْطِ عِنْدَ تَمَائُلِ الأَسْنَانِ

فَاسْأَلْ أَبَا جَهْلٍ وَشِيعَتَهُ وَمَنْ ... وَالاَهُمُ مِنْ عَابِدِي الأَوْثَانِ

وَاسْأَلْ أَبَا الْجِنِّ اللَّعِينَ أَتَعْرِفُ الْـ ... ـخَلاَّقَ أَمْ أَصْبَحْتَ ذَا نُكْرَانِ

وَاسْأَلْ كَذَاكَ إِمَامَ كُلِّ مُعَطِّلٍ ... فِرْعَوْنَ مَعْ قَارُونَ مَعْ هَامَانِ

هَلْ كَانَ فِيهِمْ مُنْكِرٌ لِلْخَالِقِ الرْ ... رَبِّ الْعَظِيمِ مُكَوِّنِ الأَكْوَانِ

فَلْيُبْشِرُوا مَا فِيهِمُ مِنْ كَافِرٍ ... هُمْ عِنْدَ جَهْمٍ كَامِلُو الإِيمَانِ

٦٩- وَنَرَى الصَّلاَةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ -مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ-، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ[(١)] **.**

---

(١) نقلَ سماحةُ الشيخ ابن بازٍ هذه الفقرةَ مِن كلامِ المُصنِّفِ -رحمهما اللَّهُ- في «مجموع فتاويه» (٣٠٣/٤) ، (٣٧٤/٩) -قائلاً- : =

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

مرادُهُ بذلك الردُّ على الرافضةِ .

وقد اختلفَ العُلماءُ -رحمَهُم اللَّهُ- في صحَّةِ الصلاةِ خلفَ الفاسقِ :

فذهبَ الشافعيُّ ، وأبو حنيفةَ إلى صحَّتِهَا مع الكراهةِ .

وذهبَ أحمدُ ، ومالكٌ إلى عدمِ الصحَّةِ .

و(الفاسقُ) : هو الَّذي ارتكبَ الكبيرةَ ، وأصرَّ على الصغيرةِ .

ولا فَرْقَ في صحَّةِ الصلاةِ خلفَ الفاسقِ -عند الإمامِ أحمدَ- بين أنْ يكونَ فسقُهُ من حيثُ الاعتقادُ ، أو العملُ .

وعند الإمامِ أحمدَ : تصحُّ خلفَ كلِّ بَرٍّ وفاجرٍ صلاةُ الجمعةِ ، والعيد -إذا تعذَّرَ فعلُهُمَا خلفَ غيرِهِ- .

وأمَّا سائرُ الصلواتِ ؛ فلا تصحُّ خلفَ الفاسقِ -على المذهبِ[1]- ؛ لقولِهِ -عليه السلام- : «اجعلوا أئمَّتَكُم خيارَكُم»[2] ، وقولِهِ : «ولا يؤمُّ فاجرٌ مؤمنًا»[2] .

= «قال الإمامُ أبو جعفرٍ الطحاويُّ -رحمه اللَّهُ- في «عقيدتِهِ» المشهورة . . .» ، ثم قال :

«قال الشارحُ لهذه «العقيدة» -وهو مِن العلماءِ المُحقِّقين- في شرح هذه الجملة . . .» .

ثم نَقَلَ طرفًا حسنًا مِن كلامِهِ -رحمهما اللَّهُ- .

(١) انظر «المغني» (٢٢/٣) -لابن قُدامة- .

(٢) سيأتي تخريجُها جميعًا -لاحقًا- في كلامِ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رحمه اللَّهُ- ، وبيانُ أنَّها ضعيفةٌ لا تثبت .

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ[1] : وأمَّا احتجاجُ المُعارِضِ بقولِهِ : (تجوزُ الصلاةُ خلفَ كُلِّ بَرٍّ وفاجرٍ) ؛ فهذا حديثٌ لم يثبُتْ .

وقد بَسَطَ العُلماءُ الكلامَ على هذه المسألةِ في بابِ الإمامةِ -من كُتُبِ الفقهِ[2]- .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

الدليلُ على ذلك : جَرَيانُ عملِ الصحابةِ عليهِ ، على ما تَراهُ بَيِّنًا في «الشرحِ» [(ص ٣٧٤)] ، وكفى بهم حُجّةً .

ومعهم مثلُ قولِهِ ﷺ في الأئمةِ : «يُصلُّون لكم ؛ فإنْ أصابوا فَلَكُمْ ولَهُم ، وإنْ أخطَأُوا فَلَكُم وعَلَيْهِم» ، أخرجَهُ البخاريُّ ، وأحمدُ ، وأبو يعلى .

وفي الصلاةِ على مَن ماتَ منهم أدلّةٌ أُخْرَى ؛ تراها في «أحكامِ الجنائزِ» (ص ٧٩) .

وأمَّا حديثُ : «صلُّوا خلفَ كُلِّ بَرٍّ وفاجرٍ ، وصلُّوا على كُلِّ بَرٍّ وفاجرٍ . . .» ؛ فهو ضعيفُ الإسنادِ -كما أشرتُ إليه في «الشرحِ» [(٣٧٣)] ، وبيّنتُهُ في «ضعيفِ أبي داود» (٩٧) ، و«الإرواء» (٥٢٠)- .

ولا دليلَ على عَدَمِ صحَّةِ الصلاةِ وراءَ الفاسقِ .

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥٨/٢٣) ، وانظر «شيخ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ ، وجهوده في الحديث» (٣٨٥/٣) للأخ الشيخ عبد الرحمن الفريوائي -حفظه اللَّهُ- .

(٢) انظر «الموسوعة الفقهيّة -الكويتية-» (٣٥٨/٢٣) ، (٢١٢/٦) .

وحديث : «اجعلوا أئمَّتَكُم خيارَكُم» ؛ إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا -كما حقَّقتُهُ في «الضعيفةِ» (١٨٢٢)- .

ولو صحَّ ؛ فلا دليلَ فيه إلاَّ على وجوبِ جعلِ الأئمةِ مِن الأخيارِ ، وهذا شيءٌ ، وبطلانُ الصلاةِ وراءَ الفاسقِ شيءٌ آخرَ ، لا سيّما إذا كان مَفْرُوضًا من الحاكمِ .

نعم ؛ لو صحَّ حديثُ : « . . ولا يَؤُمَّ فاجرٌ مؤمنًا . .» لكان ظاهرَ الدلالةِ على بُطلانِ إمامتِهِ[1] ، ولكنَّهُ لا يصحُّ -أيضًا- من قِبَلِ إسنادِهِ -كما بينتُهُ في أول (الجمعةِ) من «الإرواءِ» (رقم ٥٩١) .

٧٠- وَلاَ نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً[2] وَلاَ نَارًا، وَلاَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ

---

(١) وفي هذا بحثٌ ؛ أفلا يُقالُ -لو صحّ!- : أَثِمَ -مع صحّةِ الصلاةِ-؟!

(٢) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

إلاَّ العشرةَ المبشرين بالجنَّةِ ، وعبدَ اللَّهِ بنَ سلام -وغيرَهُم- ؛ فإنَّا نشهدُ لهم بالجنَّةِ على شهادةِ الرسول ﷺ .

وقد صرَّحَ المُصنفُ -رحمه اللَّهُ- بذلك في الفقرةِ (٩٥) .

ومن ضلالِ بعضِ الكُتَّابِ -اليوم-وجهلِهِم- غمزُهُم لعبدِ اللَّه بنِ سلام بيهوديّتِهِ قبل إسلامِهِ! مع شهادةِ النبيِّ ﷺ له بالجنَّةِ -كما في «صحيحِ البخاريِّ»- .

وليت شِعْرِي ؛ أيُّ فرقٍ بين مَن كان يهوديًا فأسلَمَ ، وبين مَن كان وثنيًا وأسلَمَ -لولا العصبيّة القوميّة الجاهليّة-؟!

بلى ؛ هناك فرقٌ ، فقد جاءَ في «الصحيحَين» قولُهُ ﷺ : «ثلاثٌ لهم أجرُهُم مرَّتين . . .» ، فذكر منهم : « . . . ورجلٌ من أهلِ الكتابِ ؛ آمَنَ بنبيهِ ، وأدركَ النبيَّ ﷺ ؛ فآمَنَ به =

وَلاَ شِرْكٍ، وَلاَ بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى-.

٧١- وَلاَ نَرَى السَّيْفَ[١] عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إِلاَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

٧٢- وَلاَ نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلاَةِ أُمُورِنَا -وَإِنْ جَارُوا-، وَلاَ نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلاَ نَنْزِعُ يَداً مِنْ طَاعَتِهِمْ.

وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فَرِيضَةً[٢]؛ مَا لَمْ

= واتَّبعَهُ وصدَّقَهُ» ؛ فهذا له أجران ؛ دون الوثنيِّ إذا أسلَمَ ؛ فله أجرٌ واحدٌ .

قلتُ : قوله : (وغيرهم) ؛ أي : ممَّن شهد لهم النَّبيُّ ﷺ -تنصيصًا- بأنَّهم مِن أهلِ الجنَّةِ ؛ كـ(عُكَّاشةَ بنِ مِحْصَن) ، و(ثابت بن قيس بن شمَّاس) -وغيرِهم- . . .

رضي اللَّهُ عنهم -أجمعين- .

(١) أثبتَ الشيخُ **أحمد محمد شاكر** -هنا- بدلَ هذه الكلمةِ كلمةَ (القتلَ) ، وعلَّقَ بقولِهِ : كلمةُ (القتل) زِدْنَاهَا لتصحيح الكلام ؛ لم تُذكر بـ(الأصل) ، ويجبُ أن تُزادَ هي -أو ما في معناها- .

(٢) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه-** :

من الواضح أنَّ ذلك خاصٌّ بالمُسلمين -منهم- ؛ لقولِهِ -تعالى- : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء : ٥٩] .

وأمَّا الكُفَّارُ المُستعمِرون ؛ فلا طاعةَ لهم ، بل يجبُ الاستعدادُ التَّامُّ -مادةً ومعنًى- لطردِهِم ، وتطهيرِ البلادِ من رِجْسِهِم .

وأمَّا تأويلُ قولِهِ -تعالى- : ﴿منكم﴾ ؛ أي : فيكم! فبدعةٌ قاديانيةٌ ، ودسيسةٌ إنكليزيةٌ ؛ =

يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

قد ذَكَرَ الشارحُ في ذلك أحاديثَ كثيرةً ، تراها مُخرَّجةً في كتابِهِ ، ثُمَّ قال [(ص ٣٨١)] : «وأمَّا لزومُ طاعتِهم -وإنْ جاروا- ؛ فلأنَّه يترتَّبُ على الخروجِ مِن طاعتِهم مِن المفاسدِ أضعافُ ما يحصلُ من جَوْرِهم[1] .

= ليُضِلُّوا المسلمين ، ويحملُوهم على الطاعةِ للكُفَّارِ المستعمرين ، طَهَّرَ اللَّهُ بلادَ المسلمين منهم -أجمعين- .

قلتُ : كلامُ شيخِنا -رحمه اللَّه- يُشيرُ إلى واقع مُرّ عاشَتْهُ بلادٌ كثيرةٌ مِن بلادِ المُسلمِين في زمنٍ مضى!

وقريبٌ منه -اليوم- حالُ (بعض) البلادِ الإسلاميَّةِ -وللأسفِ- . .

نعم ؛ (جُلّ) الاستعمارِ -اليوم- سياسيٌّ ، دبلوماسيٌّ ؛ أكثرُ منه استعمارًا عسكريًّا!! فتنبَّه .

(١) ولقد نقلتُ في رسالتي «ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص ٣٨-٣٩) عن الإمامِ ابنِ قيِّم الجوزيَّةِ في «إعلام الموقعين» (٣/٤) قولَهُ :

«إنَّ النبيَّ ﷺ شَرَعَ لأُمتِهِ إيجابَ إنكارِ المنكرِ ليحصلَ -بإنكارِهِ- مِن المعروفِ ما يحبُّهُ اللَّهُ ورسولُهُ .

فإذا كان إنكارُ المنكرِ يستلزمُ ما هو أنكرُ منه وأبغضُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ ؛ فإنَّه لا يَسُوغُ إنكارُهُ ، وإن كان اللَّهُ يُبْغِضُهُ ويَمْقتُ أهلَهُ .

وهذا كالإنكارِ على المُلوكِ والولاةِ بالخُروجِ عليهم ؛ فإنَّهُ أساسُ كلِّ شرٍّ وفتنةٍ إلى آخرِ الدهرِ ، وقد استأذَنَ الصحابةُ رسولَ اللَّهِ ﷺ في قتالِ الأُمراءِ الذين يُؤخِّرونَ الصلاةَ عن وقتِها ، وقالوا : أفلا نقاتِلُهم؟! فقال : «لا ؛ ما أقاموا الصلاةَ» . =

بل في الصبرِ على جَورِهِم تكفيرُ السيئاتِ ؛ فإنَّ اللَّهَ ما سلَّطَهُم علينا إلاَّ لفسادِ أعمالِنَا .

والجزاءُ من جنسِ العملِ .

فعلينا الاجتهادُ في الاستغفارِ ، والتوبةِ[1] ، وإصلاحِ العملِ .

قال -تعالى- : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى : ٣٠][2] ، ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام : ١٢٩] .

فإذا أرادَ الرعيّةُ أَنْ يتخلَّصُوا من ظلمِ الأميرِ ؛ فلْيتركوا الظلمَ .

قلتُ : وفي هذا بيانٌ لطريقِ الخلاصِ من ظلمِ الحُكَّامِ -الَّذين هم : «مِن جلدتِنَا ، ويتكلمون بألسنتِنَا»[3]- ، وهو : أَنْ يتوبَ المسلمون إلى ربِّهم ،

= ومَن تأمَّلَ ما جرى على الإسلامِ -مِن الفتنِ الكبارِ والصغارِ- رآها مِن إضاعةِ هذا الأصلِ ، وعدمِ الصبرِ على منكرٍ ؛ فَطَلبِ إزالتِهِ : فتولَّدَ منه ما هو أكبرُ منه» .

(١) وقعت هذه الكلمة في نقلِ شيخِنا : (التربية)!

(٢) سقط ذكرُ الآية من نقلِ شيخِنا! ولعلّه حذفَ إيرادَها اختصارًا . . . وإنْ كنتُ أستبعدُ ذلك .

واللَّهُ أعلم .

(٣) قطعةٌ مِن حديثِ حُذيفة -المشهور- : «كان الناسُ يسألون رسولَ اللَّهِ ﷺ عن الخير ، وكنتُ أسأله عن الشرّ . . .» : رواه البخاريُّ (٧٨٤) ، ومسلم (١٨٤٧) .

وقد بوّبَ عليه البخاريُّ : (باب : كيف الأمر إذا لم تكُن جماعةٌ؟) .

ويُصحِّحُوا عقيدتَهُم ، ويربُّوا أنفسَهُم وأهلِيهم على الإسلامِ الصحيحِ ؛ تحقيقًا لقولِهِ -تعالى- : ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد : ١١] .

وإلى ذلك أشارَ أحدُ الدُّعاةِ المعاصرين بقولِهِ : «أقيمُوا دولةَ الإسلامِ في قلوبِكِم ، تَقُمْ لكم على أرضِكِم»[١] .

وليس طريقُ الخلاصِ ما يتوهَّمُ بعضُ النَّاسِ -وهو الثورةُ بالسلاحِ على الحكامِ بواسطةِ الإنقلاباتِ العسكريةِ- ؛ فإنَّها مع كونِهَا من بِدَعِ العصرِ الحاضرِ : فهي مُخالِفَةٌ لنصوصِ الشريعةِ التي منها الأمرُ بتغييرِ ما بالأنفسِ .

وكذلك ؛ فلا بُدَّ من إصلاحِ القاعدةِ لتأسيسِ البناءِ عليها : ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج : ٤٠] .

٧٣- وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ[٢] وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلافَ وَالْفُرْقَةَ.

---

(١) هو -فيما اشتهر- (حَسَن الهُضَيبي) : المُرشِد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين!

وهي جماعةٌ حِزبيَّةٌ ؛ قامت -وللأسف- على غير منهج السنة ، وعلى خلاف طريقةِ أهلِ الحديثِ ؛ فوقعت -وأفرادُها- في كثيرٍ من المخالفات الشرعيَّة -منهجيَّةً ، وعقائديَّةً- . .

ولعلَّهُ مِن أجل ذا- عمَّى شيخُنا -رحمه اللَّهُ- ذِكْرَ اسمِ قائلِ هذه الكلمةِ ؛ واللَّهُ أعلم .

(٢) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

السُّنَّةُ : طريقةُ الرسول ﷺ .

والجماعةُ : جماعةُ المسلمين ؛ وهم الصحابةُ ، والتابعون لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

فاتِّباعُهُم هُدًى ، وخلافُهُم ضلالٌ .

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

هذا فيه سلامةُ دينِ الإنسانِ ؛ فينبغي له -في مسائلِ الخلافِ- أَنْ يأخذَ بقولِ جمهورِ العلماءِ ؛ لأنَّ ما خالفَ قولَ الجمهورِ شاذٌّ[1] -لا يُعَوَّلُ عليه- ما لم

(١) لا إشكال ؛ فإنَّ كلامَ ابنِ مانعٍ -نفسِهِ-بعدَهُ- يُوضّحُهُ .

ويزيدُهُ بيانًا كلامُ شيخِنَا الألبانيِّ -الآتي-رَحِمَ اللَّهُ الجميعَ- .

فهو يُبَيِّنُ أنَّ مُرادَه بـ(الجمهور) -هنا- (سبيلُ المؤمنين) الوارد في قولِهِ -تعالى- : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غيرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء : ٤٩] .

قال الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «تفسيرِهِ» (٤/٢٩٧) :

«والذي عوَّلَ عليه الشافعيُّ -رحمه اللَّهُ- في الاحتجاجِ على كونِ الإجماعِ حُجَّةً -تحرمُ مُخالفَتُهُ- : هذه الآيةُ الكريمةُ -بعد التروِّي ، والفكرِ الطويلِ- ؛ وهو مِن أحسنِ الاستنباطاتِ وأقواها ، وإنْ كانَ بعضُهُم قد استشكلَ ذلك ، واستبعدَ الدلالةَ منها على ذلك» .

وفي «المسوَّدة» (٢/٦١٥) -لآل تيميَّةَ- أنَّ (أولَ مَن استدلَّ بالآيةِ الشافعيُّ) .

وقال العلامةُ نجمُ الدينِ الطُّوفِيُّ في «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية» (٢/٤٩) :

«هذه عمدةُ الجمهورِ في أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ .

وتقريرُهُ : أنَّ اللَّهَ -عزَّ وجلَّ- توعَّدَ على اتِّباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنين ؛ فَدَلَّ على تحريمِهِ .

ويلزمُ منه وجوبُ اتِّباع سبيل المؤمنين : وهو الإجماع .

أو نقولُ : اتِّباعُ غيرِ سبيلِ المؤمنين متوعَّدٌ عليه ، وكلُّ متوعَّدٍ عليه حرامٌ ؛ فاتِّباعُ غيرِ سبيلِ المؤمنين حرامٌ .

=

يكن في ذلك دليلُ نصٍّ من الكتابِ أو السُّنَّةِ ، فالأخذُ به واجبٌ .

وهذا : الإجماعُ ؛ كما حكَاهُ الإمامُ الشافعيُّ[1] -رحمه اللَّه- .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

يعني : الشذوذَ عن السُّنَّةِ ، ومخالفةَ الجماعةِ -الَّذين هم السَّلَفُ-كما علِمْتَ- .

وليس من الشذوذِ -في شيء- أَنْ يختارَ المسلمُ قولاً من أقوالِ الخلافِ لدليلٍ بدا له ، ولو كان الجمهورُ[2] على خلافِهِ -خلافًا لمَن وَهِمَ- ؛ فإنَّه ليس في الكتابِ ، ولا في السُّنَّةِ دليلٌ على أنَّ كُلَّ ما عليه الجمهورُ أصحُّ مِمَّا عليه مُخالِفُوهُم -عند فقدان الدليلِ-!

نعم ؛ إذا اتَّفقَ المسلمون على شيء -دون خلافٍ يُعرَفُ بينهم- ؛ فمِن الواجبِ اتِّباعُهُ ، لقولِهِ -تعالى- : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ

= وسبيلُ المؤمنين هو الإجماعُ ؛ فاتِّباعُ غيرِ الإجماعِ حرامٌ .

فاتِّباعُ الإجماعِ واجبٌ . . .» .

قلتُ : وانظر -في فقه الآية ، وتفهُّمِ مَدْرَكِها- : «مجموع الفتاوى» (١٩/١٩٢ - فما بعد) ، و«إعلام الموقِّعين» (٥/٥٦٠ - فما بعد) .

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) (الجُمهورُ) -هنا- غيرُ (الجُمهور) المذكورِ في كلامِ الشيخِ ابن مانعٍ ؛ فمرادُهُ : الإجماع .

وأمَّا هنا ؛ فالمقصودُ : الأكثريَّة مِن أقوالِ الأئمَّةِ -أو المذاهب- الأربعة!!

الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء : ١١٥] .

وأمَّا عند الاختلافِ : فالواجبُ الرجوعُ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ ؛ فمَن تبيَّنَ له الحقُّ اتَّبَعَهُ ، ومَن لا : استفتى قلبَهُ ، سواءً وافَقَ الجمهورَ أو خالفَهُم .

وما أَعْتَقِدُ أنَّ أحدًا يستطيعُ أَنْ يكونَ جُمهوريًّا (!) في كُلِّ ما لم يتبيّنْ له الحقُّ ؛ بل إنَّه تارةً هكذا ، وتارةً هكذا -حسب اطمئنانِ نفسِهِ ، وانشراحِ صدرِهِ- .

وصَدَقَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إذْ قال : «اِسْتَفْتِ قَلْبَكَ ، وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ»[1] .

---

(١) رواه الدارميُّ (٢٦٩٣) ، وأحمد (٤/٢٢٨) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢١٣٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ رقم ٤٠٣) عن وابصة بن مَعْبَد -رضي اللَّهُ عنه- .

وفيه ضعفٌ ؛ كما قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٥٥) .

وحسَّنَهُ النوويُّ في «رياضُ الصالحين» (رقم : ٥٩٦ - بتحقيقي) .

قلتُ : فلعلَّهُ بشاهدِهِ الآتي :

وهو : ما رواه أحمد (٤/١٩٤) ، والطبراني في «الكبير» (٢٢/رقم ٥٨٥) ، وفي «مسند الشاميِّين» (٧٨٢) ، وأبو نُعيم في «الحلية» (٢/٣٠) -بنحوه- عن أبي ثعلبة الخُشَني -رضي اللَّهُ عنه- .

وسندُهُ صحيحٌ .

فالحديثُ -بلفظَيْهِ- ثابتٌ .

وقال ابن علان في «شرح الأذكار» (٥/٣٤) -شارحًا روايةَ : «وإنْ أفتاكَ النَّاسُ»- :

«أي : غير أهلِ الاجتهادِ مِن أولي الجهلِ والفسادِ ، وقالوا لك : إنَّهُ حقٌّ ؛ فلا تأخذ بقولِهِم ؛ لأنَّهُ قد يوقعُ في الغلطِ ، وأكلِ الشبهةِ . =

٧٤- وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

٧٥- وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ(١) -فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ(٢)-.

٧٦- وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ -فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ-؛ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ.

□ قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :

= أو مُطلقِ الناسِ ؛ فيشملُ ما أفتى فيه المفتي بالحِلِّ في ظاهرِ الحكم الشرعيِّ ، والورعُ تركُهُ :

وذلك كمعاملة مَن أكثرُ مالِهِ حرامٌ : فلا يأخذُ منه شيئًا ، ولا يُعاملُهُ -وإنْ أباحَ المفتي معاملتَهُ- ؛ لعدمِ تعيّن ما يأخذُهُ منه للحرامِ ، فلا يأخذه -ورعًا- لاحتمالِ كونهِ الحرام في نفسِ الأمر .

قال الكازَرُوني : ولأنَّ الفتوى غير التقوى» .

وانظر «الكاشف عن حقائق السُّنن» (٢١٠٨/٧) للطِّيبي .

(١) روى البخاري (١٠٠٧) ، ومسلم (٢٧٩٨) عن ابن مسعود -رضي اللَّهُ عنه- ؛ قال :

«أيها الناس! مَن عَلِمَ علمًا : فليقلْ به ، ومَن لم يعلمْ : فليقلْ لِمَا لا يعلم : اللَّهُ أعلم ؛ فإنَّ مَن عِلْمِ المرءِ أنْ يقولَ لِمَا لا يعلمُ : اللَّهُ أعلمُ ، وقد قال اللَّهُ لرسولِهِ : ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص : ٨٦]» .

(٢) قال فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان في «التعليقات المختصرة» (ص ١٨٢) :

«هذه مسألة عظيمة ؛ وهي : مسألة العلم ؛ فالإنسانُ لا يقولُ ما لا يعلمُ ؛ إنْ عَلِمَ شيئًا قال به ، وإنْ جَهِلَ شيئًا فلا يقولُ به ؛ يتوقَّفُ ، ولا يقولُ في أمور الدين والعبادات ، ولا يَدخُلُ فيها بغيرِ عِلْمٍ ، بل يتوقَّفُ ، ويقولُ : اللَّهُ أعلمُ» .

أي : لثبوتهِ عن النَّبيِّ ﷺ -فعلاً وقولاً- من رواية سبعين صحابيًّا -كما حكاه الحسنُ[(1)]- .

وقال الإمامُ أحمدُ : ليس في نفسِي شيءٌ من المسحِ على الخُفَّيْنِ ؛ فيه أربعون حديثًا عن النَّبيِّ -عليه السلام-[(2)] .

وَعَدَّ السُّيوطيُّ أحاديثَ المسحِ على الخُفَّيْنِ من الأحاديثِ المُتواترةِ[(3)] ؛ حيثُ قالَ في «ألفية الحديث»[(4)] :

خَمْسٌ وَسَبْعُونَ رَوَوْا مَن كَذَبَا ... ومِنهُم العَشَرَةُ ثُمَّ انْتَسَبَا
لَهَا حَدِيثُ الرَّفْعِ لِلْيَدَيْنِ ... وَالْحَوْضِ وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

ولا ينكرُ المسحَ على الخُفَّيْنِ إلاَّ أهلُ البدعِ ؛ كالروافضِ[(5)] -الَّذين لا

---

(1) هو الحَسَنُ البصريُّ -المشهور- :

وقد روى أثرَهُ في ذلك ابنُ المنذر في «الأوسط» (٤٥٧) -بسندِهِ- قال : حدَّثني سبعون مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه مَسَحَ على الخُفَّينِ» .

وعزاهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» (٣٠٦/١) لابن أبي شيبةَ ، ولم أرَهُ في «مُصنَّفِهِ»!

قلتُ : ولكنْ ؛ غَمَزَ السخاويُّ في «فتح المغيث» (١٧/٤) -فيه- بقولِهِ : «فيه مقالٌ» .

(2) ذكرَهُ ابنُ عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٥١٤/١) .

(3) انظر «قطف الأزهار المتناثرة» (ص ٥٢-٥٤) -له- .

(4) (٢٣٦/١ - بشرح الشيخ محمد علي آدم) .

(5) قال البدر العيني في «عُمدةِ القاري» (٩٧/٣) : «لا يُنكره إلاَّ المبتدعُ الضَّالَّ . . =

يتقيَّدون بالسُّنَّةِ الثَّابتةِ ، بل يردُّونَهَا بآرائِهم الكاسدةِ الفاسدةِ[1]- .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

قلتُ : إنَّما ذَكَرَ المُصنِّفُ -تبعًا لغيرِهِ من المؤلفِينَ في (السُّنَّةِ)[2]- المسحَ على الخُفَّيْنِ -دون الجوربَينِ والنَّعلَينِ- لسببَينِ :

الأول : أنَّ المسحَ على الخُفَّينِ مُتواترٌ عن رسولِ اللَّه ﷺ .

والآخــــر : أنَّ الرافضةَ تُخالفُ هذه السُّنَّةَ ؛ فالحُجَّةُ عليهم أَقْوَى في الاحتجاجِ بما تَوَاتَرَ عن رسولِ اللَّه ﷺ .

فلا يَنْفِي ذَكْرُ الخُفَّينِ ثُبوتَ المسحِ على الجوربَينِ والنَّعلَينِ -أيضًا- .

وهذا ما تَرَاهُ -مُفصَّلاً- في كتابِ «المسحِ على الجوربَينِ» للشيخِ

= وهو قول الرافضة» .

ثم نَقَلَ عن أبي حنيفةَ -رحمه اللَّهُ- أنَّه قال :

«نحن نفضّلُ الشيخَينِ ، ونُحبُّ الخَتَنَيْن ، ونرى المسحَ على الخُفَّيْن . .» .

و(الخَتَن) : زوج البنت ، والمراد : عليٌّ ، وعثمان -رضي اللَّهُ عنهما- ؛ لكونهما متزوّجَين مِن بنتَي رسولِ اللَّهِ ﷺ .

(١) «وذلك أنَّها مِن السُّنن الثابتةِ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ .

وقد طعن فيها طوائفُ مِن أهلِ البدعِ ؛ فكان إحياءُ ما طَعَنَ فيه المخالِفون مِن السُّنن أفضلَ مِن إماتتِهِ» .

«الأوسط» (١/٤٤٠) لابن المنذر .

(٢) أي : في عِلْمِ العقيدة .

القاسميِّ ، وقد أَتْبعتُهُ بتذييلٍ عليه[1] ؛ حقَّقْتُ فيه كثيرًا من أحكامِ المسحِ ، وهو مطبوعٌ في المكتبِ الإسلامي .

٧٧- وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ -بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ- إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ- ؛ لاَ يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ، وَلاَ يَنْقُضُهُمَا.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :**

اعلم أنَّ الجهادَ على قسمين :

الأول : فرضُ عينٍ ؛ وهو : صَدُّ العدوِّ المُهاجمِ لبعضِ بلاد المسلمِينَ -كاليهود -الآن- الَّذين احتلُّوا فلسطينَ- ؛ فالمسلمونُ -جميعًا- آثمون ؛ حتَّى يُخرِجُوهُم منها[2] .

---

(١) واسمُهُ : «إتمام النُّصح في أحكامِ المسح» .

وفي «الأوسطِ» (٤٦٢/١-٤٦٥) روايةُ آثارٍ كثيرةٍ في هذا الباب ؛ ناقلاً عن الإمامِ أحمد -رحمه اللَّهُ- قولَهُ :

«قد فعلَهُ سبعةٌ أو ثمانيةٌ مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ» .

وقولَ إسحاقَ بنِ راهوية :

«مضت السنَّةُ مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ -ومَن بعدَهم مِن التابعين- في المسح على الجوربَين ؛ لا اختلاف بينهم في ذلك» .

(٢) نسألُ اللَّهَ أنْ يُيَسِّرَ الأسباب ، ويفتحَ -على أيدي أهلِ الحقِّ- الأبواب .

اللَّهُمَّ أحينا سُعداء ، وأمِتْنَا شُهداء . .

والذي أراه : أنَّ الإثمَ مُعَلَّقٌ بأعناقِ (أولئك!) القادرين على الجهادِ -بشروطِهِ وضوابطِهِ- ، =

والآخــر : فرضُ كفايةٍ ، إذا قامَ به البعضُ سَقَطَ عن الباقِينَ ؛ وهو : الجهادُ في سبيلِ نَقْلِ الدعوةِ الإسلاميَّةِ إلى سائرِ البلادِ ، حتَّى يحكمَها الإسلامُ ؛ فمَن استسلمَ من أهلِهَا : فبها ، ومَن وَقَفَ في طريقِهَا : قُوتِلَ ؛ حتَّى تكونَ كلمةُ اللَّهِ هي العليا .

فهذا الجهادُ ماضٍ إلى يوم القيامةِ ، فضلاً عن الأول .

ومِن المُؤسفِ أنَّ بعضَ الكُتَّابِ -اليوم- يُنكِرُهُ ، وليس هذا فقط ؛ بل إنَّه يجعلُ ذلك مِن مزايا الإسلامِ!

وما ذلك إلاَّ أَثَرٌ من آثارِ ضعفِهِم ، وعجزِهِم عن القيامِ بالجهادِ العينيِّ .

وصَدَقَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إذْ يقولُ : «إذا تبايعتُم بالعينةِ ، وأخذتُم أذنابَ البقرِ ، ورضيتُم بالزرعِ ، وتركتُمُ الجهادَ في سبيلِ اللَّهِ ، سَلَّطَ اللَّهُ عليكم ذُلاًّ ؛ لا ينزعُهُ عنكم حتَّى ترجعوا إلى دينِكُم» . «الصحيحة» (١١) .

٧٨- وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

٧٩- وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ؛ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

هذا هو اسمُهُ في القرآنِ ، وأمَّا تسميتُهُ بـ(عزرائيل) -كما هو الشائعُ بين

= ثم هم يتخاذلون دونه ، ويتخلَّوْنَ عنه ، ويفِرُّون منه!

أمَّا غيرُ المستطيعين : فـ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، و : ﴿... إِلاَّ مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق : ٧] .

النَّاسِ!- فلا أصلَ له ، وإنَّما هو من الإسرائيليَّاتِ[1] .

٨٠- وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ -لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلاً[2]-.

---

(١) قال سماحةُ أُستاذِنَا الشيخِ محمد بن صالح العثيمين في «الشرح الممتع» (٢/٤٤٣) :

«وتسمية ملك الموت : (عزرائيل) لم تثبتْ عن النَّبيِّ ﷺ إنَّما هي مِن أخبارِ بني إسرائيل .

ولم يثبتْ مِن أسماءِ الملائكةِ إلاَّ خمسةُ أسماء ؛ وهي : جبرائيل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، ومالك ، ورضوان ؛ فهذه هي الأسماءُ الثابتةُ فيمن يتولَّون أعمالَ العباد .

فأمَّا (منكرٌ ونكيرٌ) -اللذان يسألان الميت في قبرِه- ؛ فقد أنكرهما كثيرٌ مِن أهلِ العلمِ ، ولكنْ وردت فيهما آثارٌ[أ] .

والمهمَّ : أنَّ ملكَ الموتِ لا يُسمَّى (عزرائيل) ؛ لأنَّهُ لم يثبتْ عن الرسولِ ﷺ ، وهذا مِن الأمورِ الغيبيَّةِ التي يتوقَّفُ إثباتُهَا ونفيُهَا على ما وردَ فيه الشرعُ» .

قلتُ : وانظر «معجم المناهي اللفظيَّةِ» (ص ٣٩٠) لفضيلةِ الشيخ بكر أبو زيد -عافاه اللَّهُ ، وسدَّدَهُ- .

(٢) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :

يعني : من الكُفَّارِ ، وفُسَّاقِ المسلمينَ :

والأولُ : مقطوعٌ به ؛ منصوصٌ عليه في القرآن .

والآخر : كذلك ؛ وهو منصوصٌ عليه في أحاديثَ كثيرةٍ ، بلغَتْ حَدَّ التواترِ -كما ذَكَرَ الشارحُ [(ص ٣٩٩)] ، وغيرُهُ- . =

. . . .

(أ) بل حديثٌ مرفوعٌ ثابتٌ ؛ كما سيأْتِي التنبيهُ عليه في كلامِ شيخِنَا .

وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ -فِي قَبْرِهِ- عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ -عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-[1]، وَعَنِ الصَّحَابَةِ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ-.

٨١- وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ[2].

= فيجبُ الاعتقادُ به ، ولكنْ لا يجوزُ الخوضُ في تكييفِهِ[أ] ؛ إذْ ليس للعقلِ وقوفٌ على كيفيَّتِهِ ، والشرعُ لا يأتي بما تحيلُهُ العقولُ ، ولكنَّهُ قد يأتي بما تَحَارُ فيه العقولُ ؛ فيجبُ التسليمُ به .

(١) وقال -رحمه اللَّه- :

قلتُ : وهي متواترةٌ -كما ذَكَرْتُ آنفًا- ، إلاَّ تسميةَ المَلَكَينِ بـ(منكرٍ ونكيرٍ) ؛ ففيه حديثٌ بإسنادٍ حسنٍ ، مُخرَّجٌ في «الصحيحة» (١٣٩١) .

(٢) وقال -رحمه اللَّه- :

هذا قطعةٌ من حديثٍ أخرجَهُ الترمذيُّ (٢/٧٥) عن أبي سعيدٍ -مرفوعًا- بسندٍ ضعيفٍ .

والطرفُ الأوَّلُ أخرجَهُ أبو يعلى ، وفيه درَّاج -كما في «المجمع» (٣/٥٥)- ، وهو ذو مناكير .

قلتُ : وقد ضعَّفَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الكافي الشاف . .» (رقم ٢٣٢) .

وأمَّا المعنى : فصحيحٌ جدًّا ؛ إذ القبرُ -في حقيقتِهِ- كذلك ؛ كما هو اعتقادُ أهلِ السنة . =

. . . .

(أ) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :

وهكذا في سائرِ الغيبيّات ؛ تسليمًا مطلقًا للَّهِ -تباركَ وتعالى- .

وتَجِدُ بعضَ الأحاديثِ المشارِ إليها في «الشرحِ» [(ص ٤٠١)] ، وفي «السُّنَّةِ» لابن أبي عاصم (رقم ٨٦٣-٨٧٧ - بتحقيقي ، وتخريجي) .

٨٢- وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.

٨٣- وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ؛ لاَ تَفْنَيَانِ -أَبَداً- وَلاَ تَبِيدَانِ.

وَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلاً؛ فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ -فَضْلاً مِنْهُ-، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ -عَدْلاً مِنْهُ-.

وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ[1]، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-:**

أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ على أنَّ الجنَّةَ والنَّارَ مخلوقتان؛ لأنَّ أدلةَ الكتابِ والسُّنَّةِ دالَّةٌ على ذلك.

وقصَّةُ آدمَ، ودخولِه الجنَّةَ، وإخراجِه منها: معلومةٌ عند كُلِّ مَن قرأَ القرآنَ الكريمَ، أو سمعَهُ.

= ومِن أشهرِ أدلَّتِه: حديثُ البراءِ بنِ عازبٍ -الطويلُ-؛ الذي رواه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (٢٨٧/٤، و٢٩٥-٢٩٦)، والطيالسي (٧٥٣) وغيرهم- بسندٍ صحيح.

(١) وقال -رحمه الله-:

يُشيرُ إلى قولِه ﷺ: «فَرَغَ اللَّهُ إلى كُلِّ عَبْدٍ من خَمْسٍ: من أجلِه، ورزقِه، وأثرِه، ومضجعِه، وشَقِيٌّ أو سعيد»، وهو حديثٌ صحيحٌ، مُخرَّجٌ في «المشكاة» (١١٣)، و«السُّنَّة» (٣٠٣-٣٠٩).

والأحاديثُ -في معناه- كثيرةٌ معروفةٌ.

ويرحمُ اللَّهُ ابنَ القيِّمِ[1] ؛ حيثُ قال :

فَحَيَّ عَلَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فَإِنَّهَا مَنَازِلُنَا الأُولَى وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ

وقد وردَتِ الأحاديثُ -الكثيرةُ- الدالَّةُ على وجودِ الجنَّةِ والنَّارِ -كما في حديثِ صلاةِ الكسوفِ[2] الَّذي صرَّحَ به النَّبيُّ -عليه السلام- في رؤيةِ الجنَّةِ والنَّارِ- .

وأجمعَ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ على أنَّ الجنَّةَ لا تفنى ولا تبيد ؛ لقولِهِ -تعالى- : ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد : ٣٥] ، وقولِهِ -تعالى- : ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود : ١٠٨] ، وغيرِ ذلك من الأدلةِ .

وأمَّا النَّارُ ؛ فكذلك -عند جمهورِ السَّلَفِ- لا تفنى ولا تبيد ، ولا يخرجُ منها أحدٌ من أهلِهَا -كما قال -تعالى- : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة : ١٦٧] .

بل أهلُ الجنَّةِ وأهلُ النَّارِ خالدون فيهما -كما جاءَ في الحديثِ الصحيحِ[3] : «يا أهلَ الجنَّةِ خلودٌ ولا موتٌ ، ويا أهلَ النَّار خلودٌ ولا موتٌ»- .

---

(١) في «القصيدةِ الميميَّة» (رقم : ١٩٥) ، وفيها : منازِلُكَ .

(٢) رواه البخاريُّ (١٠٥٢) ، ومسلمٌ (٩٠٧) عن ابن عبَّاسٍ .

وانظر -فائدةً فقهيَّةً عنه- كتابي «أحكام الشتاء» (ص ١٠٠-١٠٢) .

وانظر -أيضًا- «صفة صلاة النَّبيِّ ﷺ لصلاةِ الكسوفِ» (ص ٢٤-٢٦) لشيخِنَا الألبانيِّ -رحمه اللَّهُ- .

(٣) رواه البخاريُّ (٦٥٤٥) ، ومسلمٌ (٢١٨٩/٤) عن ابنِ عُمر .

وقد نُقِلَ عن بعضِ العلماءِ السَّالِفِين القولُ بفناءِ النَّارِ ، ونُسِبَ ذلك إلى شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ! ولكنَّه لم يثبُتْ عنه[1] .

وكذلك تلميذُهُ ابنُ القيِّمِ : بَسَطَ القولَ في هذه المسألةِ في كتابِهِ «شفاء العليل» [(ص ٤٤٠)] ، و«حادي الأرواح» [(ص ٦٤٣ وما بعدها)] ، ولكنَّه لم يجزِمْ بفناءِ النَّارِ ، بل قالَ -بعد أَنْ ذَكَرَ أكثرَ مِن عشرين دليلاً على ذلك- :

«إنْ قِيلَ : إلى أينَ انتهى قدمُكَ في هذه المسألةِ العظيمةِ؟

قِيلَ : إلى قولِهِ -تعالى- : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود : ١٠٧]» .

ولكنَّه صرَّحَ في كتابِ «الوابل الصيب» [(ص ٥٦ - مكتبة الرشد)] : أنَّ الجنَّةَ والنَّارَ لا تفنيان[2] ، وأنَّ النَّارَ التي تفنى نارُ عصاةِ المُوحِّدِينَ .

(تنبيـــه) : أوردَ ابنُ القيِّمِ في «شفاء العليل» [(ص ٢٥٨-٢٦٠)] ، و«حادي الأرواح» [(ص ٢٤٩-٢٥٢)] قولَهُ -تعالى- : ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر : ٤٨] في حقِّ أهلِ النَّارِ ؛ والصوابُ : أنَّها قِيلَتْ في أهلِ الجنَّةِ ؛ فليُحْفَظْ[3] .

---

(١) انظر بيانَ ذلك -مُفصَّلاً- في كتاب «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ» (ص ٥٧٩-٦٢٤) للدكتور عبد اللّه الغصن .

(٢) ونحوه في «زاد المعاد» (١/٦٨) .

(٣) ولا يزالُ أهلُ السنة ، ودُعاة الحقِّ يستدرك بعضُهم على بعضٍ ، ويُناقشِ بعضُهم بعضًا ؛ مع تلمُّس الأعذارِ ، وبيانِ الصوابِ ؛ مِن غيرِ تشنيع ، ولا تبديع . . .

وليس كذلك الخسّاف العنيد ، والأفّاك المَريد ؛ الذي ادّعى -بما يعلمُ هو مِن نفسِهِ =

ثُمَّ اعلم أنَّ مقصدَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ من ذِكْرِ خَلْقِ الجنَّةِ والنَّارِ ، وعدمِ فنائِهما : الردُّ على الجَهْمِ وأتباعِه[1] -المخالفِينَ لنصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ بآرائِهم الباطلةِ ، وعقائدِهم الفاسدةِ- .

وقد تصَدَّى ابنُ القيِّم -وغيرُهُ من أهلِ السُّنَّةِ- لحكايةِ أقوالِهم ، والردِّ عليها ، ونَصْرِ السُّنَّةِ ، والذَّبِّ عنها[2] .

والجَهْمُ إنَّما سَلَكَ هذا المذهبَ الوخيمَ ؛ طَرْدًا للدليلِ -عنده- ، وهو الدليلُ المُسمَّى بـ(دليلِ الأكوانِ)[3] ، إذْ مبناهُ على قَطْعِ التسلسلِ ؛ وهو : مَنْعُ

= كذبَه وافتراءَه!- عند وقوفه على خطإٍ كهذا ؛ قائلاً -في «شماطيطه . .» (٢٧٩/١ - مِن رسائلِهِ!) : «إلاَّ أنْ يكونَ قد قرأها في مصحفِ الحشويّة!! الذي يتناقلونه بينهم بالدسِّ والسِّرِّيةِ!!» . . . قاتلَهُ اللَّهُ مِن كذَّابٍ أشِرٍ!!

(١) قال الشارح -رحمه اللَّهُ- (٦٢١/٢) : «وقال بفناء الجنَّةِ والنَّارِ الجهمُ بنُ صفوانَ -إمامُ المُعطِّلةِ- ، وليس له سلفٌ -قطَ- ؛ لا مِن الصحابةِ ، ولا مِن التابعين لهم بإحسانٍ ، ولا مِن أئمةِ المُسلمين ، ولا مِن أهلِ السنة .

وأنكرَهُ عليه عامَّةُ أهلِ السنة ، وكفَّروه به ، وصاحوا به وبأتباعِهِ مِن أقطارِ الأرضِ .

وهذا قالَهُ لأصلِهِ الفاسدِ -الَّذي اعتقدَهُ- : وهو امتناع وجود ما لا يتناهى مِن الحوادثِ» .

(٢) انظر «رفع الأستار . . .» للعلامة الصنعاني ، بتحقيق شيخنا -رحمه اللَّهُ- ، و«الحِكمة والتعليل» (ص ٢٠٥-٢١٠) للأخ الشيخ محمد بن ربيع بن هادي المدخلي .

(٣) قال شيخُ الإسلامِ في «درء تعارض العقلِ والنقل» (٣٨/١) :

«وأمَّا ما يُدخِلُهُ بعضُ الناسِ في هذا المُسمَّى [أصول الدين] مِن الباطلِ! فليسَ ذلك مِن أصولِ الدين ، وإنْ أدخلَهُ فيه ؛ مثل : المسائلِ والدلائلِ الفاسدةِ ، مثل : نفي الصفاتِ ، =

حوادثَ لا أوَّلَ لها ، فكذلك يمتَنِعُ حوادثُ لا آخرَ لها[1] .

والردُّ عليه مبسوطٌ في «النونية» [برقم : ٩٥٦-١٠١١] .

وقد حَكَى ابنُ القيِّمِ قولَ الجَهْمِ في فناءِ الجنَّةِ والنَّارِ ، وردَّ عليه في أبياتٍ منها [برقم : ٧٦ - ٧٩] :

وَقَضَى بِأنَّ النَّارَ لَمْ تُخْلَقْ وَلاَ ... جَنَّاتِ عَدْنٍ بَلْ هُمَا عَدَمَانِ

فَإِذَا هُمَا خُلِقَا لِيَوْمِ مَعَادِنَا ... فَهُمَا عَلَى الأَوْقَاتِ فَانِيَتَانِ

وَتَلَطَّفَ الْعَلاَّفُ مِنْ أَتْبَاعِهِ ... فَأَتَى بِضِحْكَةِ جَاهِلٍ مَجَّانِ

قَالَ الْفَنَاءُ يَكُونُ فِي الْحَرَكَاتِ لاَ ... فِي الذَّاتِ وَاعَجَبًا لِذَا الْهَذَيَانِ

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللهُ- :**

اعلم أنَّ النَّارَ في الآخرةِ ناران : نارٌ تَفْنَى ، ونارٌ تَبْقَى -أبدًا لا تَفْنَى :

فالأولى : هي نارُ العُصاةِ المُذْنبينَ من المسلمين[2] .

= والقَدَرِ ، ونحو ذلك مِن المسائلِ ، ومثل : الاستدلال على حدوث العالم بحدوثِ الأعراضِ التي هي صفاتُ الأجسامِ القائمةِ بها : إمَّا الأكوان ، وإما غيرها . . .» .

وكذا في «مجموع الفتاوى» (٣/٢٩٤ و٣٠٣) -له- .

(١) والشيخ ابن مانع -رحمه اللَّهُ- ينقلُ -هنا- مِن «شرح ابن عيسى على نونيَّةِ ابن القيِّم» (١/٨٣) .

وانظر (٢/٢٨١) -منه- .

(٢) لكون النار دَرَكات -أعاذنا اللَّهُ وإيَّاكُم- .

والأخرى : نارُ الكُفَّارِ والمُشركِينَ .

هذا خلاصةُ ما حرَّرَهُ ابنُ القيِّمِ في «الوابل الصيب» [(ص ٥٦ - مكتبة الرشد)] ؛ وهو الحقُّ الَّذي لا ريب فيه ، وبه تجتَمِعُ الأدلةُ .

فلا تغترَّ بما ذَكَرَهُ الشارحُ [(ص ٤٢٠)] -هنا- ، وابنُ القيِّمِ في «شفاء العليل» و«حادي الأرواح»[1] ، مِمَّا قد يُنَافِي هذا الذي لَخَّصْتُهُ ؛ فإنَّهما لم يَتَبَنَّيَا ذلك ، وليس فيه أيُّ دليلٍ صريحٍ صحيحٍ يدلُّ على فناءِ نارِ الكافرينَ .

واللَّه -تعالى- كما قال في أهلِ الجنَّةِ : ﴿لا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر : ٤٨] قال -مثلَهُ- في الكافرِينَ : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾[2] [البقرة : ١٦٧] .

---

(١) انظر العَزْوَ إليهما -فيما تقدَّم- (ص ١٤٩) -قريبًا- .

(٢) وأقولُ -هنا- :

إنَّ تصوُّرَ مسألةِ (فناء النَّارِ) -عند القائلين بها- مبنيٌّ على القولِ بـ«دخولِ الكفَّارِ -وعصاةِ المؤمنين- في النَّارِ ، وأنَّ عُصاةَ المؤمنين يُعذَّبون ما شاءَ اللَّهُ أنْ يُعذَّبوا ، ثم يَخرجون بعد انقضاءِ مُدَّةِ تطهيرهم ، أو يَخرجون مِن النَّارِ بشفاعةِ الشَّافعين .

وأمَّا الكفَّارُ ؛ فإنَّهم يمكثون في النَّارِ آمادًا طويلةً إلى أنْ يأذن اللَّهُ بفناءِ النَّارِ ؛ فتفنى ، وينتهي العذاب» كذا في «دعاوى المناوئين . .» (ص ٥٩٧) .

فأقولُ : مَن قابَلَ هذا القولَ -الرديءَ!- في حقِّ الكُفَّارِ- بقولِ المرجئةِ -ذوي القولِ الرديءِ -أيضًا- الذين أخرجوا العملَ مِن الإيمانِ -في أهلِ الإسلامِ- ، ورتَّبوا على ذلك آثارًا باطلةً مِن دعوى الإيمانِ الكاملِ لهم . . و . . . و . .

فَبِمَ يخرج مِن مقابلتِهِ -هذه-؟!

=

وما رُوِيَ عن عُمَرَ -وغيرِهِ- لا يصحُّ إسنادُهُ -كما بينتُهُ في تعليقي على «الشرحِ» [(ص ٤٢٨)]- ؛ فتنبَّه .

ثُمَّ في «الأحاديث الضعيفة» المجلد الثاني [٦٠٦-٦٠٧] ، وسيصدرُ قريبًا -بإذنِ اللَّهِ-[1] .

٨٤- وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ[2] .

= أيُّهما أسوأُ قيلاً؟! وأبشعُ سبيلاً؟!!

فهل مِنْ مُدَّكِرٍ؟!

(١) وقد طُبِعَ -فما بعدَ-ولِلَّهِ الحمدُ- إلى آخرِهِ : أربعةَ عشرَ مُجلَّدًا .

(٢) قال فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان في «التعليقات المختصرة» (ص ٢٠٦-٢٠٧) :

«فالخيرُ والشَّرُّ بتقديرِ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ- ؛ لأنَّهُ لا يقعُ شيءٌ في هذا الكونِ إلاَّ بقضاءِ اللَّهِ وقَدَرِهِ ، لا بُدَّ مِن الإيمانِ بذلك .

فاللَّهُ -عزَّ وجلَّ- خلَقَ الخيرَ والشَّرَّ لحِكمةٍ - ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء : ٣٥]- يتميَّزُ بذلك أهلُ الإيمانِ والتوحيدِ والانقيادِ للَّهِ ، وأهلُ الكُفرِ والشركِ والإلحادِ ، ولو لم يكن هناك خيرٌ لَمَا حَصَلَ التمييزُ .

فالخيرُ ؛ يُحبُّهُ اللَّهُ ، ويخلقُهُ ويُقدِّرُهُ ، والشَّرُّ ؛ يُبغِضُهُ اللَّهُ ويُسخطُهُ ، ولكنْ يخلقُهُ ويُقدِّرُهُ لحِكمةٍ : للابتلاءِ والامتحانِ .

لو لم يوجد الشَّرُّ ما ظهرَ الكفرُ وعداوةُ الأنبياءِ والرسلِ ، ولو لم يوجد الخيرُ لَمَا ظهرَ الجهادُ والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ ، والموالاةُ والمعاداةُ ، ولا تميَّزَ النَّاسُ .

قد يعترضُ مُعترضٌ ، ويقول : اللَّهُ يُبغِضُ الشركَ والكفرَ ؛ فكيفَ يُقدِّرُ ذلك؟

ونقول : قدَّرَ ذلك لحِكمةٍ ؛ ليتميَّزَ النَّاسَ : ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ النَّاسَ عَلَى مَا أَنْتُمْ =

٨٥- وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ -مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لاَ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ-: فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ -مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ، وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ، وَسَلاَمَةِ الآلاَتِ-: فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-**:

قلتُ:

والأولى: قال بها الأشاعرةُ.

والأخرى: قال بها المعتزلةُ[(١)].

والصواب: القولُ بهما -معًا-، على التفصيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ المؤلفُ -رحمه اللَّه-تعالى-.

وقد بيَّنَ ذلك شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ -رحمه اللَّه- بيانًا شافيًا، لا بأس

= عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]؛ فنحن لا نعلمُ المطيعَ مِن العاصي إلاَّ بالأعمالِ؛ فهي تميِّزُ الشقيَّ مِن السعيدِ.

فالأمورُ لا تصلحُ إلاَّ إذا وُجدت المُتضاداتُ».

(١) وليس بخفيٍّ على أهلِ السنَّةِ أنَّ (الأشاعرةَ مخانيث المعتزلة) -كما في «مجموع الفتاوى» (٣٥٩/٦) و(٢٢٨/٨) -لشيخ الإسلام ابن تيميَّة-.

وما هذا إلاَّ لكونهم خالفوا مذهبَ السلفِ، وخالفوا -في الوقتِ نفسِهِ- إمامَهم الذي ينتسبون إليه؛ وهو الإمام أبو الحسن الأشعري -رحمه اللَّهُ-.

من نقلِهِ بتمامِهِ -لأهمّيتِهِ- ؛ قال -رحمةُ اللَّه عليه- في «مجموع الفتاوى» (٨/٣٧١-٣٧٦) :

«وقد تكلَّمَ النَّاسُ من أصحابِنَا -وغيرِهم- في (استطاعة العبد) ؛ هل هي مع فعلِهِ؟ أم قبلَهُ؟

وَجَعَلُوها قولَينِ مُتناقضَينِ :

فقومٌ جعلوا الاستطاعةَ مع الفعلِ -فقط- ، وهذا هو الغالبُ على مُثْبتَةِ القَدَرِ -المُتكلِّمينَ- مِن أصحابِ الأشعريِّ ، ومَن وافقَهُم مِن أصحابِنَا ، -وغيرِهِم- .

وقومٌ جعلوا الاستطاعةَ قبل الفعلِ ، وهو الغالبُ على النُّفاةِ من المعتزلةِ والشيعةِ .

وجَعَلَ الأوَّلُون القُدْرَةَ لا تَصْلُحُ إلاَّ لفعلٍ واحدٍ ، إذ هي مُقارِنَةٌ له ، لا تنفكُّ عنه .

وجعل الآخرون الاستطاعةَ لا تكونُ إلاَّ صالحةً لِلضِّدَّينِ ، ولا تُقارِنُ الفعلَ -أبدًا- .

والقَدَرِيَّةُ أكثرُ انحرافًا ؛ فإنَّهم يمنعون أَنْ يكونَ مع الفعلِ قُدْرَةٌ -بحالٍ- ، فإنَّ عندَهم أنَّ المُؤثِّرَ لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَ على الأَثَرِ ، لا يقارِنُهُ بحالٍ ، سواءً في ذلك القُدْرةُ والإرادةُ والأَمْرُ .

والصوابُ الَّذي عليه الكتابُ والسُّنَّةُ :

أنَّ الاستطاعةَ مُتقدِّمةٌ على الفعلِ ، ومُقارِنةٌ له -أيضًا- ، وتُقارِنُهُ استطاعةٌ

أُخْرَى لا تصلُحُ لغيرِهِ .

فالاستطاعةُ نوعان :

- مُتقدِّمَةٌ صالحةٌ لِلضِّدَّيْنِ .

- ومُقَارِنَةٌ لا تكونُ إلاَّ مع الفعلِ .

فتلك هي المُصَحِّحةُ للفعلِ ، المُجَوِّزَةُ له .

وهذه هي المُوجِبةُ للفعلِ ، المُحقِّقَةُ له .

قال اللَّهُ -تعالى-في الأولى- : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران : ٩٧] ؛ ولو كانت هذه الاستطاعةُ لا تكونُ إلاَّ مع الفعلِ : لَمَا وَجَبَ الحجُّ إلاَّ على مَن حَجَّ ، ولَمَا عصى أحدٌ بتركِ الحَجِّ ، ولا كان الحجُّ واجبًا على أحدٍ قبل الإحرامِ به ، بل قبل فراغِهِ!

وقال -تعالى- : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن : ١٦] ؛ فأَمْرُ التقوى بمقدارِ الاستطاعةِ ، ولو أرادَ الاستطاعةَ المُقارِنَةَ : لَمَا وَجَبَ على أحدٍ من التقوى إلاَّ ما فَعَلَ -فقط- ؛ إذ هو الَّذي قارَنَتْهُ تلك الاستطاعةُ .

وقال -تعالى- : ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] :

و(الوُسْع) : الموسوع ؛ وهو الَّذي تَسَعُهُ وتُطِيقُهُ ، فلو أُريدَ به المُقارَنَةُ : لَمَا كُلِّفَ أحدٌ إلاَّ بالفعلِ الَّذي أَتَى به -فقط- ، دون ما تركَهُ من الواجباتِ . . .

ونظائرُ هذا متعددةٌ ؛ فإنَّ كُلَّ أَمْرٍ عُلِّقَ في الكتابِ والسُّنَّةِ وجوبُهُ بالاستطاعةِ ، وعدمُهُ بعدمِهَا : لم يُرَدْ به المُقَارَنَةُ ، وإلاَّ لَمَا كان اللَّهُ قد أَوْجَبَ الواجباتِ إلاَّ على مَن فَعَلَها ، وقد أَسْقَطَها عمَّن لم يفعَلْهَا ، فلا يأثمُ أحدٌ بتركِ

الواجبِ المذكورِ!

وأمَّا الاستطاعةُ المُقَارِنَةُ المُوجِبَةُ ؛ فَمِثْلُ قولِهِ -تعالى- : ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود : ٢٠] ؛ فهذه الاستطاعةُ هي المُقارِنَةُ المُوجِبَةُ ؛ إذ الأُخْرَى لا بُدَّ منها في التَّكليفِ :

فالأولى : هي الشَّرْعِيَّةُ ؛ الَّتي هي مَناطُ الأَمْرِ والنَّهْيِ ، والثوابِ والعقابِ ، وعليها يتكلَّمُ الفقهاءُ ، وهي الغالبةُ في عُرْفِ النَّاسِ .

والثانية : هي الكَوْنيَّةُ ؛ الَّتي هي مَناطُ القضاءِ والقَدَرِ ، وبها يتحقَّقُ وجودُ الفِعْلِ .

فالأولى للكلماتِ الأَمْرِيَّاتِ الشَّرعياتِ .

والثانيةُ للكلماتِ الخَلْقِيَّاتِ الكَوْنِيَّاتِ ؛ كما قال : ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ [التحريم : ١٢] .

وقد اختلفَ النَّاسُ في قُدْرَةِ العَبْدِ على خلافِ معلومِ الحقِّ -أو مُرادِهِ- :

والتحقيقُ : أنَّه قد يكونُ قادرًا بالقدرةِ الأولى الشَّرعِيَّةِ المُتقدِّمَةِ على الفعلِ ؛ فإنَّ اللَّهَ قادرٌ -أيضًا- على خلافِ المعلومِ والمرادِ ، وإلاَّ لم يكُنْ قادرًا إلاَّ على ما فَعَلَهُ ، وليس العبدُ قادرًا على ذلك بالقُدْرَةِ المُقارِنَةِ للفعلِ ؛ فإنَّه لا يكونُ إلاَّ ما عَلِمَ اللَّهُ كَوْنَهُ ، وأرادَ كَوْنَهُ ؛ فإنَّه ما شاءَ اللَّهُ كانَ ، وما لم يشَأْ لم يكُنْ .

وكذلك قولُ الحَوارِيِّين : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة : ١١٢] ، إنَّما استَفْهَمُوا عن هذِهِ القُدْرَةِ .

وكذلك ظَنُّ يونُسَ : ﴿أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْه﴾ [الأنبياء : ٨٧] ؛ أي : فُسِّرَ بالقُدْرَةِ ، كما يُقَالُ للرجلِ : هل تَقْدِرُ أَنْ تفعلَ كذا؟ أي : هل تفعلُهُ؟

وهو مشهورٌ في كلامِ النَّاسِ .

ولَمَّا اعتقدَتِ القَدَرِيَّةُ أَنَّ الأُولَى -الاستطاعةَ قبل الفِعْلِ- كافيةٌ في حصولِ الفِعْلِ ، وأنَّ العبدَ يُحْدِثُ مَشِيئَتَهُ : جَعَلُوهُ مُسْتَغْنِيًا عن اللَّه حين الفعلِ!

كما أنَّ الجَبْرِيَّةَ لمَّا اعتقدَتْ أنَّ الثانيةَ مُوجِبَةٌ للفعلِ -وهي مِن غيرِه- : رَأَوْهُ مَجبُورًا على الفعلِ!

وكلاهما خطأٌ قبيحٌ!

فإنَّ العبدَ له مشيئتُهُ ، وهي تابعَةٌ لمشيئةِ اللَّهِ -كما ذَكَرَ اللَّهُ ذلك في عِدَّةِ مواضعَ -من كتابِهِ[1]- .

فإذا كانَ اللَّهُ قد جعلَ العبدَ مُرِيدًا مُختارًا شَائيًا : امتنعَ أَنْ يُقالَ : هو مجبورٌ مقهورٌ ، مع كونِهِ قد جَعَلَهُ مُرِيدًا ، وامتنعَ أَنْ يكونَ هو الَّذي ابتدعَ لنفسِهِ المشيئةَ .

فإذا قِيلَ : هو مجبورٌ على أَنْ يختارَ ، مُضطرٌّ إلى أَنْ يشاءَ!!

فهذا لا نَظيرَ له! وليس هو المفهومَ من الجَبْرِ بالاضطرارِ ، ولا يقدِرُ على ذلك إلاَّ اللَّهُ!!

---

(١) كما في قولِهِ -سبحانَهُ- : ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ العَالَمِين﴾ [التكوير : ٢٩] .

ولهذا افترقت القَدَرِيَّةُ والجبريَّةُ على طَرَفَيْ نقيضٍ، وكلاهما مُصيبٌ فيما أثبتَهُ، دون ما نفاهُ.

وابنُ الخطيب[1] -ونحوُهُ من الجبريَّةِ- يزعمون أنَّ العِلْمَ -بافتقار رُجْحان فِعْلِ العبدِ على تركِهِ إلى مُرَجِّحٍ من غيرِ العبدِ- ضروريٌّ؛ لأنَّ الممكنَ المُتساويَ الطرفَينِ لا يَترجَّحُ أحدُ طرفَيهِ على الآخرِ إلاَّ بمُرَجِّحٍ ما.

وكِلاَ القولَينِ صحيحٌ.

ولكنَّ دعوى استلزامِ أحدِهما نفيَ الآخرِ ليس بصحيحٍ؛ فإنَّ العبدَ مُحدِثٌ لأفعالِهِ، كاسبٌ لها، وهذا الإحداثُ مُفتقِرٌ إلى مُحدِثٍ؛ فالعبدُ فاعلٌ صانعٌ مُحدِثٌ، وكونُهُ فاعلاً صانعًا مُحدثًا -بعد أنْ لم يكُنْ- لا بُدَّ له من فاعلٍ؛ كما قال: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]؛ فإذا شاءَ الاستقامةَ صارَ مُستقيمًا، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

فما عُلِمَ بالاضطرارِ، وما دلَّت عليه الأدلَّةُ السَّمعيةُ والعقليةُ -كلُّه- حقٌّ، ولهذا كان (لا حول ولا قوة إلا باللَّهِ)[2].

---

(١) هو الفخرُ الرازيُّ؛ المتوفَّى سنة (٦٠٤ هـ).

ولشيخ الإسلامِ ابن تيميَّةَ -رحمه اللَّهُ- فيه- كلامٌ كثير، ونقدٌ كبير -في عقائدِهِ وأفكارِهِ-.

فانظر «مجموع الفتاوى» (٥/٢٩٤)، و(١٣/١٨١)، و(١٦/٢١٣)، و(١٧/٢٤٧).

وانظر كلامَ الإمامِ الذهبيِّ فيه في «ميزان الاعتدال» (٥/٤١١).

(٢) (فائدة): نقلَ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (١٠/٦٨٦-٦٨٧) عن القُشيري قولِ الشِّبلي بين يدي الجُنيد: (لا حول ولا قوَّةَ إلاَّ باللهِ)؛ فقال =

والعبدُ فقيرٌ إلى اللَّهِ -فقرًا ذاتيًّا له- في ذاتِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ، مع أنَّ له ذاتًا وصفاتٍ وأفعالاً؛ فنَفْيُ أفعالِهِ كنَفْيِ صفاتِهِ وذاتِهِ، وهو جَحْدٌ للحقِّ؛ شبيهٌ بِغُلُوِّ غاليَةِ الصوفيَّةِ الَّذين يجعلونه هو الحقَّ.

وجَعْلُ شيءٍ منه مُستغنيًا عن اللَّهِ -أو كائنًا بدونه-: جَحْدٌ للحقِّ؛ شبيهٌ بِغُلُوِّ الَّذي قالَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال: إنَّه خَلَقَ نفسَهُ!

وإنَّما الحقُّ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ»[١].

= الجُنيد: قولك -ذا- ضيق صدر، وضيق الصدر لترك الرضا بالقضاء.

فإنَّ هذا مِن أحسنِ الكلامِ، وكان الجُنيد -رضي اللَّهُ عنه- سيِّدَ الطائفةِ [الصوفيَّةِ]، ومِن أحسنهم تعليمًا وتأديبًا وتقويمًا.

وذلك أنَّ هذه الكلمةَ كلمةُ استعانة، لا كلمةُ استرجاع.

وكثيرٌ مِن الناسِ يقولها عند المصائبِ بمنزلةِ الاسترجاعِ، ويقولها جزعًا لا صبرًا؛ فالجُنيد أنكر على الشِّبليِّ حالَه في سبب قوله لها؛ إذ كانت حالاً يُنافي الرضا، ولو قالها على الوجه المشروع لم يُنكِر عليه».

قلتُ: فهذا الوجه معدودٌ مِن (المناهي اللفظيَّة)؛ فَلْيُتبيَّن ذلك.

وانظر ما سيأتي -تميمًا- (ص ١٦٢).

(١) في سائرِ شؤونِهم؛ عقيدةً، ومنهجًا، وعبادةً، وسُلُوكًا...

ورَحِمَ اللَّهُ مَن قالَ:

أَيَا رَبِّي لَكَ المِنَّهْ عَلَى الإسلامِ والسُّنَّهْ
هُمَا وَاللَّهِ حُجَّتُنَا وبابُ دخولِنَا الجَنَّهْ
هُمَا للعقلِ مَدرسةٌ هُمَا للنفسِ كالجُنَّهْ

٨٦- وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ: هِيَ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ[(١)].

٨٧- وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ -تَعَالَى- إِلاَّ مَا يُطِيقُونَ، وَلاَ يُطِيقُونَ إِلاَّ مَا كَلَّفَهُمْ[(٢)].

---

(١) قال الشيخ أحمد بن سعد الغامدي في «التعليقات الجليَّة» (ص ٨٤):

«فأفعالُ الإنسانِ تُنْسَبُ إليه مِن حيثُ ابتداؤُها، لكنَّها مِن خلقِ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ-، ولو لم يخلقْها اللَّهُ لَمَا وُجدَتْ، ونحن إنَّما نُدركُ الصورةَ الظاهرةَ مِن الفعلِ، وأمَّا ارتباطُ الفعلِ بخلقِ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ-؛ فقد قال -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]؛ فهذا مما لا يستطيعُ العقلُ البشريُّ إدراكَهُ، وإنَّما المجالُ -هنا- مجالُ تسليمٍ.

وأمَّا القَدَرِيَّةُ: فيزعُمون أنَّهم هم الخالقون لأعمالِهم.

والجبريَّةُ: يزعمون أنْ لا فِعْلَ للإنسانِ، وإنَّما الفعلُ ينسبُ إلى اللَّهِ عزَّ وجلَّ-.

(٢) **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-:**

أي: لا يُطِيقون إلاَّ ما أَقْدَرَهُم عليه.

والشارحُ رَدَّ على المُصنِّفِ ذلك [(ص ٤٤٧)] بأنَّ التَّكليفَ لا يُستعملُ بمعنى: الإِقْدَارِ، وإنَّما يُستعملُ بمعنى: الأمرِ والنَّهْيِ.

ثم قال: «ولا يصحُّ ذلك -يعني: قوله: (ولا يطيقون إلا ما كلفهم)-، بل يُطِيقون فوقَ ما كلَّفَهم به».

قلـــتُ: لأنَّه في إمكانِ الإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ أكثرَ من الخَمْسِ، ويصومَ أكثرَ من الشَّهرِ، ويحُجَّ أكثرَ من حَجَّةٍ، ولكنَّهُ -سبحانه- يريدُ بعبادِهِ اليُسْرَ، ولا يريدُ بهم العُسْرَ.

قال -تعالى-: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وقال -تعالى-: =

وَهُوَ تَفْسِيرُ (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ)؛ نَقُولُ: لاَ حِيلَةَ لأَحَدٍ، وَلاَ حَرَكَةَ لأَحَدٍ، وَلاَ تَحَوُّلَ لأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ: إِلاَّ بِمَعُونَةِ اللَّـــــهِ، وَلاَ

= ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج : ٧٨] .

وما دَلَّ عليه كتابُ اللَّهِ ، وسُنَّةُ رسولِهِ : هو الحقُّ والصوابُ .

قلتُ : ومنه قولُهُ -تعالى-وقد أشارَ إليه الشيخُ ابنُ مانعٍ-رحمه اللَّهُ- : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- :

أي : ولا يُطِيقون إلاَّ ما أَقْدَرَهُم عليه ، وهذه الطَّاقةُ هي الَّتي مِن نحوِ التَّوفيقِ ؛ لا الَّتي مِن جهةِ الصِّحَّةِ ، والوُسْعِ ، والتَّمكُّنِ ، وسلامةِ الآلاتِ .

ولكنَّ في كلامِ المؤلِّفِ إشكالاً بَيَّنَهُ الشيخُ الشارحُ [(ص ٤٤٧)] بقولِهِ :

«فإنَّ التَّكليفَ لا يُستعمَلُ بمعنى : الإِقْدَارِ ، وإنَّما يُستعمَلُ بمعنى : الأمرِ والنَّهْيِ ، وهو قد قالَ : (لا يُكلِّفهم إلاَّ ما يُطِيقون ، ولا يُطِيقون إلاَّ ما كلَّفهم) .

وظاهِرُهُ أنَّه يرجعُ إلى معنًى واحدٍ! ولا يصحُّ ذلك ؛ لأنَّهم يُطِيقون فوقَ ما كلَّفَهُم به ، لكنَّهُ -سبحانه- يريدُ بعبادِهِ اليُسْرَ والتَّخفيفَ ، كما قال -تعالى- : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقال -تعالى- : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقال -تعالى- : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج : ٧٨] .

فلو زَادَ : فيما كلَّفَنَا به لأَطَقْنَاهُ ؛ ولكنَّه تفضَّلَ علينا وَرَحِمَنَا ، وخفَّفَ عنَّا ، ولم يجعَلْ علينا في الدِّينِ من حرجٍ .

ويُجابُ عن هذا الإشكالِ بما تقدَّمَ : أنَّ المُرادَ الطَّاقةُ الَّتي مِن نحوِ التَّوفيقِ ، لا مِن جهةِ التَّمكُّنِ ، وسلامةِ الآلاتِ .

ففي العبارةِ قَلَقٌ ، فتأمَّلْهُ» .

قُوَّةَ لأحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ، وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا: إِلاَّ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ.

□ قال الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-:

هذا غيرُ صحيحٍ ؛ بل المُكلَّفون يُطِيقون أكثرَ مِمَّا كَلَّفَهُم به -سبحانه- ، ولكنَّه -عز وجل- لَطُفَ بعبادِهِ ، ويَسَّرَ عليهم ، ولم يجعَلْ عليهم في دينِهم حَرَجًا -فَضْلاً منه ، وإحسانًا- .

واللَّه ولي التوفيقِ .

٨٨- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ -كُلَّهَا-، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ -كُلَّهَا-[(١)]، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ -أَبَدًا-[(٢)]، [تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ

---

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

هنا في متنِ «الشرحِ» [(ص ٤٤٤)] عبارةٌ لم تَرِدْ في النسخِ الَّتي لدينا ؛ فحذَفْنَاهَا .

قلتُ : وهي قولُهُ : «وعَكَسَتْ إرادتُهُ الإراداتِ -كلَّها-» .

فاللَّهُ أعلم .

(٢) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :

أي : لأنَّه -سبحانه- حرَّمَ الظلمَ على نفسِهِ ، كما حرَّمَهُ على عبادِهِ .

والظلمُ : وَضْعُ الأشياءِ في غيرِ مواضعِهَا .

ودلَّتْ دلائلُ الكتابِ والسُّنَّةِ على أنَّ اللَّهَ -تعالى- قادرٌ على الظلمِ ، ولكنَّهُ لا يفعلُهُ ؛ كما قال -تعالى- : ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس : ٤٤] . =

وَحَيْنٍ[1]، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ]، ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-**:

قال الشارح (ص ٥٠٧):

«الَّذي دَلَّ عليه القرآنُ -مِن تنزيه اللَّهِ نفسَهُ عن ظلمِ العبادِ- يقتضي قولاً وسطًا بين قولَيِ القَدَرِيَّةِ والجبريَّةِ؛ فليس ما كانَ من بني آدمَ ظُلمًا وقبيحًا، يكونُ منه ظُلمًا وقبيحًا -كما تقولُهُ القدريةُ والمعتزلةُ ونحوهم!-؛ فإنَّ ذلك تمثيلٌ للَّهِ بخلقِهِ! وقياسٌ له عليهم!

هو الربُّ الغنيُّ القادرُ، وهم العبادُ الفقراءُ المقهورون.

وليس الظلمُ عبارةً عن الممتنعِ الذي لا يدخلُ تحت القُدْرةِ، كما يقولُهُ مَن يقولُهُ مِن المُتكلِّمينَ -وغيرِهم-؛ يقولون: إنَّه يمتنعُ أَنْ يكونَ في المُمكنِ المقدورِ ظلمٌ! بل كُلُّ ما كانَ مُمكنًا؛ فهو منه -لو فَعَلَهُ- عدلٌ؛ إذ الظلمُ لا يكونُ إلاَّ من مأمورٍ من غيرِهِ مَنْهيٍّ، واللَّهُ ليس كذلك!

فإنَّ قولَهُ -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ

= وقال -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]: والهَضْمُ: أَنْ يَنْقُصَ مِن جزاءِ حسناتِهِ، والظلمُ: أَنْ يُعاقِبَ بذُنوبِ غيرِهِ؛ فهو -سبحانه- مَنَعَ نفسَهُ مِن الظلمِ لعبادِهِ مع قُدرتِهِ عليه -جُودًا منه، وكَرَمًا، وإحسانًا-.

(١) قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه اللَّه-:

الحَيْن -بالفتح-: الهلاكُ.

ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾ [طه : ١١٢] ، وقولَهُ -تعالى- : ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق : ٢٩] ، وقولَهُ -تعالى- : ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف : ٧٦] ، وقولَهُ -تعالى- : ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف : ٤٩] ، وقولَهُ -تعالى- : ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر : ١٧] : يدلُّ على نقيضِ هذا القولِ .

ومنه قولُهُ -الَّذي رواه عنه رسولُهُ- : «يا عبادي ، إنِّي حرَّمْتُ الظلمَ على نفسِي ، وجعلتُهُ بينكم مُحرَّمًا ؛ فلا تظالموا»[1] ؛ فهذا دلَّ على شيئَينِ :

أحدهما : أنَّه حرَّمَ على نفسِهِ الظلمَ ، والممتنعُ لا يُوصَفُ بذلك .

الثاني : أنَّه أخبَرَ أنَّه حرَّمَهُ على نفسِهِ ، كمَّا أخبَرَ أنَّه : ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام : ١٢] ؛ وهذا يُبطِلُ احتجاجَهُم بأنَّ الظلمَ لا يكونُ إلاَّ من مأمورٍ مَنْهِيٍّ ، واللَّهُ ليسْ كذلك!

فَيُقالُ لهم : هو -سبحانه- كَتَبَ على نفسِهِ الرحمةَ ، وحرَّمَ على نفسِهِ الظلمَ ، وإنَّما كَتَبَ على نفسِهِ -وحرَّمَ على نفسِهِ- ما هو قادرٌ عليه ، لا ما هو مُمتنِعٌ عليه» .

٨٩- وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

يعني : أنَّ الأحياءَ هم الَّذين يدعون للأمواتِ ، ويسألون اللَّهَ لهم

(١) كما رواه مسلمٌ (٢٥٧٧) عن أبي ذَرٍّ .

الرحمةَ والمغفرةَ .

وقد عَكَسَ ذلك عُبَّادُ الأمواتِ ؛ فَدَعَوْهُم مع اللَّهِ ، ومِن دون اللَّهِ!

ودعوتُهُم شِرْكٌ أكبرُ[1] ، مع أنَّهم لا يسمعون دعاءَ مَن دَعَاهُم ، ولا يستجيبون لهم بشيء ، قال الله -تعالى- : ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُم﴾ [فاطر : ١٤] ؛ فسمَّى هذا الدعاءَ شِرْكًا .

وعُبَّادُ القبورِ يدَّعُون أنَّ الأمواتَ يُقَرِّبونهم إلى اللَّهِ زُلْفَى[2] .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

نَقَلَ الشارحُ -رحمه اللَّه-تعالى- [(ص ٤٥٢)] اتِّفاقَ أهلِ السُّنَّةِ على ذلك ، ثُمَّ سَاقَ الأدلةَ من الكتابِ والسُّنَّةِ عليه ، ولكنَّه -فيما يتعلَّقُ بالصدقةِ-

---

(١) مِن حيثُ الحُكمُ على الأفعل ؛ لا على الأعيان .

فإنَّ الحُكمَ بالتكفيرِ العيني يستلزمُ وجودَ شروطٍ وانتفاءَ موانعَ ؛ كما هو مُقرَّرٌ في موضعِهِ مِن كلامِ عُلمائنا .

وانظر كتابي «التعريف والتنبئة . .» (ص ٧٣-٧٤) .

(٢) يُشيرُ -رحمه اللَّهُ- إلى ردِّ شبهةِ بعضِ هؤلاء المُبتدعةِ ؛ ذلكم أنَّهم يقولون : نحن لا ندعوهم ، ولا نعبدُهم ، وإنَّما نتَّخذهم -فقط!- وُسَطاءَ إلى اللَّهِ!

وهذه الشبهةُ -عينُها- هي شبهةُ الكُفَّارِ الأُوَلِ -فيما حكاهُ اللَّهُ-تعالى- عنهم في كتابِهِ العزيز : ﴿ . . قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر : ٣] .

وانظر رسالة «كشف الشبهات» (ص ٦٥) لشيخِ الإسلامِ محمد بن عبد الوهاب ، وتعليقي عليها .

لم يذكُرْ إلاَّ ما يدلُّ على انتفاعِ الوالدِ بصدقةِ وَلَدِهِ ، وهذا أخصُّ مِن الدعوى -كما لا يخفى- .

وقد شرَحْتُ هذا -ونظَرْتُ في الاتِّفاقِ المذكورِ- في «أحكامِ الجنائزِ» (ص ١٧٣) ؛ فراجِعْهُ .

٩٠- وَاللَّهُ -تَعَالَى- يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

٩١- وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلاَ يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلاَ غِنَى عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ.

وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ: فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ.

٩٢- وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى -لاَ كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى-.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

فيه ردٌّ على المُتأوِّلةِ المُعطِّلةِ من الأشاعرةِ -وغيرِهم- الَّذين قالوا : بأنَّ المُرادَ بالغضبِ[1] والرضَى إرادةُ الإحسانِ!

وليت شِعْرِي : ما الفرقُ بين تسليمِهم بصفةِ الإرادةِ ، وإنكارِهم للصفتَينِ المذكورتَينِ بتأويلِهِمَا -وهي مثلُهما في اتصافِ العبدِ بها-أيضًا-؟!

فهلاَّ قالوا فيهما كما قالوا في الإرادةِ الإلهيةِ : إنَّها مُخالفةٌ للإرادةِ التي يُوصَفُ بها العبدُ ، وإنْ كان لِكُلٍّ مِنهما حقيقةٌ تُناسِبُ الموصوفَ بها!

---

(١) وقع في نقلِ شيخِنا من «الشرح» : (البغض)! ولعلّه مِن أخطاءِ الطباعةِ . . .

وقد بَسَطَ القولَ في ذلك الشارحُ -رحمه اللَّه- [(ص ٤٦٥)] ؛ فراجِعْهُ .

٩٣- وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَلاَ نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ[(١)].

وَلاَ نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ.

---

(١) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه-** :

أي : كما فعلَتِ الرافضةُ ؛ فعندهم : لا وَلاءَ إلاَّ ببراء[(أ)] ؛ أي : لا يتولَّى أهلَ البيتِ حتَّى يُتَبَرَّأَ من أبي بكرٍ وعُمرَ -رضي اللَّه عنهما- .

وأهلُ السُّنَّةِ يُوالُونهم -جميعًا- ، ويُنْزِلُونهم مَنازِلَهم الَّتي يستحقُّونها ؛ بالعَدْلِ ، والإنصافِ ، لا بالهَوَسِ[(ب)] والتعصبِ .

. . . .

(أ) فالبراءة مِن الشيخَيْن -أبي بكرٍ وعُمرَ-رضي اللَّهُ عنهما- ، ومِن عُثمانَ ، ومعاويةَ -رضي اللَّهُ عنهم- : تُعَدُّ مِن ضروريات مذهبهم ؛ فمَن لم يتبرأْ مِنهم ، فليس مِن مذهبِ الشيعةِ في شيءٍ!!!

قال المجلسي -وهو مِن مَراجع الشيعة المُعتبرين- : «ومِن ضروريَّات دين الإماميَّة : البراءةُ مِن أبي بكرٍ ، وعُمرَ ، وعُثمان ، ومعاويةَ . .» . «الاعتقادات» (ص ١٧) -له- .

بل البراءةُ مِنهم تُعتبرُ عند الشيعةِ -الشَّنيعة- مِن أسبابٍ : «ذهابِ الأسقامِ ، وشفاءِ الأبدان ، ومَن تبرأَ منهم ، ومَاتَ في ليلتِهِ دخلَ الجنَّةَ» . كما في «إلزام الناصب» (٩/٢) للحائري .

وعنهما : «أوجز الخِطاب في بيانِ موقف الشيعةِ مِن الأصحابِ» (ص ٥٩-٦٠) لأبي محمد الحُسَيْنِي .

وما أجملَ ما رواه اللالَكائيُّ في «شرح أصولِ اعتقاد أهلِ السُّنَّة» (٢٤٦٩) عن زَيْد بن عليٍّ ، قال : «البراءَة مِن أبي بكرٍ وعُمر : البراءةُ من عليٍّ . .» .

(ب) قال الأُستاذُ زهير الشاويش (ص ٨٢) -مُعلِّقًا- : «كذا (الأصل) ، ولعلَّه كلمة (الهوى) هي الأَوْلى ؛ لِيُناسِبَ مع نعلهم»!

قلتُ . وهل دافع (لهَوَسُ) إلاَّ (الهوى) ؛ فالهَوَسُ هو سببُ التعصُّبِ وداعيه؟!

وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ[١]، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ[٢].

وَلاَ نَذْكُرُهُمْ إِلاَّ بِخَيْرٍ.

وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

أي : لا نتجاوزُ الحَدَّ في حُبِّ أحدٍ منهم ؛ فندَّعِي لهم العصمةَ ، كما تقولُ[٣] الشيعةُ في عليٍّ -رضي اللَّهُ عنه- وغيرِهِ من أئمَّتِهِم .

---

(١) «فمَن سبَّهم : فقد زاد على بُغْضِهم» -كما قال شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ في «الصارم المسلول» (١٠٩٢/٣)- .

وقال الألوسي في «الأجوبة العراقية» (ص ٤٩) : «حُرمة سبِّ الصحابة -رضي اللَّه- تعالى-عنهم- ممَّا لا ينبغي أن ينتطحَ فيه كبشان ، أو يتنازعَ فيه اثنان» .

قلتُ : ومِن أعجبِ العَجَبِ -الذي لا يكادُ ينتهي منه عَجَب!- ادِّعاء بَعْضِ غُلاةِ الجُهَّالِ علينا (!) أنَّنا نسُبُّ الصحابةَ -رضي اللَّهُ عنهم-!!

ألاَ (أصلحَ) اللَّهُ الكاذبين ، و(قاتَلَ) كُلَّ مَن كانَ مِن السَّابِّين . .

ولْيُنظر مقالي «الإجلال والتعظيم لِجَنَاب أصحاب رسولنا الكريم -عليه أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمَ» : في مجلَّتنا (الأصالة : رقم ٤٥) ، وفي كتابي : «الإشادات في التعقُّبات والردود والتنبيهات» (١١/١-٢٣) .

(٢) روى الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص ٩٧) عن الإمامِ أبي زُرعة الرازي -رحمه اللَّهُ- قولَهُ : «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقصُ أحدًا مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : فاعلمْ أنَّهُ زنديقٌ» .

(٣) استدرك الأستاذ زهير الشاويش -وفَّقه المولى-هنا- على شيخِنا في تعليقِهِ على (الطبعة الثانية) مِن «العقيدةِ الطحاويـة : شرح وتعليـق» (ص ٨١) قـائلاً : «كـذا (الأصـل) =

٩٤- وَنُثْبِتُ الْخِلاَفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَوَّلاً: لأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ تَفْضِيلاً لَهُ وَتَقْدِيماً عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ.

ثُمَّ: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، ثُمَّ: لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، ثُمَّ: لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالأَئِمَّةُ الْمُهْتَدُونَ[1].

= المصحّح من الشيخ الألباني.

والأَوْلى أنْ نقولَ: تفعل؛ لأنَّ الحُبَّ فعل، أو تُعَدَّلَ العبارةُ حتَّى تحتملَ القولَ والفعلَ»!!

قلتُ: وهذا استدراكٌ في غيرِ محلِّه! لأنَّ أصلَ (القولِ) يُطْلَقُ على (الفعلِ) -أيضًا-، وهذا معروفٌ في اللُّغةِ، ومستعملٌ في الأحاديثِ:

مِن ذلك: رواية البخاري (٧٢٨) مِن حديث ابن عبّاسٍ، قال: قمتُ ليلةً أُصلِّي عن يسارِ النَّبيِّ ﷺ، فأخذ بيدي -أو بعَضُدي-، حتَّى أقامني عن يمينِهِ، **وقال بيده مِن ورائي**».

ومنه: رواية الإمامِ أحمد في «مسنده» (٧٢٠١) عن أبي هريرةَ، قال: صلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ إحدى صلاتَي العَشِيِّ... فصلَّى ركعتين، ثم سلَّمَ، وأتى خشبةً معروضةً في المسجد، **فقالَ بيدِه عليها -كأنَّه غضبان-**، وخرجت السَّرَعان..».

وسنده صحيح، وأصلُهُ في «الصحيحَيْن».

(١) وقد نَقَلَ سماحةُ الشيخِ ابن بازٍ في «مجموع فتاويه» (٤/٢٧٧) هذه الفقرةَ والتي قبلَها، ثم عزَّزَ هذا النقلَ بما يشرحُهُ مِن كلامِ الإمامِ أبي الحَسَن الأشعري، وشيخ الإسلامِ ابن تيميَّةَ -رحمهما اللَّهُ-؛ فَلْيُنْظَر.

وفي نقلِهِ -رحمه اللَّهُ-: «المهديُّون»؛ فلعلَّهُ نسخةٌ.

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ : «ومَن طَعَنَ في خلافةِ أحدٍ من هؤلاءِ الأئمةِ ؛ فهو أضلُّ من حمارِ أهلِهِ» . «مجموع الفتاوى» (١٥٣/٣) .

٩٥- وَنُحِبُّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ -عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ-.

وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ -وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-أَجْمَعِينَ-.

٩٦- وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَأَزْوَاجِهِ -الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ-، وَذُرِّيَّاتِهِ -الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ-؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ[١].

---

(١) قال فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان -حفظه اللَّهُ- في «التعليقات المختصرة على متنِ العقيدة الطحاويَّة» (ص ٢٣٥) :

«بعد أنْ ذَكَرَ مَا يجبُ للصحابةِ : انتقلَ إلى ذِكْرِ أهلِ بيتِ النَّبيِّ ﷺ ، وأوَّلُ أهلِ البيتِ : هم أزواجُ النَّبيِّ ﷺ ؛ قال -تعالى- : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب : ٣٣] ، هذا خطابٌ لهُنَّ .

فأوَّلُ مَن يدخلُ في أهلِ البيتِ : زوجاتُهُ ، ثم قرابتُهُ -عليه الصلاةُ والسلام- ؛ وهم : آل العبَّاس ، وآل أبي طالبٍ ، وآل الحارث بن عبد المطلب .

فالرافضةُ : يقدحون في عائشةَ ، ويصفونَها بما برَّأَهَا اللَّهُ منه ، وهذا تكذيبٌ للَّهِ =

٩٧- وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلُ الْخَيْرِ وَالأَثَرِ، وَأَهْلُ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ-: لاَ يُذْكَرُونَ إِلاَّ بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ[1].

٩٨- وَلاَ نُفَضِّلُ أَحَداً مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ-، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

يريدُ بهذا : الردَّ على أهلِ الاتِّحادِ ؛ القائلين : إنَّ الولايةَ أعظمُ من النبوةِ ، والنبوةَ أعظمُ من الرسالةِ ، ويُنْشِدون :

= -عزَّ وجلَّ- ، ووَصْفٌ للَّهِ بأنَّهُ اختارَ لرسولِهِ امرأةً لا تصلحُ له ؛ وهذا كفرٌ باللَّهِ ، قال -تعالى- : ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور : ٢٦] .

فالنَّبيُّ طيِّبٌ ؛ فلا يختارُ اللَّهُ له إلاَّ الطَّيِّبةَ .

وذُرِّياته : المقصود بهم : أولادُهُ -عليه الصلاةُ والسلام- ، وأولادُ ابنتِهِ فاطمة ؛ وهم : الحَسَنُ والحُسَيْنُ ، وأولادُهما ، هؤلاء هم ذريتُهُ ﷺ» .

(١) «لحوم العُلماءِ مسمومة ، وعادةُ اللَّهِ في هَتْكِ أعراضِ مُنْتَقِصِيهم معلومة .

ومَن وَقَعَ فيهم بالثَّلْب : ابتلاهُ اللَّهُ -قبلَ موتِهِ- بموتِ القَلْب» .

كذا في «الردّ الوافر» (ص ٢٨٤) للإمامِ ابن ناصر الدين الدمشقي .

وانظر «الصارم المسلول» (٢/٣١٧) -لشيخ الإسلام- ، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٩٤) للإمامِ الذهبيّ .

رَحِمَ اللَّهُ الجميع .

مَقَـامُ النُّبُــوَّةِ فِــي بَــرْزَخٍ   فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيّ!![1]

ويقولون : إنَّ ولايةَ النَّبيِّ أعظمُ من نُبوَّتِهِ ، ونُبوَّتَهُ أعظمُ من رسالتِهِ[2] .

وهذا من الجهلِ باللَّهِ ، وبأنبيائِهِ ، ورسلِهِ .

وهل كان الوليُّ وليًّا إلاَّ بتقوى اللَّهِ ؛ بامتثالِ أوامرِهِ ، وتركِ نواهيهِ ، واقتفائِهِ لرسلِ اللَّهِ -الَّذين أَوْجَبَ اللَّهُ طاعتَهُم ، واقتفاءَ آثارِهِم-؟!

ولكنَّ هذا من غُلُوِّ الاتحاديةِ والمُتصوفةِ ، وخروجِهِم عن الصراطِ المُستقيمِ .

---

(١) **وقلتُ** -مُعارضةً له- :

وهذا كلامٌ خبيثٌ خبيثٌ   كلامُ الجهولِ وقولُ الغبيّ

(٢) انظر : «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/٢٠٤) ، وقارن بـ«الفتوحات المكيّة» (٢/٢٥٢) .

وقد نَقَلَ الشعرانيُّ في «طبقاتِهِ الكبرى» (٢/٦١) -عن الشاذليِّ- شرحَهُ لهذا الشعر ؛ فقال :

«يعني : أنَّ مقامَ النُّبوَّةِ يُعطي الأخذَ عن اللَّهِ بواسطةِ وحي اللَّهِ .

ومقامُ الرسالةِ يُعطي تبليغَ ما أمرَ اللَّهُ به العبادَ .

ومقامُ الولايةِ الخاصَّةِ يُعطي الأخذَ عن اللَّهِ باللَّهِ مِن الوجهِ الخاصِّ»!!

وتطبيقًا على هذا التأصيلِ (!) : نَقَلَ التيجانيُّ في «جواهر المعاني» (١/٢٤٦) عن شيخِهِم الأكبر (!) ابن عربي -النَّكِرة!- قولَهُ :

«آتاني اللَّهُ علمًا لم يعلمْ به آدمُ -فَمَن دونه- ، ويريد بهم : النَّبيِّين والمُرسلين» .

وانظر كتاب «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفيّ» (١/٨٣) -محمد أحمد لوح- .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

قالَ في «الشرحِ» [(ص ٤٩٢)] : يُشيرُ الشيخُ -رحمه اللَّه- إلى الردِّ على الاتِّحاديةِ[1] ، وجَهَلَةِ المُتصوفةِ ، وإلاَّ ؛ فأهلُ الاستقامةِ يُوصُون بمُتابعةِ العِلْمِ ، ومُتابعةِ الشرعِ .

فقد أَوْجَبَ اللَّهُ على الخلقِ -كلِّهم- مُتابعةَ الرسلِ ، قال -تعالى- : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء : ٦٤] .

وكثيرٌ مِن هؤلاءِ يظنُّ أنَّه يَصِلُ برياستِهِ[2] ، واجتهادِهِ في العبادةِ ، وتصفيةِ نفسِهِ ، إلى ما وصلَتْ إليه الأنبياءُ من غيرِ اتِّباعٍ لطريقتِهِم!

ومنهم مَن يظنُّ أنَّه قد صارَ أفضلَ من الأنبياءِ!!

ومنهم مَن يقولُ : إنَّ الأنبياءَ والرسلَ إنَّما يأخذون العِلْمَ باللَّهِ من مِشْكاةِ

---

(١) هم القائلون بالحلولِ والاتِّحادِ -والعياذُ باللَّهِ- .

هذه العقيدةُ الكفريَّةُ التي فاقت -كفرًا وشركًا- عقيدةَ النصارى في المسيحِ -عليه السلام- .

ولكثيرٍ مِن أهلِ العلمِ -على مرِّ العصور- مُصنَّفاتٌ وتواليفُ في نقضِ هذه العقيدةِ الفاسدة .

(٢) قال الأُستاذُ زهير الشاويش -مُعلِّقًا- (ص ٨٣) : «كذا (أصل) الشيخ ، ولعلَّها : برياضته» .

قلتُ : والأصولُ -كُلُّها- كما أثبتها شيخُنا . .

فلا مكان لـ(لعلَّ) -هذه-! والوجهُ -في صوابِ معناها- بَيِّنٌ جدًّا .

خاتمِ الأولياءِ!! ويدّعِي لنفسِهِ أنَّه خاتمُ الأولياءِ!!

ويكون ذلك العِلْمُ هو حقيقةَ قولِ فِرعونَ! وهو : أنَّ هذا الوجودَ المشهودَ واجبٌ بنفسِهِ ، ليس له صانعٌ مُباينٌ له!!

لكنَّ هذا يقول : هو اللَّه! وفرعونُ أظهرَ الإنكارَ بالكُلِّيةِ[1] ، لكنْ : كانَ فرعونُ في الباطنِ أعرفَ باللَّهِ منهم ؛ فإنَّه كانَ مُثبتًا للصانعِ ، وهؤلاء ظنُّوا أنَّ الوجودَ المخلوقَ هو الوجودُ الخالقُ ، كابنِ عربيٍّ وأمثالِهِ!!

وهو لَمَّا رَأَى أنَّ الشرعَ الظاهرَ لا سبيلَ إلى تغييرِهِ ، قال :

النبوةُ خُتِمَتْ ، لكنَّ الولايةَ لم تُختمْ!

وادَّعَى في الولايةِ ما هو أعظمُ مِن النبوةِ ، وما يكونُ للأنبياءِ والمرسلِينَ ، وأنَّ الأنبياءَ مُستفيدون منها! كما قال :

مَقَامُ النبوَّةِ فِي بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ!!

وهذا قلبٌ للشريعةِ ؛ فإنَّ الولايةَ ثابتةٌ للمؤمنِينَ المتقِينَ ؛ كما قال -تعالى- : ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس : ٦٢-٦٣] .

والنُّبوَّةُ أخصُّ من الولايةِ ، والرسالةُ أخصُّ من النبوةِ -كما تقدَّمَ التنبيهُ على ذلك- .

٩٩- وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

---

(١) كما قال اللَّهُ -تعالى- : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء : ٢٣] .

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله- :**

كراماتُ الأولياءِ حقٌّ ، ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ[1] .

وهي مُتواترةٌ لا ينكِرُهَا إلاَّ أهلُ البدعِ -كالمعتزلةِ- ، ومن نَحَا نحوَهُم مِن المتكلّمِينَ .

وقد ضلَّلَ أهلُ الحقِّ مَن أنكَرَهَا ؛ لأنَّه بإنكارِهَا صَادَمَ الكتابَ والسُّنَّةَ .

ومَن عارضَهُمَا وصادمَهُمَا -برأيهِ الفاسدِ وعقلِهِ الكاسدِ- فهو ضَالٌّ مُبتدعٌ[2] .

□ **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :**

لقد أحسنَ المُؤلفُ صُنعًا بتقييدِ ذلك بـ(ما صَحَّ من الرواياتِ) ؛ ذلك لأنَّ النَاسَ -وبخاصّةٍ المتأخِّرين منهم- قد توسَّعُوا في روايةِ الكراماتِ! إلى درجةٍ

---

(١) ومِنه : قولُ بعضِ الأشاعرةِ -وهو حقٌّ- :

وأَثْبِتَـنْ لِلأَوْلِيَـا كَرَامَـهْ ... وَمَنْ نَفَاهَا فَـانْبِذَنْ كَلامَهْ

ولكنْ : يجبُ تَقْييدُهُ بما قلتُهُ -إيضاحًا- :

وشرطُنَا في ذلكَ الثبوتُ ... ومـا سِـوَاهُ إنَّـه مَبْتـوتُ

والأصلُ فيهمْ دائمًا صلاحُ ... ومـا عَـدَاهُ حقُّـهُ يُـزاحُ

صلاحُنَـا لُـزومُ ذا القُـرآنِ ... وعَمَـلٌ بسُـنَّةِ العدنـاني

ومـا هُـوَ إلاَّ بفهـمِ السَّلَفِ ... ودُون ذا مُعَـرَّضٌ للتَّلَـفِ

(٢) ولشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمه اللهُ- كتابٌ عُجابٌ -في هذا البابِ- اسمُهُ : «الفُرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ، وهو مطبوعٌ سائرٌ .

أنَّهم رَوَوْا باسمِهَا الأباطيلَ الَّتي لا يشكُّ في بطلانِهَا مَن له أدنى ذَرَّةٍ من عقلٍ، بل إنَّ فيها -أحيانًا- ما هو الشِّرْكُ الأكبرُ، وفي الربوبية!

وكتابُ «طبقات الأولياء» -للشعرانيِّ[1]- من أوسعِ الكُتُبِ ذِكْرًا لمثلِ تلك الأباطيلِ[2]؛ الَّتي منها قولُ أحدِ أوليائِهِ (!): تَرَكْتُ قولي للشيءِ: (كُنْ فيكون) عشرين سنةً -أَدَبًا مع اللَّهِ- !!!

تَعَالَى اللَّهُ عمَّا يقولُ الظالمون عُلُوًّا كبيرًا.

وتَجِدُ طائفةً لا بأسَ بها من الكراماتِ الصحيحةِ[3] -عن بعضِ الصحابةِ- في كتاب «رياض الصالحين» للإمام النوويِّ (باب: ٢٥٣ - الأحاديث: ١٥١٦-١٥٢٣ - بتحقيقي).

١٠٠- وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنَ السَّمَاءِ[4].

---

(١) واسمُهُ: عبد الوهّاب بن أحمد، توفِّيَ سنة (٩٧٣ هـ).

مترجم في «شذرات الذهب» (٨/٣٧٢) لابن العماد.

وكتابُهُ مطبوعٌ! وقد تقدَّمَ ذكرُ نموذجٍ منه ...

(٢) وأوسعُ منه -ضلالاً-، وأكبرُ منه -خُرافةً- كتابُ «جامع كرامات الأولياء» ليوسُفَ النبهانيِّ اللُّبنانيِّ الضالِّ!!

(٣) وللإمامِ الخلاَّل، وللإمامِ اللالَكائي -مِن كبار عُلماءِ أهل السنة-: «كرامات الأولياء».

وهما مطبوعان.

(٤) **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه-:** =

وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُـــرُوجِ دَابَّــةِ الأَرْضِ مِـــنْ مَوْضِعِهَا.

١٠١- وَلاَ نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلاَ عَرَّافًا، وَلاَ مَنْ يَدَّعِي شَــيْئًا يُخَــالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الأُمَّةِ[١].

١٠٢- وَنَرَى الْجَمَاعَةَ[٢] حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

= والأحاديثُ في ذلك متواترةٌ -كما شَهِدَ بذلك كثيرٌ من الحفاظِ المهرةِ- ، ولي رسالةٌ في ذلك أسمَيْتُهَا : «قصة المسيح الدجال ، ونزول عيسى -عليه الصلاة والسلام- وقتله إيّاه» ، أرجو أنْ يُيسرَ اللّهُ لي تبييضَهَا[أ] .

(١) قال فضيلةُ الشيخ أحمد بن سعد الغامدي في «التعليقات الجليَّة . .» (ص ٩٦) :

«مِن مسائلِ الغيبِ التي يجبُ على المُسلمِ أنْ يلتزمَها : عدمُ تصديقِ الكُهَّانِ فيما يخبرون به مِن مسائلِ الغيب ؛ لأنَّ الغيبَ لا يعلمُهُ إلاَّ اللّهُ -عزَّ وجلَّ- .

كانت بعضُ أخبارِهم قد تَصْدُقُ -كما أخبرَ به النَّبيُّ ﷺ في مُسترقِ السمعِ ؛ الذي يسمعُ الكلمةَ في السماءِ ، فيكذبُ معها مئةَ كذبة- .

وكذلك لا نقبلَ مِن أحدٍ قولاً يخالفُ ما ثبتَ في الكتابِ ، والسنةِ ، وإجماعِ الأُمَّةِ ؛ لأنَّ الحقَّ لا يخرجُ عن هذا الأمرِ ، وما عداهُ باطلٌ -سواءٌ كانَ في مجالِ الغيبِ ، أمْ في مجالِ الحُكْمِ ، أو غيرها مِن قضايا الدين-» .

قلتُ : والحديث المُشار إليه رواه البخاري (٤٧٠١) عن أبي هُريرة .

(٢) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- :

وهي ما كانَ عليه رسولُ اللّهِ ﷺ وأصحابُهُ ؛ وهي الفرقةُ النَّاجيةُ ، وهي طائفةُ أهلِ =

. . . .

(أ) وقد طُبِعَتْ بعد وفاة شيخِنَا -رحمه اللّهُ- .

١٠٣- وَدِينُ اللَّهِ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ -وَهُوَ دِينُ الإِسْلاَمِ-؛ قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

□ **قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-:**

قال الشارحُ -رحمه اللّه-تعالى- [(ص ٥١٨)]: «فدينُ الإسلامِ هو ما شَرَعَهُ اللَّهُ -سبحانه وتعالى- لعبادِهِ على ألسنةِ رسلِهِ.

وأصلُ هذا الدينِ وفروعُهُ موروثةٌ[1] عن الرسلِ، وهو ظاهرٌ غايةَ الظهورِ؛ يُمْكِنُ كلَّ مميِّزٍ -من صغيرٍ وكبيرٍ، وفصيحٍ وأعجميٍّ، وذكيٍّ وبليدٍ-: أَنْ يدخلَ فيه بأقصرِ زمانٍ.

وإنَّه يَقَعُ الخروجُ منه[2] بأسرعَ من ذلك؛ من إنكارِ كلمةٍ، أو تكذيبٍ، أو

= الحديثِ، ومَن اتَّبعَ سبيلَهُم من أتباعِ المذاهبِ -وغيرِهم-.

قلتُ: وهذا مِن شيخِنا -رحمه اللَّهُ- تنبيهٌ دقيقٌ جدًّا، يُبيِّنُ منهجَهُ الوَسَطَ في قضيَّةِ المذهبيَّةِ، والتقليدِ، وليس كما يُشيعُه -بغير حقٍّ- أهلُ العصبيَّةِ؛ فتأملْ.

(١) في نسخةِ شيخِنا: (روايته)!! ولا إِخَالُها إلاَّ تصحيفًا.

والتصحيحُ مِن نُسخةٍ أُخرى، ولعلَّ الأقربَ منهما: «روايةٌ...»، واللَّهُ أعلم.

(٢) إلى الكُفرِ والرِّدَّةِ -عِياذًا باللَّهِ-.

وهذا النقلُ مِن شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ عن الشارحِ -رحمهما اللَّهُ- وإقرارُهُ له، وموافقتُهُ إيَّاهُ -لَمِن أكبرِ دليلٍ -وأظهرِهِ- على فسادِ قولِ بعضِ الجهلةِ المتطاولين، والنَّوْكَى المتعالمين بادِّعائهم الفاسِد -بيقين- إنَّ الألبانيَّ مُرجئٌ!! =

مُعارضةٍ ، أو كذبٍ على اللَّهِ ، أو ارتيابٍ في قولِ اللَّهِ -تعالى- ، أو ردٍّ لِمَا أُنْزِلَ ، أو شَكٍّ فيما نَفَى اللَّهُ عنه الشكَّ ، أو غيرِ ذلك مما في معناهُ .

فقد دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ على ظهورِ دينِ الإسلامِ ، وسهولةِ تعلُّمِهِ ؛ فإنَّه يتعلَّمُهُ الوافدُ ، ثُمَّ يُوَلِّي في وقتِهِ .

واختلافُ تعليمِ النَّبيِّ ﷺ -في بعضِ الألفاظِ- بحسَبِ مَن يتعلَّمُ ؛ فإنْ كان بعيدَ الوطنِ -كَضِمَامِ بنِ ثعلبةَ النَّجْديِّ[1] ، ووفدِ عبد القيسِ[2]- : علَّمَهُم ما لم يسَعْهُم جهلُه ، مع علمِهِ أنَّ دينَهُ سَيُنْشَرُ في الآفاقِ .ويُرسِلُ إليهم مَن يُفَقِّهُهُم في سائرِ ما يحتاجون إليه .

ومَن كانَ قريبَ الوطنِ يُمكِنُهُ الإتيانُ كلَّ وقتٍ ، بحيثُ يتعلَّمُ على التدريجِ -أو كانَ قد عَلِمَ فيه أنَّه قد عَرَفَ ما لا بُدَّ منه- : أجابَهُ بحسبِ حالِهِ وحاجتِهِ ، على ما تدلُّ قرينةُ حالِ السائلِ ، كقولِهِ : «قل : آمنتُ باللَّهِ ، ثم استقِمْ»[3] .

= ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ . . .﴾ .

وفي كتابي : «التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألبانيِّ في (مسائل الإيمان والردِّ على المُرجئة)» -كُلِّه- ردودٌ صاعقة على هذه الفئةِ الناعقة!!

(١) وحديثُهُ : في «صحيح البخاري» (٤٦) ، و«صحيح مسلم» (١١) عن طلحة بن عُبيدِ اللَّهِ -رضي اللَّهُ عنه- .

(٢) وحديثُهُ : رواه البخاري (٥٣) ، ومسلم (١٧) عن ابن عبّاس -رضي اللّه عنهما- .

وفي «زاد المعاد» (٣/٦٠٥-٦٠٩) إيرادُ فوائدِ هذا الحديثِ ؛ فليُنظر .

(٣) رواه مسلمٌ (٣٨) عن سفيان الثَّقَفيِّ -رضي اللَّهُ عنه- .

وأمَّا مَن شَرَعَ دينًا لم يأذَنْ به اللَّهُ ؛ فمعلومٌ أنَّ أصولَهُ المُستلزمةَ له لا يجوزُ أَنْ تكونَ منقولةً عن النَّبيِّ ﷺ، ولا عن غيرِهِ من المرسلِينَ ؛ إذْ هو باطلٌ ، وملزومُ الباطلِ باطلٌ ، كما أنَّ لازمَ الحقِّ حقٌّ» .

١٠٤- وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ.

١٠٥- فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا -ظَاهِراً وَبَاطِناً-.

وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللَّهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ[(١)]، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ: الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ[(٢)]؛

---

(١) قال فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان في «التعليقات المختصرة» (ص ٢٦٣) :

«هذا تأدُّبٌ مع اللَّهِ ؛ لَمَّا بَيَّنَ عقيدةَ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ سَأَلَ اللَّهَ أنْ يُثبِّتَهُ عليها .

فلا يكفي أَنَّ الإنسانَ يعرفُ العقيدةَ ؛ فَالعالِمُ يَزِلُّ ويُخطئُ ، فلا يغترُّ الإنسانُ بعلمِهِ ، ولا يأمن الفتنَ ، فهل علمُهُ يُعادِلُ عِلمَ إبراهيمَ -عليه الصلاة والسلام-؟! وقد دعا اللَّهَ ، فقال : ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ . رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [النساء : ٣٥-٣٦] .

فالإنسانُ يسألُ اللَّهَ السلامةَ والعافيةَ ؛ فكم مِن عالمٍ زَلَّ وانحرفَ عن الدِّين ، وكم . . ، وكم . . ؛ فالأعمالُ بالخواتيم» .

(٢) **وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-** :

كالمُقلِّدةِ ؛ الَّذين جعلوا التقليدَ دينًا واجبًا على كُلِّ من جاءَ بعد القرنِ الرابعِ من =

مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلاَلَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَآءُ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلاَّلٌ وَأَرْدِيَاءُ[(١)].

وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ.

= الهجرةِ! وأعرضوا بسببِ ذلك عن الاهتداءِ بنُورِ الكتابِ والسُّنَّةِ، واتهموا كُلَّ مَن حاولَ الخلاصَ من الجمودِ المذهبيِّ إلى التمسُّكِ بهديِ النَّبيِّ ﷺ بما شاءَتْ لهم أهواؤُهُم.

ورَحِمَ اللَّهُ إمامَ السُّنَّةِ[(أ)] إذ يقولُ:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ ... نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى آثَارُ

لاَ تَرْغَبَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَآلِهِ ... فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ

وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الْفَتَى أَثَرَ الْهُدَى ... وَالشَّمْسُ بَازِغَةٌ لَهَا أَنْوَارُ[(ب)]

وقلتُ:

ذا نَهْجُنَا بالحقِّ يعلُو دائمًا ... للسُّنَّةِ الغَرَّا بِهِ أنصارُ

ها قد لَزِمْنَا دعوةً سلفيَّةً ... فيها تُزَالُ عن الحِجَا أَصارُ

بعقيدةٍ كان الإلهُ نصيرَها ... ماءُ السعادةِ بحرُها الزَّخَّارُ

(١) **وقال -رحمه اللَّه-:**

بعد هذا في مخطوطةِ (أ): «واللَّهُ -سبحانه وتعالى- الهادي للحقِّ.

وهذا آخرُ ما أَرَدْنَا، وإليه أَشَرْنَا، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمين».

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

. . . .

(أ) هو الإمامُ المُبجَّل أحمد بن حنبل -رحمه اللَّهُ-.

(ب) ذكرها الخطيبُ البغدادي في «شرف أصحابِ الحديث» (ص ١٤١).

والله الموفق.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

والحمد لله ربِّ العالَمين.

□ **قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع -رحمه الله-** :

كلّ مذهبٍ خالفَ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ مذهبٌ رديءٌ باطلٌ.

وقد ردَّ اللَّهُ على المُشَبِّهةِ، والجهميةِ، والمُعطِّلةِ بقولِهِ -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]:

فالمُشَبِّهُ يعبدُ صنمًا.

والمُعَطِّلُ يعبدُ عدمًا.

والمُثْبِتُ يعبدُ ربًّا واحدًا فَرْدًا صَمَدًا.

وما أحسنَ قولَ ابنِ القيِّمِ في «النونية» [برقم: ٣٢١٨ - ٣٢١٩]:

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا ... إِنَّ الْمُشَبِّهَ عَابِدُ الأَوْثَانِ

كَلاَّ وَلاَ نُخْلِيهِ مِنْ أَوْصَافِهِ ... إِنَّ الْمُعَطِّلَ عَابِدُ الْبُهْتَانِ

ثُمَّ اعلم أنَّ الجهميّةَ: نفاةُ الصفاتِ.

والجَبْرِيّةَ: الذين قالوا: ليس للعبدِ فعلٌ اختياريٌّ!

والقَدَرِيّةَ: الذين قالوا: إنَّ العِبَادَ يخلقون أفعالَهُم!

والرافضةَ: الذين كَفَّرُوا الصحابةَ، وسلكوا مَسْلَكَ الجهميّةِ في نفي الصفاتِ!

كُلُّ هذه الفِرَقِ من فِرَقِ الزيغِ والضلالِ .

والجَهْمُ[1] ؛ هو : الَّذي ابتدعَ التعطيلَ والجَبْرَ والإرجاءَ -كما حكَاهُ في «النونية» [برقم : ٤٠-٦٤]- ، وإنْ نُسِبَ منها شيءٌ إلى غيرِهِ ؛ فلكونِهِ نصَرَها ، وأيَّدَها .

وما أحسنَ ما قِيلَ :

تُخَالِفُ النَّاسَ فِيمَا قَدْ رَأَوْا وَرَوَوْا ... وَكُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الْفَوْزَ بِالظَّفَرِ

فَخُذْ بقولٍ يكونُ النصُّ يَنْصُرُهُ ... إمَّا عن اللَّهِ أَوْ عن سَيِّدِ الْبَشَرِ[2]

---

(١) انظر ما تقدَّمَ حولَهُ (ص ٧٣) .

(٢) كان آخرُ أوانِ النظرِ في هذه «العقيدة» ، والتعليقِ عليها -تأييداً ، ونُصْرَةً- ، وضبطِ نصِّها : عصر يوم الخميس : في الثامن ، من شهر ذي القعدة ، سنة أربع وعشرين وأربع مئة وألفٍ للهجرة .

قاله بفمِهِ ، ورقمه بقلمِهِ
عليُّ بنُ حَسَنِ بنِ عليِّ بن عبدِ الحميد
الحلبيُّ الأثريُّ
- حَامِدًا للَّهِ ، ومُصَلِّيًا ، ومُسَلِّمًا -
الزرقاء - الأردن

الفهرس العام

* * * * *


رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الرِّيَاضُ النَّدِيَّة
«مَتْن العَقِيدة الطَّحاوِيَّة»